

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID- EL-Taref

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences Economiques, Commerciales et sciences de Gestion

السنة الجامعية: 2021/2020

الرقم التسلسلي:

قسم:

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والبنكية
في الجزائر

-دروس مستفادة من تجارب دول ناجحة-

تخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

- تحت إشراف:

د- سالم راضية

من إعداد الطالبتين:

- سبتي خيرة

- مسعودي رندة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والبنكية، وذلك من خلال التعرف على مجالات التكنولوجيا المالية وخدماتها وما حققته استثماراتها من نمو سريع في السنوات الأخيرة تماشياً مع مستجدات الثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاقتصادي والاقتصاد الرقمي وقدرتها على إحداث ثورة في مجال الخدمات المالية والبنكية، وتعزيز الشمول المالي، كما أفرزت وجه تمويل جديد وناشئ يعرف بالتمويل الجماعي الممول للمشاريع الابتكارية والشركات الناشئة من خلال ما يعرف بمنصات التمويل الجماعي.

وخلصت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تتمثل في تلك الخدمات والمنتجات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، والتي تتميز بالسرعة والسهولة، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة الشركات الناشئة والتي تسعى لتحسين الخدمات البنكية للأفراد والشركات، ومن أهم الدول الرائدة في هذا المجال أمريكا الشمالية والصين وسنغافورة، في حين تعرف الجزائر نوع من التأخر فهي تحتاج إلى البيئة المناسبة لهذا القطاع من أجل الاستفادة منه.

– الكلمات المفتاحية. التكنولوجيا المالية، التمويل الجماعي، الشمول المالي، منصات التمويل الجماعي.

Résumé

Cette étude a pour objectif d'identifier le rôle de la technologie financière dans l'appui au secteur des services financiers et bancaires, en identifiant les domaines de la technologie financière et de ses services et la croissance de ses investissements Rapidement ces dernières années, en phase avec les développements de la quatrième révolution industrielle, l'intelligence économique, l'économie numérique et sa capacité à révolutionner le domaine des services financiers et bancaires, l'inclusion financière, il a également produit un nouveau visage de financement émergent connu sous le nom de financement participatif qui finance des projets innovants et des startups via ce que l'on appelle des plateformes de financement participatif.

L'étude a conclu que la technologie financière est représentée dans les services et produits qui reposent sur la technologie pour améliorer la qualité des services financiers traditionnels, qui se caractérisent par la rapidité et la facilité, et dans la plupart des cas, ces services et produits sont développés par des entreprises émergentes qui cherchent à améliorer les services bancaires pour les particuliers et les entreprises, et l'un des pays leaders les plus importants dans ce domaine est l'Amérique du Nord, la Chine et Singapour, tandis que l'Algérie connaît une sorte de retard car elle a besoin de l'environnement approprié pour ce secteur afin d'en bénéficier.

Mots clés. Fintech, crowdfunding, inclusion financière, plateformes de crowdfunding

-إهداء-

الحمد لله الذي اعطاني ومد بعمرى وتقبل منى دعواتى ومن علينا ببركته هذا اليوم الذي أقدم
في إهدائي وخلاصة عملي:

*إلى من كلله الله بالهبة والوقار...إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل
افتخار إلى من يريد أن يرى ثماري بعد طول انتظار والدي العزيز "الفاضل"
*إلى التي يقال الجنة تحت أقدامها، إلى التي لم تبخل بشيء من أجل ابنتها، إلى نبع الحنان
أمي الغالية "الحرّة"

*إلى سندي ورفيق دربي زوجي الغالي "فؤاد" راجية من الله عزوجل أن يديم عليه الصحة
والعافية*

*كذلك إلى حبيبة قلبي وأمي الثانية "شبله" وأبي العزيز "صالح"

*وإلى من لم تحب ذكرها عن بالي "زينب" و "نبيلة"

*إلى أزهار النرجس التي تفيض حبا ونقاء وعطر إلى الغاليات إخوتي "لمية وزينة ولبنى وبشرى
وصابر"

إلى أختي التي لم تلد من أمي، التي من تحلوا بالأخوة والوفاء إلى ينبوع الصدق عزيزتي
"زينب"

*إلى صديقة الدرب التي تحملت معي عناء هذا البحث حلوها ومرها "رندة وكل عائلتها"
وإلى كل عائلة سبتي

خيرة

-إهداء-

- *الحمد لله الذي هدانا بهذا وما كنا لنهتدي لولا هدانا الله*
- *بفضل الله سبحانه وتعالى وبعد تعب ومشقة ها انا ذا أختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط*
- *أهديه إلى من وضع المولى عزوجل الجنة تحت أقدامها، ووقرها في كتابه العزيز، إلى من أفضلها على نفسي والتي ضحت من أجلي أمي الحبيبة "جمعة"*
- *إلى سندي في الحياة، أحمل اسمه بكل افتخار أبي الكريم حفظه الله "عبد الحفيظ"*
- *إلى من عرفت معهم معنى الحياء والوفاء إخوتي الكرام "محمد لخضر، إسماعيل، ويعقوب"*
- *إلى رفقاء الدرب وتوأم روحي "خيرة ورشيدة وريحاب" وكل الأقارب والأهل*
- *إلى كل الأساتذة الذين شجعوني للاستمرار في مسيرتي التعليمية. من

رنكة

-شكر وعرافان-

"وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ"

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما يسرت لي في هذا العمل المتواضع حتى خرج إلى النور، فسبحانك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

ثم لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتنا الدكتورة "سالم راضية" لقبولها الإشراف على هذه الرسالة أولاً، ولتسهيلاتهما والتوجيهات التي منحتها لنا ثانياً ولجميل صبرها وحسن معاملتها معنا ثالثاً، كما أنها لم تبخلنا بوقتها الثمين في تتبع خطوات هذا العمل من بدايته إلى نهايته فجزاها الله عنا ألف خير.

كما نتقدم بالشكر والعرافان إلى كل من ساعدني ومد لي يد العون من قريب أو من بعيد، فنسأل الله أن يزيدنا علماً وينفعنا بما علمنا إنه ولي ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كما لا يفوتنا أن نشكر أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل، وتسخيرهم وقتاً لقراءته وتقييمه.

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
09	الأغراض الأساسية للذكاء الاقتصادي للمؤسسة	1-1
11	مراحل دورة التكنولوجيا المالية	2-1
19	متوسط العمر بالسنوات لبلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2018	3-1
20	عدد السكان بالملايين لبلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2018	4-1
20	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للفرد في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2018	5-1
21	نسبة السكان الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت	6-1
22	نسبة السكان الذين نفذوا عمليات دفع عبر الإنترنت	7-1
23	نسبة المستجيبين اللذين يثقون بشركة تقنية واحدة على الأقل أكثر من البنوك عندما يتعلق الأمر بأمورهم	8-1
23	نسبة المستجيبين المفتحين على التعامل المالي مع شركات التكنولوجيا	9-1
25	عدد المستثمرين في الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2015-2019 حتى تاريخه	10-1
26	عدد المستثمرين في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2015-2019 حتى تاريخه	11-1
27	فئات شركات التكنولوجيا المالية الناشئة ووصفها	12-1
28	النسبة من إجمالي صفقات التكنولوجيا المالية حسب الفئة 2015-2019	13-1
28	النسبة من إجمالي صفقات التكنولوجيا المالية حسب نوع نموذج العمل 2015- 2019	14-1

29	إدارة الثروات (2015-2019)	15-1
31	عدد شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2013-2017)	16-1
32	النسبة من إجمالي صفقات التكنولوجيا المالية حسب البلد (2015-2019)	17-1
33	النسبة من إجمالي تمويل التكنولوجيا المالية حسب البلد (2015-2019)	18-1
37	العمليات المصرفية العادية	1-2
41	العمليات المصرفية العادية	2-2
56	أطراف التمويل الجماعي والتدفقات بينهم	3-2
65	نماذج أعمال منصات التمويل الجماعي في بعض الدول العربية	4-2
71	إجمالي نشاط الاستثمار في التكنولوجيا المالية 2020/2017	1-3
72	إجمالي نشاط الاستثمار في التكنولوجيا المالية في أوروبا	2-3
73	الاستثمار الاستثماري في شركات التكنولوجيا المالية في أوروبا	3-3
73	نمو نشاط الاستثمار في الأسهم الخاصة للتكنولوجيا المالية في أوروبا	4-3
74	إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في المملكة المتحدة	5-3
74	إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في ألمانيا	6-3
75	إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في فرنسا	7-3
75	إجمالي نشاط الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية في آسيا والمحيط الهادي	8-3
76	نمو النشاط الاستثمار في الأسهم الخاصة في مجال التكنولوجيا المالية في آسيا والمحيط الهادي	9-3
77	متوسط حجم تمويل المشاريع في مجال التكنولوجيا المالية في آسيا والمحيط الهادي	10-3
78	إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في أستراليا	11-3
78	إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في الهند	12-3
79	إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في سنغافورة	13-3

82	حجم سوق التمويل البديل في الشرق الأوسط وإفريقيا خلال الفترة 2013 - 2015 (دولار أمريكي)	14-3
84	حجم التمويل الجماعي حسب النموذج في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2013-2015 (دولار أمريكي)	15-3
91	تطور التضخم في الجزائر من 2014/2024	16-3

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
59	أنواع التمويل الجماعي ومميزاته	1-2
65	نماذج أعمال منصات التمويل الجماعي في بعض الدول العربية	2-2
83	أهم القطاعات الممولة حسب نماذج التمويل الجماعي	1-3
85	أهم مجالات المشاريع الممولة والناجحة	2-3
89	عرض تعريف التعيين لمنطقة Ninvesti	3-3
92	متوسط الدخل في الجزائر والعالم (بالدولار أمريكي) 2016	4-3
92	المدخرات الوطنية 2023/2014 (بمليارات الدولارات)	5-3
93	التوزيع النسبي لحجم التمويل الجماعي لسنة "2015" حسب المناطق الجغرافية في العالم	6-3
94	التوزيع النسبي لحجم التمويل الجماعي لسنة "2015" حسب نوع التمويل	7-3

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	ملخص.....
II	Résumé.....
III	إهداء.....
V	شكر وعرفان.....
VI	قائمة الأشكال.....
IX	قائمة الجداول.....
X	فهرس المحتويات.....
ب	المقدمة.....
	- الفصل الأول. الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية
02	تمهيد.....
03	1. التكنولوجيا. تعريفها، مؤشراتها، آليات اكتسابها.....
03	1.1. تعريف التكنولوجيا.....
04	2.1. مؤشرات التكنولوجيا.....
05	3.1. آليات اكتساب التكنولوجيا.....
06	2. مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية.....
06	1.2. التكنولوجيا المالية. تعريفها، خصائصها، أهميتها، مراحل دورة حياتها.....
06	1.1.2. تعريف التكنولوجيا المالية.....
09	2.1.2. خصائص التكنولوجيا المالية.....
10	3.1.2. أهمية ومراحل دورة حياة التكنولوجيا المالية.....
12	2.2. مجالات التكنولوجيا المالية.....
12	1.2.2. قطاعات الموجة الأولى.....
14	2.2.2. القطاعات الموجهة الثانية.....
17	3.2. مزايا التكنولوجيا المالية.....

19	3. شركات التكنولوجيا المالية.....
19	1.3. محركات نمو قطاع تكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
19	1.1.3. التركيبة السكانية للمستهلكين.....
21	2.1.3. انتشار الانترنت وخدمات الدفع الالكتروني.....
22	3.1.3. توجه المستهلكين نحو التكنولوجيا المالية.....
24	4.1.3. بيئات اختبار تنظيمية.....
24	5.1.3. صناديق ومسرعات التكنولوجيا المالية.....
25	6.1.3. توفر رأس المال الخاص.....
27	2.3. التكنولوجيا المالية فئات الشركات الناشئة.....
27	1.2.3. ملخص فئات الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية.....
28	2.2.3. نمو الفئات في قطاع التكنولوجيا المالية.....
29	3.2.3. إدارة الثروات.....
30	4.2.3. الفئات والمشاريع الناشئة.....
31	3.3. توزيع مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
31	1.3.3. عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة.....
32	2.3.3. صفقات التكنولوجيا المالية حسب البلد.....
32	3.3.3. تمويل التكنولوجيا المالية حسب البلد.....
34	خاتمة الفصل الأول.....
	- الفصل الثاني. الخدمات المالية في القطاع البنكي، تحليل الأداء وتشخيص الواقع
36	تمهيد.....
37	1. تطور الخدمات المالية في القطاع المالي.....
37	1.1. تطور الخدمات المالية في القطاع البنكي.....
37	1.1.1. العمليات المصرفية العادية.....

38	2.1.1.1. العمليات المصرفية غير العادية (خلق النقود القانونية)
38	3.1.1.1. العمليات المصرفية الالكترونية.....
40	2.1. تطور الخدمات المالية في القطاع الغير بنكي (شركات التأمين).....
40	1.2.1. مفهوم المنتجات التأمينية.....
41	2.2.1. تقسيمات منتجات التأمين.....
42	3.1. تطور الخدمات المالية في الأسواق المالية
42	1.3.1. الهندسة المالية ومنتجاتها.....
44	2. دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي
44	1.2. مفاهيم أساسية حول الشمول المالي
44	1.1.2. تعريف الشمول المالي.....
45	2.1.2. أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه
47	3.1.2. أهمية الشمول المالي.....
48	2.2. دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.....
48	1.2.2. سياسات الشمول المالي.....
50	2.2.2. العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي.....
52	3.2.2. واقع الشمول المالي في العالم (حقائق وأرقام).....
53	3.2. دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي.....
53	1.3.2. شروط اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي وتطوير الأسواق المالية.....
53	2.3.2. الشمول المالي الرقمي.....
54	3.3.2. التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي.....
55	3. منصات التمويل الجماعي.....
55	1.3. تعريف منصات التمويل الجماعي والأطراف الفاعلة في سوق منصات التمويل الجماعي.....
55	1.1.3. تعريف منصات التمويل الجماعي.....
56	2.1.3. أهمية التمويل الجماعي بالنسبة للدول النامية وأنواعه.....
61	3.1.3. الإطار التنظيمي لمنصات التمويل الجماعي

62	2.3. الطبيعة القانونية للتمويل الجماعي.....
62	1.2.3. الطبيعة القانونية للتمويل الجماعي.....
62	2.2.3. محددات التمويل الجماعي.....
63	3.2.3. مزايا التمويل الجماعي وعبوبه.....
65	3.3. منصات التمويل الجماعي، نماذج دول عربية الواقع والآفاق.....
65	1.3.3. تطور منصات التمويل الجماعي.....
65	2.3.3. نماذج أعمال منصات التمويل الجماعي.....
66	3.3.3. المخاطر المرتبطة بمنصات التمويل الجماعي والتحديات التي تواجهه.....
67	خاتمة الفصل الثاني
- الفصل الثالث. منصات التمويل الجماعي: عرض تجارب ناجحة مع الإشارة لحالة الجزائر	
69	تمهيد.....
70	1. تجارب دول ناجحة في التكنولوجيا المالية.....
70	1.1. تجارب الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في التكنولوجيا المالية.....
70	1.1.1. الاستثمار في رأس المال في مجال التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كوفيد -19.....
70	2.1.1. الاتجاهات التي يجب مراقبتها في الولايات المتحدة وكندا.....
72	2.1. تجارب الدول الأوروبية في تكنولوجيا المالية.....
72	1.2.1. إجمالي نشاط الاستثمار في التكنولوجيا المالية في أوروبا.....
73	2.2.1. الاستثمار الاستثماري في شركات التكنولوجيا المالية في أوروبا.....
73	3.2.1. نمو نشاط الاستثمار في الأسهم الخاصة للتكنولوجيا المالية في أوروبا.....
74	4.2.1. إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في المملكة المتحدة.....
74	5.2.1. إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في ألمانيا.....
75	6.2.1. إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في فرنسا.....
75	3.1. تجارب دول آسيا والمحيط الهادي في مجال تكنولوجيا المالية.....
75	1.3.1. إجمالي نشاط الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية في آسيا والمحيط الهادي.....
76	2.3.1. نمو النشاط الاستثماري في الأسهم الخاصة في مجال التكنولوجيا المالية في آسيا والمحيط الهادي.....
77	3.3.1. متوسط حجم تمويل المشاريع في مجال التكنولوجيا المالية في آسيا والمحيط الهادي.....

78	4.3.1. إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في أستراليا.....
78	5.3.1. إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في الهند.....
79	6.3.1. إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في سنغافورة.....
80	2. منصات التمويل الجماعي في الجزائر.....
80	1.2. منصات التمويل الجماعي. فرنسا، إسبانيا، دول الشرق الأوسط، شمال إفريقيا.....
80	1.1.2. التمويل الجماعي في فرنسا.....
81	2.1.2. التمويل الجماعي في إسبانيا.....
82	3.1.2. التمويل الجماعي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.....
86	2.2. منصات التمويل الجماعي في الجزائر.....
88	1.2.2. الأنواع المختلفة للتمويل الجماعي.....
89	2.2.2. تقديم منصة التمويل الجماعي "Ninvesti".....
89	3.2.2. وصايا وشروط استخدام منصة "Ninvesti".....
90	4.2.2. شروط استخدام المنصة.....
90	5.2.2. أهداف وطموحات منصة "Ninvesti".....
91	6.2.2. تحديات وعوائق تكنولوجيا المالية والتمويل الجماعي.....
93	3.2. دروس مستخلصة.....
93	1.3.2. واقع التمويل الجماعي على المستوى الدولي.....
95	2.3.2. دروس مستخلصة.....
97	خاتمة الفصل الثالث.....
99	خاتمة.....
104	قائمة المراجع.....

يشهد العالم اليوم نقلة نوعية من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد غير نقدي بفضل خدمات التكنولوجيا المالية والتي تعتبر ثورة في الاقتصاد العالمي وشكلا من أشكال الابتكار المالي التي أحدثت في السنوات الأخيرة تطور في مجال تقديم الخدمات المالية، وساهمت في إعادة تشكيل مشهدها وأصبحت منافسا قويا لمؤسسات الوساطة المالية التقليدية، وذلك بتوفيرها لحزمة من الخدمات المتسمة بالكفاءة وسرعة التقديم وانخفاض التكلفة ودورها الكبير في تعزيز الشمول المالي وإمكانية إيصال الخدمات المالية في مجال المدفوعات والإقراض والتأمين والادخار والاستثمار إلى شريحة واسعة من الأفراد والمؤسسات المستبدين ماليا.

وفي ظل التطور التكنولوجي والانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات واستخدام الوسائط الإلكترونية شهد الاستثمار في التكنولوجيا المالية زيادة كبيرة، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق استثمارية في هذا المجال من خلال منصة الإقراض عبر الانترنت كما تعتبر هونغ كونغ ثاني أكبر مساهم في التكنولوجيا المالية فلهذه الأخيرة أهمية بالغة في إرساء الشمول المالي ودعم الاستقرار المالي.

إن من أهم مجالات الابتكارات في التكنولوجيا المالية هو منصات التمويل الجماعي والتي يتمثل دور هذه المنصات المتخصصة في التمويل الجماعي في تطوير أساليب مبتكرة تسمح بالتواصل المباشر مع الأفراد بهدف توفير التمويل المناسب للمشروعات لاسيما المشروعات الابتكارية التي تعرف صعوبة كبيرة في الحصول على التمويل الملائم في بدايات وتأسيسها وقد تطور حجم التمويل الجماعي عالميا من سنة لأخرى وقدر حجمه بمليارات الدولارات وتعتبر الصين أكبر سوق للتمويل الجماعي تليها أمريكا الشمالية والدول الأوروبية، في حين غياب مكانة الجزائر في هذا المجال ومع تصاعد الدعوات إلى استخدام جميع الأسلحة لتفكيك الفوضى الاقتصادية وانفجار الاقتصاد الموازي من خلال استخدام التكنولوجيا المالية وإجراء إصلاحات هيكلية لنشر ثقافة التعاملات المالية الرقمية وتوسيع الخدمات الإلكترونية في القطاع المصرفي الأمر الذي يتوجب الاستفادة من تطبيقات التمويل الجماعي من أجل توفير مصادر تمويل حديثة ومبتكرة للمشاريع الناشئة التي بدورها تبحث عن مصادر ملائمة لطبيعتها خاصة بعد أن لقي موضوع الشركات الناشئة وآليات دعمها وتمويلها اهتماما كبيرا في الجزائر في السنوات الأخيرة.

1. إشكالية البحث:

من خلال ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية: «إلى أي مدى ساهمت التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والبنكية في الجزائر؟».

تدرج تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي كالآتي:

❖ فيما تكمن العلاقة بين الاستقرار المالي والتمويل المالي؟

❖ كيف تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي؟

- ❖ إلى أي مدى ساهمت منصات التمويل الجماعي في تنمية القطاع المالي والبنكي في الجزائر؟
- ❖ ماهي أهم الدروس التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر من تجارب الدول الناجحة في مجال التكنولوجيا المالية على وجه العموم ومنصات التمويل الجماعي على وجه الخصوص؟

2. فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية والإجابة عن الأسئلة الفرعية تقتضي تقديم إجابات محتملة في شكل فرضيات وهي

كالآتي:

- ❖ الفرضية الأولى: يربط الاستقرار المالي والتمويل المالي علاقة ترابط وتكامل؛
- ❖ الفرضية الثانية: تساهم التكنولوجيا المالية في زيادة نسبة الشمول المالي من خلال تقنية "البلوك شين".
- ❖ الفرضية الثالثة: تساهم منصة التمويل الجماعي NINVESTI في الجزائر في تنمية القطاع المالي والبنكي بشكل كبير؛

3. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية:

- ❖ تزايد الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في الدعم والتأثير على قطاع الخدمات المالية والبنكية؛
- ❖ إبراز أهمية التكنولوجيا المالية ودورها في إرساء الشمول المالي مما يسمح بتحقيق الاستقرار المالي؛
- ❖ التعرف على منصات التمويل الجماعي في الجزائر ومدى نجاحها في دعم قطاع الخدمات المالية والبنكية؛
- ❖ الشعور بأهمية مثل هذه المواضيع خاصة مع التطورات العلمية والتوجهات الحديثة التي يشهدها عصرنا الحالي.

4. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- ❖ التعرف على مفهوم التكنولوجيا المالية، وخصائصها وأهم خدماتها ومجالاتها؛
- ❖ التعرف على حجم الإستثمارات العالمية في مجال التكنولوجيا المالية، وكذا الإستثمارات المعومة برأس المال المخاطر؛
- ❖ إبراز مدى مساهمة الحلول الرقمية في تعزيز درجة الشمول المالي؛
- ❖ توضيح أهمية الاستفادة من التطبيقات المعاصرة للتمويل الجماعي بقصد توفير مصادر تمويلية غير تقليدية للمشروعات الناشئة وتشجيع ثقافة التبرع الإلكتروني التي مازالت حديثة وجديدة بالنسبة للجزائر مع تسليط الضوء على تجارب دولية ناجحة في ذلك.

5. المنهج المتبع:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة وتوضيح جميع جوانب الموضوع اعتمدنا على ما يلي:

- **المنهج الوصفي:** تم الاعتماد عليه لاستيعاب الجانب النظري، ولكونه مناسباً لجمع الحقائق والتعريف بمختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع.
- **المنهج التحليلي:** والذي يساعد على تحليل البيانات واستنباط التفسيرات والاستنتاجات المتعلقة بالمشكلة المطروحة.

6. الدراسات السابقة

- **دراسة سحانين الميلود، (2016/2017) «مساهمة التكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة»**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة لياس، سيدي بلعباس، الجزائر.

تضمنت هذه الدراسة تعريف التكنولوجيا، ثم مؤشرات التكنولوجيا، فلقياس مدى التطور التكنولوجي الذي يشهده بلد لا بد من الاعتماد على مجموعة من المؤشرات ثم التطرق إلى آليات اكتساب التكنولوجيا، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن التكنولوجيا تعد عاملاً أساسياً في بناء وتطور المجتمعات من خلال، قدرتها على خلق منافع واندماجها في جل أوجه الحياة المعاصرة.

- **دراسة عمران عبد الحكيم وفريد مصطفى، (2018) «منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات عرض تجربة سلطة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية»**، العدد 01، المجلد 07، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة بوضياف، المسيلة، الجزائر.

يتبين من خلال هذا البحث أن التمويل الجماعي يشكل نشاطاً مالياً حديثاً في بعض الدول المتقدمة، وعلى الرغم من أن سوق التمويل الجماعي يتميز بالحدودية إلا أنه يعرف معدلات نمو هامة خلال الفترة الأخيرة. وعلى ضوء هذه التطورات الأخيرة قد يكون من المفيد جداً بالنسبة لعدد الدول الأخرى ضرورة الاستفادة من التطبيقات المعاصرة للتمويل الجماعي قصد توفير مصادر تمويلية غير تقليدية للمشروعات التي تعاني من صعوبات الحصول على التمويل الملائم، أو قصد تطوير المالية المحلية التي تسمح بالتمويل الملائم للمشروعات العمومية عبر مشاركة مواطني المجتمعات المحلية في كل ما يتعلق بدارة بعمليات تنفيذ والمشروعات العمومية ومتابعتها.

7. هيكل البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية التي أثارها فيما سبق، واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة وتحليلها، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حاولنا من خلالها الإلمام بكل جوانب الدراسة، والحرص على الحفاظ على الترابط والتسلسل بين الأفكار وقد جاءت خطة الدراسة كالتالي:

مقدمة عامة حول موضوع الدراسة، إذ شملت على كل من الإشكالية الرئيسية للدراسة، التساؤلات الفرعية وفرضيات الدراسة.

الفصل الأول بعنوان " الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية ".

تم التطرق في الفصل الأول إلى دراسة التكنولوجيا: تعريفها، مؤشراتنا، آليات اكتسابها، بالإضافة إلى عرض مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، قم تم التطرق إلى شركات التكنولوجيا المالية.

أما الفصل الثاني بعنوان " الخدمات المالية في القطاع البنكي، تشخيص الواقع وتحليل الأداء".

قد خصص هذا الفصل لعرض تطور الخدمات المالية في القطاع المالي، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، هذا بالإضافة إلى التطرق لمنصات التمويل الجماعي.

وفيما يتعلق بالفصل الثالث الذي جاء بعنوان " منصات التمويل الجماعي: عرض تجارب ناجحة مع الإشارة لحالة الجزائر".

وقد تم في هذا الفصل إلى عرض تجارب العديد من الدول الناجحة في مجال التكنولوجيا المالية، لتتطرق فيما بعد إلى منصات التمويل الجماعي في الجزائر وإظهار مدى مساهمتها في دعم القطاع المالي والبنكي، ثم استخلاص أهم الدروس المستفادة.

خاتمة تضمنت النتائج التي خلصت بها الدراسة واختبار الفرضيات، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الاقتراحات.

- الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية -

تمهيد:

تعد التكنولوجيا المالية وليدة ما خلفه التقدم التكنولوجي في الجانب المالي للاقتصاد العالمي، أفرزت وجه تمويل جديد، وناشئ مجسد في الشركات الناشئة، والتي مثلت تحدي أمام البنوك التقليدية من جانب، ومن جانب آخر منافس شرس قد يقلل من فرصها الاستثمارية إذا لم تتدارك وتيرة العالم من تقدم رقمي بما يخدم زبائنهم، حيث تسهم هاته التكنولوجيا في عدة مميزات تنعكس على المستثمرين الممولين من جهة وعلى المستفيدين من الخدمات المالية من جهة أخرى ما يسهم في دفع وتيرة تقدم الدول وقد يؤدي بها لعدة مخاطر نظير هذا التطور حيث يتطلب نماء هذا النوع من التكنولوجيا بيئة حاضنة خاصة تنظيماً تشريعية تكفل لها السير الحسن وتضمن أمان مستخدميها في نفس الوقت.

ولإبراز كل معالم التكنولوجيا المالية ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة عناصر نتناول فيها ما يلي:

1. التكنولوجيا: تعريفها، مؤشراتنا، آليات اكتسابها؛

2. مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية؛

3. شركات التكنولوجيا المالية.

1. التكنولوجيا: تعريفها، مؤشراتنا، آليات اكتسابها

كان الاقتصاد التقليدي يعتمد بصورة كلية على الموارد الطبيعية الأولية والتجهيزات، بالإضافة إلى اليد العاملة المباشرة، وبفضل التطور التكنولوجي تطورت وسائل الإنتاج وحلت الموارد المصطنعة على الموارد الطبيعية وهذا ما نريد توضيحه في هذا المبحث.

1.1: تعريف التكنولوجيا

يمكن أن نعرفها بأنها:¹

- فرع من المعرفة التي تتعامل مع إنشاء واستخدام وسائل التقنية وترابطها مع الحياة والمجتمع والبيئة وبالاعتماد على موضوعات مثل الفنون الصناعية والهندسة والعلوم التطبيقية العلوم البحتة؛
- عبارة عن مجموعة من المعارف والمهارات والخبرات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية التي يستخدمها الإنسان لاستغلال موارد البيئة بما فيها من موارد وطاقت لخدمته في أداء عمل أو وظيفة ما في مجال حياته اليومية لإشباع الحاجات المادية والمعنوية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع؛
- من خلال التعريفات السابقة نستنتج ما يلي:²
- تحتاج التكنولوجيا إلى المعارف التي يكتسبها الأفراد من خلال التكوين الفني والعلمي، بالإضافة إلى البنية التحتية من منشآت وتجهيزات متطورة؛
- تطلب توفر قاعدة إدارية وتنظيمية متكاملة من خلال التنسيق وهذا يحتاج إلى شبكة اتصالات ومعلومات فعالة؛
- تستغل التكنولوجيا الموارد الطبيعية لتحويلها إلى منتجات وخدمات تحقق الرفاهية الاجتماعية؛
- للتكنولوجيا عدة أبعاد زمنية ومكانية، حيث توفر الجهد والوقت اللازمين لأداء العمل؛
- تنطلق التكنولوجيا من مجموعة أفكار يتم صياغتها في شكل قوانين ونظريات، ثم تسخر هذه الأخيرة بفضل الموارد الطبيعية إلى منتجات وخدمات.

¹ سحانين الميلود، (2016/2017): مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية، جامعة البابس، سيدس بالعباس، الجزائر، ص28.

² سحانين الميلود، (2016/2017): مرجع سبق ذكره، ص28.

2.1. مؤشرات التكنولوجيا

لقياس مدى التطور التكنولوجي الذي يشهده بلد ما، لابد من الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي يتم اكتسابها وفق آليات عديدة، وسنذكر ذلك بالتفصيل كالآتي:¹

- **نفقات الأبحاث والتنمية:** تشكل بيانات الأبحاث والتنمية المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة (الاقتصاد المبني على ثروة المعلومات) يتم استخدام مدخلات بشكل أساسي (النفقات المتخصصة للأبحاث والتنمية وفريق العمل المستخدم لأعمال الأبحاث والتنمية) هذه المؤشرات تخضع منذ مدة طويلة لعمل جمع منتظمة ومعيارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية؛

- **إحصائيات براءات الاختراع:** براءات الاختراع هي حق احتكار مؤقت تمنحه الحكومة إلى مخترع مقابل نشر احترامه لفترة محدودة، وفق لشروط معينة؛

- **المنشورات العلمية:** إن بيانات العلم الكمي للفهرسة تركز على عدد من المنشورات العلمية للباحثين الوطنيين في المجالات الدولية، تشكل وسيلة لتقييم نشاطات أبحاث أساسية تسمح بقيام نوعين من المؤشرات:
 - ✓ مؤشرات ذات تركيز علمي؛

✓ مؤشرات التخصصات العلمية حسب المادة.

تمثل مؤشرات العلم الكمي للفهرسة المحدودة ذاتها كبيانات براءات الاختراع، يختلف الميل إلى النشر والاستشهاد بصورة خاصة من مادة لأخرى، ولا تمثل المنشورات إلا احد مخرجات نشاطات الأبحاث الأساسية، إضافة إلى ذلك تخضع البيانات المتوفرة إلى انحياز لصالح المنشورات باللغة الإنجليزية.

- **ميزان المدفوعات التكنولوجية:** يمكن تقييم نشاط نقل التكنولوجيا بين البلدان بما يعرف بالبدل "ميزان المدفوعات التكنولوجية" وهو إجراء لعمليات نقل دولية للتكنولوجي غير المدججة، وهو يتيح تسجيل الأموال المتعلقة بالملكية الفكرية، وعندها يعتمد على المقارنة بين البلدان التي تستخدم طرائق متشابهة لتجميع البيانات ويمكنه أن يزود بمعلومات عن نشر التكنولوجيا والقدرة التنافسية، وهي تضم أربعة فئات:

- ✓ عمليات نقل التكنولوجيا سواء من مصادر خارجية، متمثلة في الشركات الصناعية الكبرى والمتخصصة والمنظمات الدولية... الخ، أو من مصادر داخلية متمثلة في مراكز البحث والتطوير، جهاز البحث والتطوير داخل المنشأة؛
- ✓ عمليات نقل الرسومات؛

¹ الطيب سعيد ومنور أوسرير، (2007): البعد التكنولوجي كمدخل لتحي الميزة التنافسية، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، ص10.

✓ تقدم الخدمات التقنية؛

✓ الأبحاث والتنمية ذات الطابع الصناعي.

- مؤشرات التخصصات العلمية والتكنولوجية: تستخدم وسائل مختلفة لتقييم التخصصات العلمية والتكنولوجية للدول من خلال بيانات المنشورات وبراءة الاختراع والأبحاث والتنمية... الخ غالبا ما تقدم بيانات (منشورات) أو المجالات التكنولوجية (براءات الاختراع).

3.1. آليات اكتساب التكنولوجيا

- لاكتساب التكنولوجيا لا بد من توفر جملة متكاملة من الآليات تتمثل في ما يلي:¹
- آلية وضع الرؤية: باستشراف المستقبل وتحليله، والتنبؤ التخطيطي القريب ووضع السياسة واعتمادها رسميا للمساعدة في اتخاذ القرار وديمومة هذا القرار؛
- الآليات المالية: التي تدعم الابتكار والتجديد والتحول نتائج البحث إلى منتجات أو مواد أو عمليات، يضاف إلى ذلك آلية ميزانية البحث والتطوير المتنامية وإدارتها في مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات العامة والخاصة، كما يضاف إليها آلية الاستثمار الحكومي الذي يهدف في الوقت نفسه على نشر التكنولوجيا الوطنية ونل التكنولوجيا العالمية؛
- الآليات المؤسسية: التي تعد إحدى حلقات تحويل منظومة العلم والتكنولوجيا إلى نظام وطني للتجديد والابتكار من خلال تنمية ودعم التعاون بين شركات الإنتاج والخدمات من جهة والجامعات ومراكز البحوث من جهة أخرى؛
- آلية تطوير رأس المال البشري: وهي من أهم الآليات خاصة مع توجه الاقتصاد العالمي أكثر فأكثر نحو الاقتصاد المبني على المعرفة؛
- الآليات التشريعية: التي تنظم نقل التكنولوجيا ومنع احتكارها، وحماية المؤسسات والشركات الوطنية من تحكم موردي التكنولوجيا فيهم من جهة، وتشجيع توطين ثم توليد هذه التكنولوجيا محليا من جهة أخرى؛
- آليات التعاون الإقليمي والدولي في مجالات العلوم التطبيقية والتكنولوجية؛
- آليات النوعية والإعلام في المجالات العلمية والتكنولوجية: باستعمال الوسائل المكتوبة والمسموعة والمرئية من خلال جمود ترجمة العلوم والتكنولوجيا في اللغة الوطنية؛

¹ سحانين المبلود، (2017/2016): مرجع سبق ذكره، ص30.

2. مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية

1.2. التكنولوجيا المالية: تعريفها، خصائصها، أهميتها، مراحل دورة حياتها

تعد التكنولوجيا المالية وليدة ما خلفه التقدم التكنولوجي في الجانب المالي للاقتصاد العالمي، حيث أفرزت وجه تمويل جديد وناشئ مجسد في الشركات الناشئة، والتي مثلت تحدي أمام البنوك التقليدية من جانب ومن جانب آخر منافسا شرسا قد يقلل من فرصها الاستثمارية إذا لم تتدارك وتيرة العالم من تقدم رقمي بما يخدم زبائنهم، حيث تسهم هاته التكنولوجيا في عدة مميزات تنعكس على المستثمرين الممولين من جهة وعلى المستفيدين من الخدمات المالية من جهة أخرى مما يسهم في دفع وتيرة الدول.

1.1.2. تعريف التكنولوجيا المالية

في مفهوم التكنولوجيا المالية المضمون ليس محددًا بشكل واضح ولكنه ذا ارتباط كبير بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو كمنشآت تستخدم المؤسسات تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلاله من أجل توزيع خدمات مالية بطريقة أكثر فعالية وبأقل تكلفة.

فحسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية فإن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح ومعرفة الأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية¹ تعرف التكنولوجيا المالية على أنها رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آليات ومعدات وعمليات وخدمات مصرفية جديدة ومحسنة؛

كما يقصد بتكنولوجيا المالية "فينتيك" القطاع الاقتصادي الذي يشمل معظم الشركات التي تستخدم التكنولوجيا الحديثة لتقدم خدمات وحلول مبتكرة فيما يخص الخدمات المالية كالتي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية كالبنوك وشركات التأمين، الاقتراض، غرار خدمات الدفع الإلكتروني (المحافظ الإلكترونية)، تحويل الأموال بالإضافة لخدمات الاستثمار والتداول²؛

¹ حيزية بنية وابتسام عليوش قريوع؛ (2018)، تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصادية جديدة-دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد:03،

المجلد:07، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، المركز الجامعي تلمسان، ص64.

² حيزية بنية وابتسام عليوش قريوع، (2018): مرجع نفسه، ص64.

وقد عرف قطاع "الفنتيك" تطور هائلا بعد الأزمة المالية التي ضربت القطاع المالي سنة 2008، بحيث تراجعت ثقة المستهلكين في المؤسسات المالية التقليدية، ومع تطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة وانخفاض تكلفتها وتزايد نسبة سكان العالم القادرين على الوصول واستعمال الشبكة العنكبوتية، الأمر الذي شكل فرصة في ظهور ونمو شركات الفينتيك التي تدمج التكنولوجيا في تقديم الخدمات المالية عبر العالم.¹

فمصطلح "فنتيك" يشير لكل مؤسسة تتدخل في هذا المجال من أجل اقتراح على عملائها حلولاً تكنولوجية مبدعة أو إبتكارية فهي شركات start-up والتي تحاول الاستحواذ على حصص سوقية على حساب الفاعلين التقليديين لقطاع الخدمات المالية؛

تحاول البنوك والفاعلين والآخرين الاستثمار من أجل المقاومة أمام منافسة الداخلين الجدد والذين هم بشكل عام ليسوا من القطاع البنكي والمالي؛

وهنا أمكن الحديث عن الأهداف النهائية للذكاء الاقتصادي للمؤسسات والقائم بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والتي تتفاسمها فيما بينها، لكن يبقى من الصعب في بعض القطاعات الأقل تعرضاً لمخاطر المنافسة والتجارية من غيرها ففهم سيرورة الذكاء الاقتصادي لا تتوقف فقط على مجرد دراسة واحدة للمنافسين أو على حماية مفرطة لأنظمة المعلومات؛

لذا يجب التأكيد على أن الأهداف النهائية للذكاء الاقتصادي توسعت لتشمل الإدارة في مجموعها، حيث أمكن الحديث عن نموذج للإدارة عن طريق الذكاء الاقتصادي كون أن المؤسسات تتطور في ظل اقتصاد كثيف للمعلومة والمعرفة حيث تتشكل طاقتها من المعلومة المجمعّة والمنتجة والتي يتم نشرها في القنوات الرسمية وغير الرسمية، وطريقة إدارة هذه المعلومات تحدد الأداء الاقتصادي للمؤسسات،

ينشئ مفهوم الذكاء الاقتصادي في نفس الوقت من استراتيجيات المؤسسات والتي تمّيكّل بشكل بطيء تبعاً للإبداعات الإدارية، وهذا ما يجعل مكانة أنظمة المعلومات تصبح ضرورية في إدارة المؤسسات، حيث عرفت أربعة مراحل في تطورها:²

• مرحلة (1960-1980) : المعلومة الاقتصادية؛

• مرحلة (1980-1990) : اليقظة ووسائل جمع ومعالجة المعلومة الإستراتيجية؛

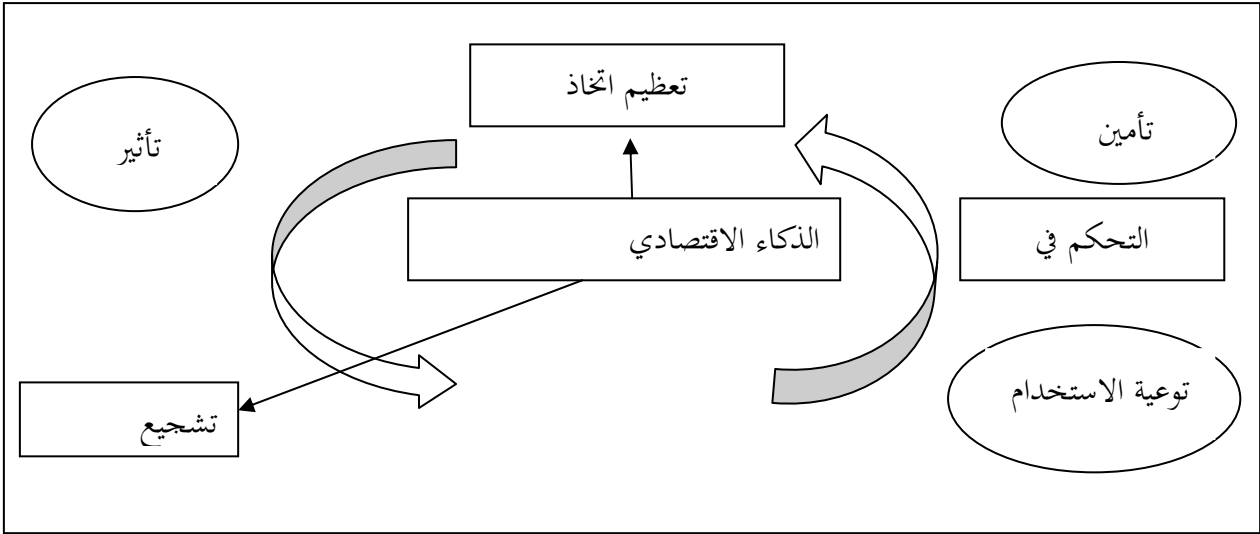
¹ حيزية بنية وابتسام عليوش قريوع، (2018): مرجع سبق ذكره، ص65.

² مليكة بن علقمة ويوسف سائحي، (سنة 2018). دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، العدد:03، المجلد:07، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة سطيف، المركز الجامعي لتمنراست، ص90.

- مرحلة (1990-2000) : تنظيم شبكة الذكاء الاقتصادي في المؤسسات وبين المؤسسات؛
 - سنوات 2000: ثقافة وممارسة يومية للذكاء الاقتصادي.
- في هذا الإطار تحول الذكاء الاقتصادي إلى طريقة جد فعالة من أجل إدارة المخاطر المعلوماتية وبالتالي أصبحت هناك الآن علاقة قوية بين الذكاء الاقتصادي وإدارة المخاطر في المؤسسات، في الواقع أصبحت الإبداعات الإدارية تساهم في تخفيض من حالة عدم التأكد، حيث أصبح متخذو القرار في المؤسسات على علم بمختلف المخاطر التي من الممكن التعرض لها، لأن المخاطر التي لا يمكن إدارتها أو التحكم فيها ستتراكم عبر الزمن لتؤدي في النهاية إلى حدوث أزمات.
- وفي ما يلي المراحل الأربعة لسيرورة ذكاء المؤسسة:¹
- المرحلة الأولى: جمع: حسن وضع الذكاء من أجل سماع الغير؛
 - التفكير والتعبئة: أي معالجة المعلومة المجمعة؛
 - الاستفادة من الموارد والكفاءات: تعد المعلومة والمعرفة موارد فردية وجماعية أهم رهان من أجل بناء ذكاء المؤسسة هو تسهيل إثراء المعلومات الموجودة وخل أطاب كفاءة داخلية، ولكن أيضا تقاسم وتطوير قدرات تعلم من أجل ربح الوقت؛
 - بناء وحمائته: يعد بناء أو هيكلية المعلومة أمرا ضروريا لكل المؤسسات وحمائتها شرط أساسي للبقاء بالنسبة للقطاعات التي تعرف على أنها حساسة، فالمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة التي تدير تدفقات المعلومات جد مهمة، كما أن إجراءات كبناء المعلومات وفق للمصالح والعملاء يجنب تسرب المعلومات.
- وعليه من خلال ما سبق فإن الذكاء الاقتصادي للمؤسسة يعد كثافة إدارية موجهة نحو التحكم في المعلومة وتعظيم اتخاذ القرار وترقية التعاون فالذكاء الاقتصادي للمؤسسة هو قبل كل شيء قضية ثقافة إدارية بمعنى إرادة فردية للتفكير ولاتخاذ القرار وللتعاون من أجل التحرك بشكل جماعي.
- فهذا فالغرض النهائي للذكاء الاقتصادي للمؤسسة هو التحكم من بل المسير في معلومات إستراتيجية ضرورية لاتخاذ قرارات مناسبة أو ملائمة للعمل الجماعي، وبالتالي يمثل أو يظهر الذكاء الاقتصادي في بعده التنظيمي بعض الخصائص الأساسية الموجهة لتقوية سيرورة التنسيق، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل الموالي:

¹ مليكة بن علقمة ويوسف سائحي، (سنة 2018). مرجع سبق ذكره، ص92.

الشكل رقم (1-1): الأغراض الأساسية للذكاء الاقتصادي للمؤسسة



المصدر: مليكة بن علقمة ويوسف سائحي، (2018) دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، العدد: 03، المجلد 07، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة سطيف، المركز الجامعي لتمنراست.

2.1.2. خصائص التكنولوجيا المالية: يمكن ذكرها فيما يلي:

- الوصول لكل المستخدمين: في الخدمات المالية التقليدية، يقيم العميل على أساس ملكيته لأصول كبيرة أو حصوله على دخل ضخم بصفة دورية، مما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية معينة، أما شركات الناشئة فتستهدف كل الطبقات والفئات وتوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات وإعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود؛
- المرونة والقدرة على تحمل التكاليف: لدى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروض وخططا عدة للدفع مقابل السلع والخدمات وخاصة الطاقة النظيفة تتسم بالمرونة الكافية لتناسب العملاء على اختلافاتهم بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري؛
- تصميم محور العميل: تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة سهلة؛
- السرعة: تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة، ومقارنة بشركات التأمين التقليدية الصغيرة التي قد تستغرق عدة أيام قبل الموافقة على سياسة جديدة أو التصديق على قرض، يسري هذا الإقراض وعند التحقق من الهوية الرقمية؛

- سياسة البيانات أولاً الهواتف المحمولة: تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة لتصميم خدمات مناسبة لهم ولا شك أن التحليلات القوية تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

وللتكنولوجيا المالية خصائص أخرى نذكر منها:¹

- التكنولوجيا المالية هي مجموعة من المعارف والمهارات والطر والأساليب المالية والمصرفية؛
- التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفا في حد ذاته بل وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها؛

- إن الخدمة المالية والمصرفية هي المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا؛
- لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على أداة الخدمة المالية والمصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية. وهناك أربعة عناصر متشابكة تشكل مظاهر التكنولوجيا في العمل المالي والمصرفي وهي:²

- الجانب المادي: يتمثل في الآلات والمعدات المستخدمة؛
- الجانب الاستعمالي أو الاستعمالي: يتمثل في طرق استخدام هذه المعدات؛
- الجانب العلمي: يتمثل في المعرفة المالية والمصرفية المطلوبة؛
- الجانب الابتكاري: يتمثل في اكتساب المهارات اللازمة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية.

3.1.2. أهمية ومراحل دورة حياة التكنولوجيا المالية

رغم بدايتها المتأخرة تكتسب التكنولوجيا المالية في الوقت الراهن وخاصة في بعض بلدان الشرق الوسط وشمال إفريقيا ومن بين الفوائد التي تمنحها التكنولوجيا المالية يمكن حصرها في النقاط الآتية:³

- تعزيز الاحتواء المالي والنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية من لا يتعامل مع الجهاز المصرفي؛
- تسهيل إتاحة مصارف التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر؛

¹ لزاهري زاويد ونفيسة حجاج، (2018)، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي - الواقع والآفاق، العدد: 03، المجلد: 07، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر، ص 66.

² لزاهري زاويد ونفيسة حجاج، (2018)، مرجع نفسه، ص 66.

³ مليكة بن علقمة ويوسف سائحي، (2018)، مرجع سبق ذكره، ص 93.

- تيسير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة المدفوعات العابرة للحدود؛
- يؤدي استخدام وسائل الدفع الالكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة وهو ما يستدعي القيام بمزيد من الإصلاحات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي هناك ثلاث مراحل أساسية لدورة التكنولوجيا المالية، والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-2): مراحل دورة التكنولوجيا المالية

البيئة الخاصة المتقدمة	البيئة الخاصة الناشئة	البيئة الخاصة المستحدثة
هي التي تصل إلى مرحلة الإشباع، صفقات أقل ولكن أحجامها أكبر تركز على الشركات ذات القيمة المرتفعة يكون نمو الاستثمار على أساس سنوي بطيء ولم يصل إلى هذه المرحلة إلا المحاربون الأوائل للسوق والتي تضم مراكز تكنولوجيا مالية رائدة عالمياً.	تكتسب المجموعة الأولى من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية قاعدة عملاء كبيرة ومعدلات استثمار سنوية وتزيد الحتمية الإستراتيجية لتعاون الجهات المعنية مع الشركات الجديدة	معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لا تزال في مرحلة الأفكار أو في المراحل الأولى

المصدر: مليكة بن علقمة ويوسف سائح، (2018): دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، العدد: 03،

المجلد 07، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة سطيف، المركز الجامعي لتمنراست، ص 92.

2.2. مجالات التكنولوجيا المالية

إن أهم المجالات التي تتبناها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بصورة عامة تتمثل في المدفوعات وتحويل الأموال، التامين، والعملات الرقمية المشفرة، حيث يعد قطاع المدفوعات أكثر القطاعات انتشارا ونجد أيضا إدارة الثروات ويتم تقسيم هذه المجالات أو القطاعات وفق التقدم الذي تحززه بالأوساط المالية من خلال مختلف البيانات المهينة لها على النحو التالي:

1.2.2. قطاعات الموجة الأولى: المقصود بقطاعات الموجة الأولى وذلك حسب ما جاء في تقارير ومضة العلمية أنها القطاعات التي تنتمي إلى البيئة الحاضنة الناشئة والتي يتميز معظم زبائننها بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة مثل الهواتف الذكية والتطبيقات التي تمكنهم من إجراء معاملاتهم المالية البسيطة كالدفع والحصول على الائتمان كدرجة أولى، هذا من جهة ومن جهة أخرى تنظيماهم القانونية والتشريعية التي تهيئ لهم ذلك والتي تضمن سيرورة عمل آمنة ومستقرة لحد بعيد، حيث شكل العالم العربي مقرا لـ"105" شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في نهاية عام 2015 تغطي قرابة 12 دولة؛

النشطة الرئيسية لهذا القطاع تتجسد في الخدمات التي تقدمها البنوك من خلال الانترنت أو التي تعتمد الشركات لتقديمها بالاشتراك مع البنوك أو بشكل مباشر منها وهي كما يلي:¹

● **قطاع المدفوعات:** يعتبر الدفع لمنتج أو خدمة باستخدام جهاز محمول جذابا للمستهلكين المعاصرين بسبب سرعته وبساطته وأمانه بحيث يمكن شراء أي شيء تقريبا عبر جهاز محمول، حيث كشفت دراسة استقصائية على الانترنت لأكثر من 7500 مستخدم للهواتف النقالة في جميع أنحاء العالم عن مشاركة مستخدمي الهواتف المحمولة الذين أجروا دفعة عبر الهواتف المحمولة، ثم تم تقسيم النتائج حسب أنواع السلع التي تم شراؤها اعتبارا من أكتوبر 2014 كان 65% من مستخدمي الهواتف المحمولة في الصين قد اشتروا سلعا مادية مثل الملابس عبر الجوال، بالمقارنة ب: 17% فقط من مستخدمي الجوال في الولايات المتحدة قد اشتروا خدمة حقيقية مثل تذكرة وسائل النقل العام، باستخدام الهاتف المحمول، كما يمكن قياس نمو صناعة الدفع بواسطة الهاتف النقال، وفقا لعدد المعاملات المدفوعة عبر الهاتف المتحرك التي يتم إجراؤها سنويا ففي عام 2011 وجد أن عدد الدفعات عبر الهاتف المحمول في جميع أنحاء العالم بلغ 7 مليارات دولار وارتفع إلى 11.1 مليار في السنة في وقت لاحق؛ ويتوقع الخبراء أن يرتفع هذا العدد على أساس سنوي ليصل إلى 47 مليار صفقة في عام 2015؛

¹ وهيبية عبد الرحيم وأشواق بن قدور، (2018)، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، العدد: 03، المجلد: 07، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتنمرست، ص 140.

تجدر الإشارة أن الشركات الناشئة التي تقدم خدمات المدفوعات مع الإقراض في الواقع 84% من جميع الشركات الناشئة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أدى انتشار أجهزة الجوال مثل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية إلى نمو قوي في التجارة عبر الأجهزة المحمولة، في الرابع من 2016 باع إنفاق التجارة الإلكترونية المنتقلة في الولايات المتحدة 2207 مليار دولار أمريكي، تتوافر إمكانات التسوق على الأجهزة المحمولة أو تطبيقات الهواتف المحمول المخصصة بشكل خاص، يزداد رواد السوق عبر الإنترنت BAY وAMAZON تطبيقات ومواقع التسويق المخصصة للجوال في العديد من المتاجر الفعلية، يمكن أيضا استخدام الأجهزة المحمولة كطرية للدفع باستخدام تقنيات NFC لفحص المحافظ الرقمية، وخدمات هذا القطاع تشمل عادة كل من دفتر الفواتير وتحويل المدفوعات محليا، تطبيقات المحفظة الإلكترونية على الهواتف المحمولة ومن أبرز الأمثلة بالمنطقة المدروسة نذكر:

- شركة مدفوعات MADFOO3A الأردن والمختصة بدفع الفواتير،
- شركة BEAM الإماراتية والتي تختص بالمحافظ الإلكترونية في شكل تطبيق يرتبط بطاقات الزبائن الائتمانية.
- قطاع الإقراض والحصول على رأس مال: يعتبر الإقراض من نظير إلى نظير (P2P) نوعا جيدا من اقتصاد المشاركة تساعد منصات الإقراض (P2P) على ربط المستثمرين بالمقترضين دون أن يعمل البنك كوسيط بين عامي 2014 و2015 كان من المتوقع أن ترتفع قيمة الإقراض العالمي (P2P) إلى قيمة 7 أضعاف ما كانت عليه في عام 2014 من 9 مليار إلى 64 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2050 من المتوقع أن تكون القيمة قريبة من تريليون دولار أمريكي؛

فالعادة تحنكر البنوك جانب الإقراضات لكن المشكلة التي عملت الشركات الناشئة على حلها أن أخذت تستقطب جانب الأفراد اللذين لا يمتلكون حسابات مصرفية وكذا طالبي رؤوس الأموال أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة الذين لا توفر لهم البنوك نسبة معتبرة من الروض وتعمل غالبا على تهميشهم، ساهم هذا كثيرا في تطور جانب العمل لدى هاته المؤسسات الناشئة بالتكنولوجيا المالية، أهم الأنشطة التي تمارس في هذا السياق ما يلي:¹

- تدوير الأموال: هي منصة الإقراض الائتماني الرقمي في شكل مباشر دون وسائط يحركها بالكامل شبكة مستخدميها وكمثال نجد شركة MONEY FELLOWS بمصر 2014 فكرة تدوير الأموال أو الجمعية كما يطلق عليها بمصر في أكثر من 90 دولة تتيح للأفراد الحصول على قرض دون لجوء البنك، كما تتيح للمستخدمين بناء سجل ائتماني بناء على آدائهم في دورات المال؛

¹ وهيبه عبد الرحيم وأشواق بن قدور، (2018): مرجع سبق ذكره، ص15.

● **التمويل الجماعي:** هي منصات الكترونية لجمع الأموال من عموم الناس وذلك بهدف تمويل مشروع ما، يقوم صاحب المشروع بعرض فكرته وتوضيح مميزات وأهداف مشروعه مع تحديد تكلفة المشروع ويمكن لصاحب الفكرة استخدام الأموال المجمعة، بعد اكتمال المبلغ المطلوب لتمويل المشروع خلال فترة زمنية محددة، فكرة مواقع التمويل الجماعي بسيطة كانت كمتنافس للمبدعين ورواد الأعمال لأنها أسهمت أولاً في زيادة حريتهم المالية وثانياً ساعدت في تخليصهم من سلطة المستثمرين وكمثال نجد شركة إيواي الأردن-2013؛

● **منصات مقارنة القروض:** تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق العالمية الناشئة حالياً في فجوة التمويل تتجاوز قيمتها 20 ترليون دولار أمريكي أي حوالي 260 مليار دولار أمريكي بمنطقة الشرق الأوسط وكشمال إفريقيا تعكس هذه الفجوة الفرق الشاسع بين العرض والطلب على رأس المال بين هاتين الشركتين ومزودي التمويل التقليدي (البنوك) هاتين المنصات لعبت دور الحل التمويلي البديل لدعم نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد بمثابة العمود الفقري للاقتصاد والذي لا يحظى بالدعم المطلوب ففي دولة الإمارات هناك حوالي 300 ألف شركة صغيرة ومتوسطة تسهم بأكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وتوفر أكثر من 42% من إجمالي الفرص حيث توفر منصات المقارنة مختلف العروض التمويلية ونطرح كل الصيغ المتوفرة مع خصائص كل عرض ما يسهل على المستفيد البحث عن أفضل عرض من ناحية الفرصة والتكلفة المناسبين له دون عناء البحث وطول الوقت لذلك، وكمثال على ذلك نجد شركة Compareit4me.com الإمارات 2011.

من خلال كل ذلك يتجسد لنا التطور التراكمي التدريجي لشركات التكنولوجيا المالية بمنطقة الشرق الأوسط حيث تشمل الانطلاقات الحديثة فهي تشمل في الغالب على جانب الإقراضات وتعبئة رؤوس الأموال.

2.2.2. القطاعات الموجهة الثانية: على مستوى هذا الجزء تتوسع دائرة نشاطات شركات التكنولوجيا المالية لتشمل أنشطة تتركز أكثر على التقنية العالية الدقة والتكنولوجيا المتقدمة في المجال المالي وذلك بتوفير بيئة أكثر حداثة وأسواق أكثر زخماً رقمياً وحركة استثمارية أوسع من القطاع الأول الذي يمكن وصفه بالبداية.

وفق هذا التقسيم تتضمن قطاعات الموجة الثانية للتكنولوجيا المالية ما يلي:

● **التحويل الدولي للأموال:** في شكل مدفوعات دولية حيث وصلت قيمة التحويلات المالية إلى الدول النامية عام 2015م لـ 431 مليار دولار، حلت المملكة العربية السعودية ثانياً والإمارات رابعاً من حيث التحويلات المرسله سنوياً؛

● **إدارة الثروات:** تحت هذا البند فإن خدمة إدارة الثروات تتضمن كل من التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأفراد الأثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة والأسر اللذين يرغبون في مساعدة

واستشارة مالية يدعون متخصصين معتمدين لإدارة ثرواتهم من تنسيق خدمات مصرفية وتخطيط عقاري وموارد قانونية وإدارة الضرائب المهنية والاستثمار، لكنه وبذكر المصارف تحل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات المصرفية وتتنافس عليها باغتنامها لفرصة شريحة الأفراد اللذين لا يملكون حسابات مصرفية وكذا المغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع باستثمار مدخراتهم؛

هاته الخدمة هي في طيها لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باعتبار عدد المغتربين بها وكذا معدلات الدخل المرتفعة خاصة بمنطقة الخليج العربي؛

● **التأمين:** يوجد عدد كبير من الموظفين لا يمتلكون حسابا مصرفيا لا يمكن العثور على سجل ائتماني ولن يكون هناك مشاركة في المؤسسات تختص بالخدمات التأمينية، لكن شركات Start-up للفينتك أوجدت الحل لذلك، فبرغم أن شركات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تتحل فعليا بالتجربة التأمينية للخدمات الرقمية لكن بالأسواق المتقدمة يمكن لها أن تثبت وجودها بهذا النهج من خلال ما يسمى بالتأمين فائق الصغر، بحيث يذكر خبير ومضة السيد "ميشيل جوروسو" أن معدل انتشار التأمين فائق الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يبلغ 3% بينما معدل انتشار الهاتف المحمول وذلك لتقديم منتجات التأمين الأساسية باستخدام الهاتف المحمول في المناطق التي لا تصلها خدمات التأمين؛

وقد شهدت الاستثمارات تصاعدا ملحوظا في المجالات التأمينية عبر العالم ويعزى هذا التصاعد المستمر من 2012 لغاية 2017 حسب الخبراء إلى التنافسية المعتمدة بين كل من المؤسسات التأمينية التي تمارس نشاطاتها الأصلي بذلك والتي تعتمد على تقديمه في صيغته الرقمية حسب التطورات التكنولوجية وبين هاته المؤسسات الناشئة والتي تمارس نشاطها بمنتجاتها الجديدة والمبتكرة في التكنولوجيا المالية، ولا ننسى الجوانب أن هناك رأس مال مغامر يهوى الربحية الذي ينجز خلف هذه الصناعة الجديدة وكذا جانب الاستحواذ والدمج التي قد تتم بين المؤسسات التأمينية والشركات الناشئة بالجمال إذ أن أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لازالت في خطواتها الأولى على نهج قطاع تعد لندن أكثر بيئة تقدما في هذا الميدان؛

● **سلسلة البلوكات (العملات الرقمية المشفرة):** البنوك تشين Chain وهي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة (كتل) تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني و رابط إلى الكتلة السابقة، صممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة ضمنها والحؤول دون تعديلها، أي أنه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتل لا يمكن لاحق القيام بتعديل هذه المعلومة، هذه التقنية عالية الدقة أسهمت في قفزة نوعية رقمية جعلت الكثير من المتعاملين الاقتصاديين يتخوفون منها فمنهم مؤيد ومعارض، أشهر العملات

الرقمية المتداولة عبر "النت" هي البيتكوين وكمثال نورد على ذلك نجد شركة Bitousis الإمارات 2014 حسب ومضة هي أول شركة ناشئة في المنطقة لتقديم خدمات العملات الرقمية المشفرة هي محفظة آمنة ومتاحة حاليا في دول الخليج العربي، تسمح للأفراد بشراء البيتكوين وإرساله إلى جميع أنحاء العالم بسرعة ومن دون امتلاك حساب مصرفي حيث تعتمد هذه المحفظة على تقنية التوقيعات المتعددة وتقدم معايير أمان عالية؛

كما تطور أيضا حجم الاستثمارات العالمية بسلسلة الكتل رغم أن البعض يرون أن هذا التطور السريع والضحخم قد يكون مجرد فقاعة لكن التكنولوجيا وراء هذه التقنية المتطورة تبدو جذابة وواعدة في نظر آخرين، كما أن شركات رأس المال المخاطر وجدت السبيل لكسب رهان الربحية في جانب العملات المشفرة والتي تبين أن البيتكوين هي أبرزها، حيث أنها بلغ قرابة 40% في 2017 عنه في 2016 ما يبرز القفزات الهائلة في هذا الجانب.¹

¹ حيزية بنية وابتسام عليوش قريوع، (2018)، تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصادية جديدة-دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد: 03، المجلد: 07، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، المركز الجامعي تمنراست، ص 41.

3.2. مزايا التكنولوجيا المالية

يمكن أن تحقق وطأة بعض التحديات الحرجة التي تواجهها فإن جانب رفع كفاءة تقديم الخدمات المالية وتحسين خدمة العملاء، فإن التكنولوجيا المالية يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف الأوسع وهي النمو الاحتوائي وتنوع النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي من خلال عدة قنوات:¹

- **تحقيق النمو الاحتوائي وتنوع النشاط الاقتصادي من خلال الاحتواء المالي:** منع استخدام الهواتف المحمولة إلى حد يتجاوز عدد الحسابات المصرفية في كثير من البلدان، فإن الدفع باستخدام الأجهزة المحمولة مع وضع القواعد التنظيمية الملائمة يمكن أن يساعد في تخفيض نسبة السكان اللذين ليست لديهم حسابات مصرفية ومن الممكن أن تقدم التكنولوجيا المالية كذلك مصادر بديلة لتمويل الأسر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق الوسائل التكنولوجية التي تحد من عدم اتساق المعلومات وكذلك توفير خدمة فائقة في حفظ سجلات الضمانات باستخدام تكنولوجيا دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة، إضافة إلى ذلك فإن الدفع بالوسائل الرقمية يفتح مسارا للبيانات يتيح للمقرضين فرصة تقييم الجدارة الائتمانية حتى المؤسسات ويمكن للتكنولوجيا المالية تحفيز التنوع الاقتصادي والنمو المنشأ لفرص العمل من خلال تحسين فرص الحصول على التمويل، وهو ما يشكل أحد القيود التي تعرقل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- **التجارة عبر الحدود وتحويلات العاملين في الخارج:** إن التكنولوجيا المالية المبتكرة ذات الصلة مثل العملات الافتراضية، ودفاتر الحسابات الرقمية الموزعة القائمة على سلسلة مجموعات البيانات "بلوك تشين" ومنصات النظراء يمكن أن تساهم في توفير آليات المدفوعات العابرة للحدود تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية مقارنة بالبنوك التقليدية أو شركات تحويل الأموال التي تعتمد على علاقات المراسلة المصرفية؛
- **الاستقرار والنزاهة في القطاع المالي:** من الممكن أن تسهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي بتخفيض تكاليف التشغيل في البنوك وتسهيل تحليل البيانات الضخمة لأغراض إدارة المخاطر وكشف الاحتيال، إضافة إلى ذلك، بينما تؤدي التوترات الجغرافية- السياسية الجارية إلى تزايد أهمية التعامل مع قضايا مكافحة غسيل الأموال، سيكون للتكنولوجيا التي تستند إلى البيانات دور مهم في تسهيل الامتثال للقواعد التنظيمية مع انتقال البلدان من مرحلة تحسين القواعد التنظيمية لمكافحة غسيل الأموال؛

¹ حيزية بنية ومحمد بنية، (2020)، الابتكار والتكنولوجيا في التمويل الإسلامي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية- التجارية الماليزية نموذجاً، المجلة الجزائرية للإدارة والتسويق، جامعة محمد بوقرة بومرداس، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، ص-ص:3-4.

- العمليات المالية والنقدية: من شأن التحول الرقمي تيسير رفع كفاءة تحصيل الإيرادات وأداء المدفوعات الحكومية، بينما يمكن التوسع في استخدام وسائل الدفع الالكترونية أن يجد من الاحتيال ويسهم في فعالية انتقال آثار السياسة النقدية.

3. شركات التكنولوجيا المالية

1.3. محركات نمو قطاع تكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المحركات الرئيسية للتوجه نحو الاستثمار في التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي كالاتي:

1.1.3. التركيبة السكانية المستهلكين:

• سوق ضخم: يزيد عدد السكان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن 300 مليون، مما يجعلها سوقاً كبيرة

ومقصداً لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة؛

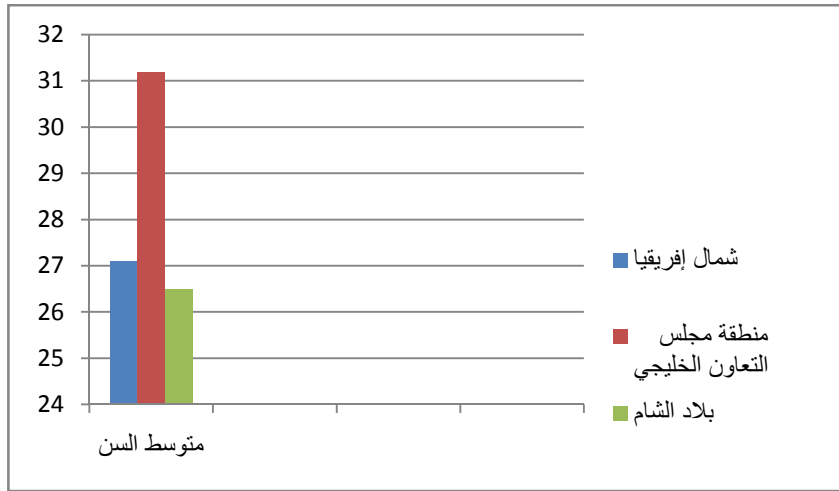
فبالنسبة لأي شركة ناشئة تسعى إلى إطلاق استثمارات رأس مالية جريئة، بما في ذلك شركات التكنولوجيا المالية

الناشئة، فإن ضخامة السوق هي الأساس لحشد التمويل. وتتميز منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بميزات تجعلها محط

اهتمام كبير، ومنها نسبة الشباب الكبيرة في المجتمع، وارتفاع حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي. والشكلين المواليين

يمثلان عدد السكان ومتوسط العمر:¹

الشكل رقم (1-3): متوسط العمر بالسنوات لبلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2018

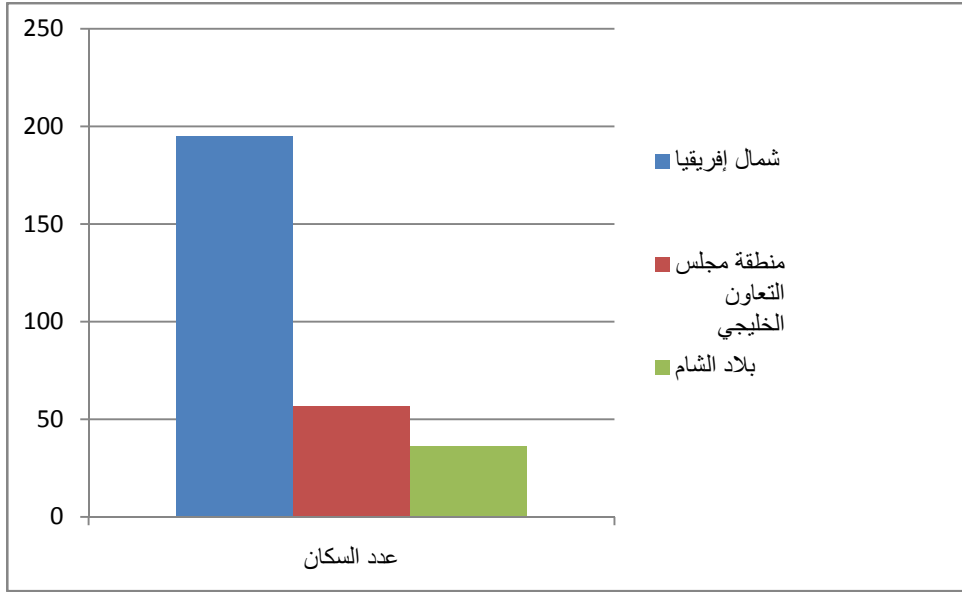


المصدر: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2019، تقرير التكنولوجيا المالية (2019)، تقرير صادر عن

منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي، ص 11.

¹ تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2019، تقرير التكنولوجيا المالية 2019، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي، ص 11.

الشكل رقم (1-4): عدد السكان بالملايين لبلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2018

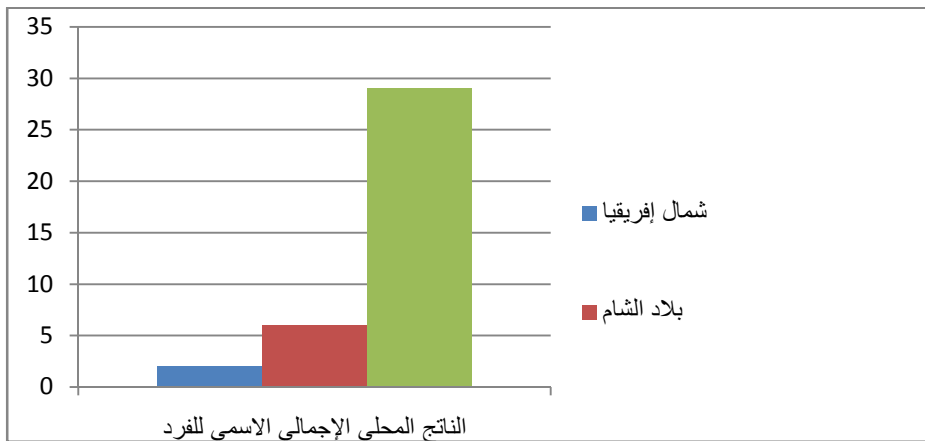


المصدر: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2019)، تقرير التكنولوجيا المالية 2019، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي، ص 11.

- ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج 29.1 ألف دولار، وهو من بين الأعلى في العالم، والشكل الموالي يوضح ذلك:¹

الشكل رقم (1-5): الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للفرد في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

2018



المصدر: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2019)، تقرير التكنولوجيا المالية 2019، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي، ص 11.

¹تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (2019): مرجع سبق ذكره، ص 11.

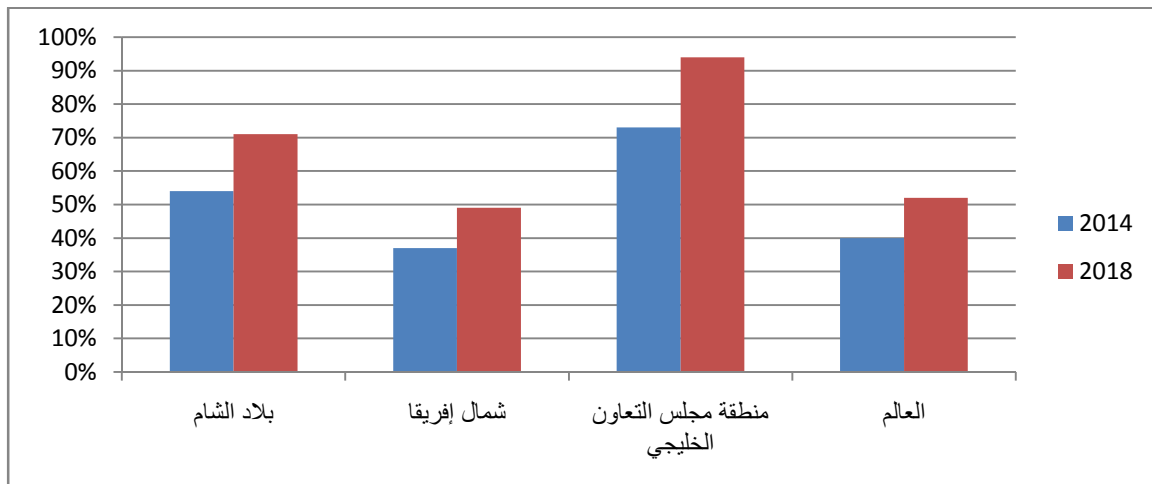
وبالتالي لدينا:

- **195M**: عدد السكان في شمال إفريقيا، مما يوفر سوقاً كبيراً محتملاً لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة؛
- **<30**: يقل متوسط سن غالبية شعوب المنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن 30 عامًا؛
- **\$29k**: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي، وهو الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يوفر فرص أعلى لتحقيق الإيرادات.

2.1.3. انتشار الانترنت وخدمات الدفع الإلكتروني¹:

- **نسبة انتشار عالية للإنترنت**: يبلغ معدل انتشار الإنترنت في دول مجلس التعاون الخليجي 94%، بالنسبة لتعزيز تغلغل التكنولوجيا في مختلف مناحي الحياة، يظل التوجه نحو الرقمنة هو الأساس، حيث يتمتع السكان في العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بدرجة ذكاء عالية عندما يتعلق الأمر باستخدام التكنولوجيا، إلى جانب ارتفاع معدل تغلغل الإنترنت، والذي يتوقع أن يواصل زيادته المطردة بحلول عام 2025 وعلاوة على ذلك، يوفر قطاع خدمات الدفع عبر الإنترنت فرصاً كثيرة، في ظل توجه المزيد من المستهلكين نحو اعتماد هذا النوع من الخدمات. والشكل الموالي يوضح نسبة السكان الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت:

الشكل رقم (1-6): نسبة السكان الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت



المصدر: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسخة (2019)، تقرير التكنولوجيا المالية 2019، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي، ص 12.

- **تزايد انتشار خدمات الدفع الإلكتروني**: تصل نسبة انتشار حلول الدفع الإلكتروني في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 76% ، ويتوقع أن تواصل هذه النسبة صعودها، والشكل الموالي يوضح ذلك:

¹تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الشكل رقم(1-7): نسبة السكان الذين نفذوا عمليات دفع عبر الانترنت



المصدر: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2019): تقرير التكنولوجيا المالية 2019، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي، ص12.

وبالتالي لدينا:¹

- شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ثاني أعلى زيادة في معدلات انتشار الإنترنت على مستوى العالم بين عامي 2014 و2018؛
- 21%: نسبة زيادة انتشار الإنترنت في دول مجلس التعاون الخليجي من 2014 إلى 2018؛
- 31%: يزيد معدل تغلغل خدمات الدفع عبر الإنترنت في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 31% عن المتوسط العالمي، مما يوفر البنية التحتية اللازمة لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة.

3.1.3. توجه المستهلكين نحو التكنولوجيا المالية:²

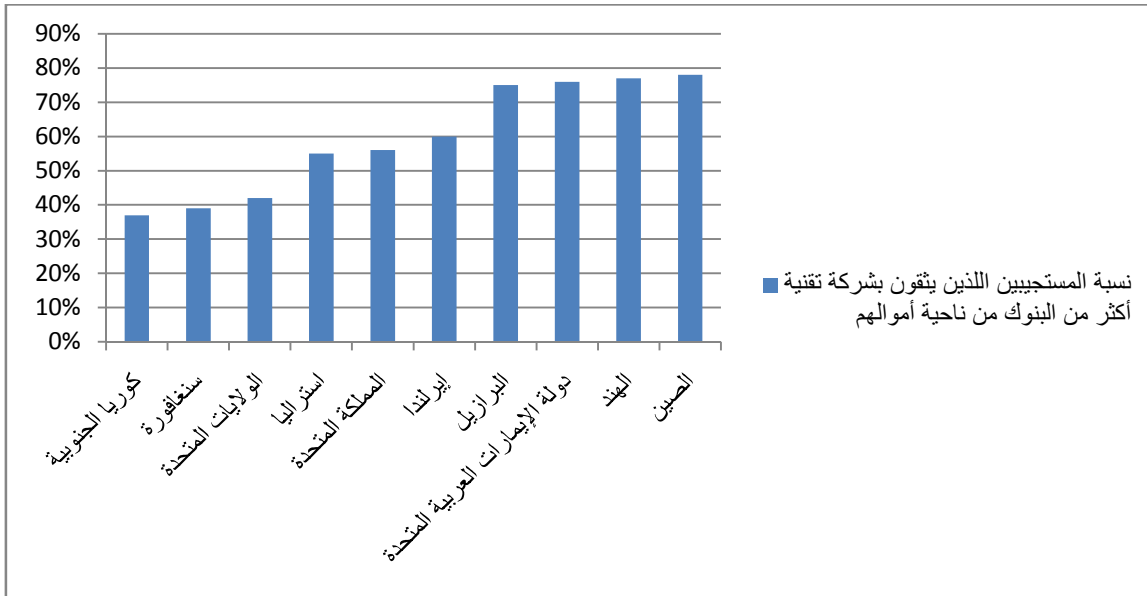
- الابتعاد عن البنوك التقليدية: يثق ما نسبته 76% من المستهلكين في الإمارات بشركة تكنولوجيا واحدة على الأقل أكثر من ثقتهم بالبنوك عندما يتعلق الأمر بأموالهم؛
- وقد ظلت الخدمات المالية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مهياًة لفترة من الزمن لعملية تحول ثورية، وفي كثير من الحالات، أصبحت أنظمة العمل الأساسية الحالية قديمة، وقلت الخيارات أمام المستهلكين وباتوا متعطشين الآن لحلول وتطبيقات تكنولوجيا مالية قادرة على تلبية احتياجاتهم اليومية. والشكل الموالي يوضح ذلك:

¹ تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(2019) : مرجع سبق ذكره، ص12.

² تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2019): مرجع نفسه، ص13.

الشكل رقم (1-8): نسبة المستجيبين اللذين يثقون بشركة تقنية واحدة على الأقل أكثر من البنوك عندما يتعلق

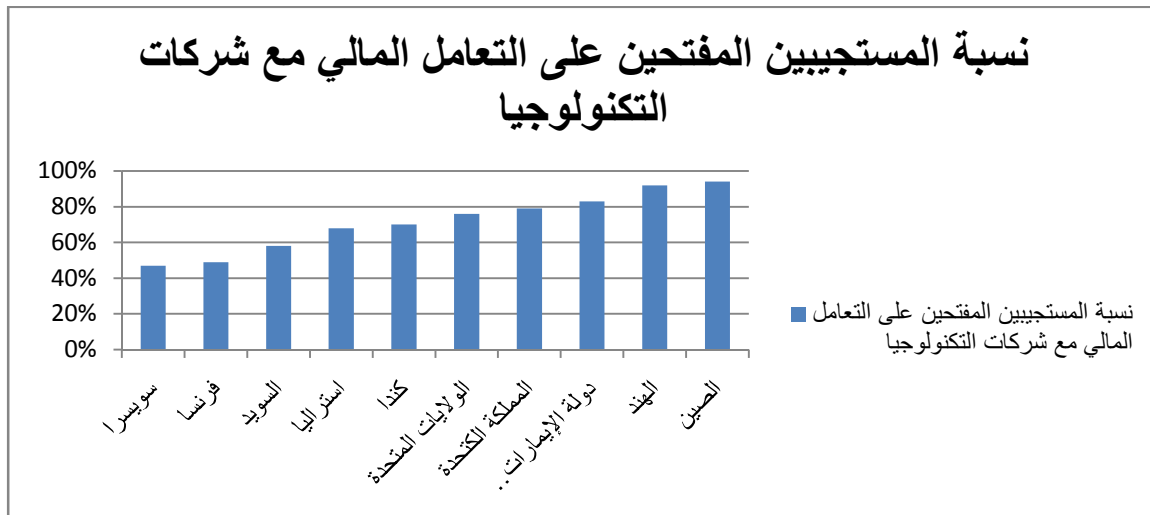
الأمر بأموالهم



المصدر: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2019): تقرير التكنولوجيا المالية (2019)، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي، ص 13.

- الانفتاح على التكنولوجيا المالية: يبدى 83% من سكان دولة الإمارات العربية المتحدة انفتاحهم على تبني حلول تكنولوجيا مالية من قبل مؤسسات غير مالية، والموضحة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-9): نسبة المستجيبين المفتحين على التعامل المالي مع شركات التكنولوجيا



المصدر: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2019): تقرير التكنولوجيا المالية (2019)، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي، ص 13.

وبالتالي يمكن القول ما يلي:¹

- تعتبر الثقة عنصراً أساسياً في حلول التكنولوجيا المالية وينظر العملاء إلى سمعة العلامة التجارية بوصفها اعتباراً رئيسياً لاختيار هذه العلامة دوناً عن غيرها؛
- 76%: من المستهلكين في دولة الإمارات العربية المتحدة باتوا غير متحمسين للتعامل من خلال النظام المصرفي التقليدي، حيث يثق 76% منهم بشركة تقنية واحدة على الأقل أكثر من البنوك عندما يتعلق الأمر بأمورهم؛
- 83%: نسبة المستجيبين في دولة الإمارات العربية المتحدة المنفتحين على التعامل مالياً مع شركة تكنولوجيا، وهي نسبة أعلى من العديد من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم.

4.1.3. بيئات اختبار تنظيمية

- بيئات اختبار تنظيمية: أطلقت الحكومات 9 بيئات اختبار تنظيمية لتطوير واعتماد حلول التكنولوجيا المالية؛
 - توزع في كافة أنحاء المنطقة: أطلقت 8 دول بيئات الاختبار التنظيمية هذه لتعزيز تبني التكنولوجيا المالية والابتكار.
- حيث باتت التكنولوجيا المالية وحدة من الأولويات الرئيسية للعديد من الحكومات في المنطقة، حيث أصبح الكثير منها يسعى إلى دعم الشركات الناشئة من خلال صياغة اللوائح والتراخيص وتوفير بيئات الاختبار وغيرها من الجهود التنظيمية. وفي العديد من الحالات، يعتر التنسيق بين الدول مفتاحاً لتبني حلول التكنولوجيا المالية على نطاق واسع وضمان فعاليتها.

5.1.3. صناديق ومسرعات التكنولوجيا المالية

- صناديق التكنولوجيا المالية الحكومية: أطلقت حكومات المنطقة 5 صناديق استثمار مفتوحة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية برأس مال تراكمي يصل إلى 1.4 مليار دولار؛
- مسرعات مخصصة لمشاريع التكنولوجيا المالية: تم إنشاء 4 مسرعات وحاضنات حكومية لمشاريع التكنولوجيا المالية.

فقد شرعت الحكومات في توفير حلول الدعم المالي وغيره من أنواع الدعم البديل أيضاً، بما في ذلك الصناديق المفتوحة أمام شركات التكنولوجيا المالية الناشئة وبرامج المسرعات المخصصة لهذه الشركات، ومن خلال هذه المبادرات، تتطلع الحكومات إلى دعم شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر.

¹ . تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (2019): مرجع سبق ذكره، ص13.

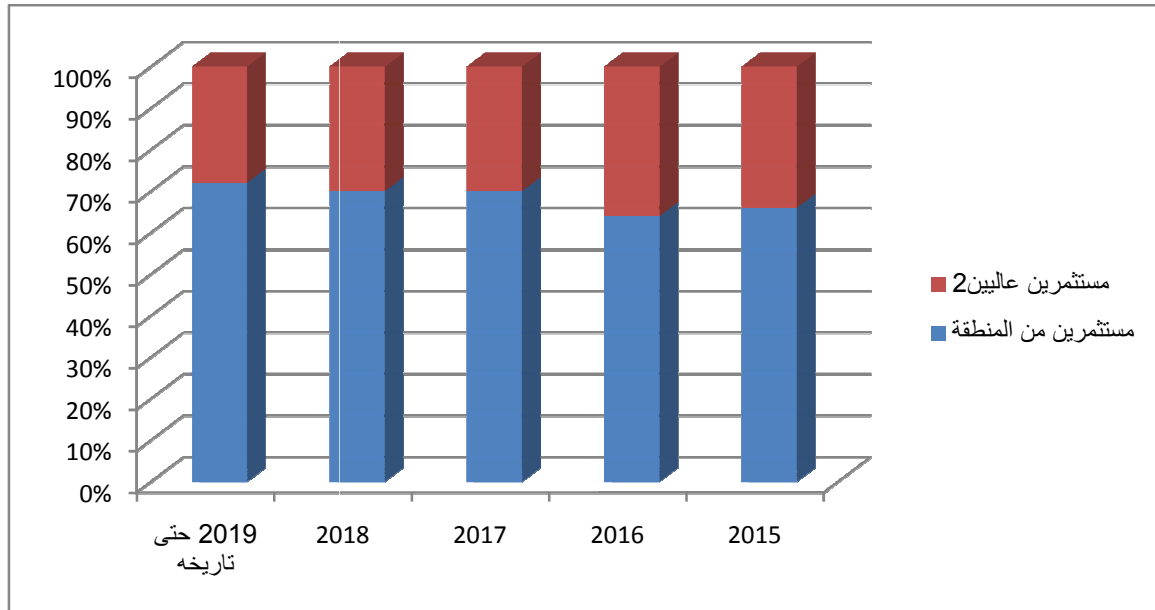
6.1.3. توفر رأس المال الخاص

● تزايد اهتمام المستثمرين: استثمر أكثر من 75 مستثمرًا في شركات تكنولوجيا مالية ناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويواصل هذا الاتجاه صعوده؛

● مستثمرين من المنطقة في الغالب: يستحوذ مستثمرون من المنطقة على حصة الأسد من إجمالي شركات التكنولوجيا المالية بنسبة وصلت 86% خلال عام 2019 وحتى تاريخه.

وأخرًا، زادت مستويات توفر رؤوس الأموال من القطاع الخاص أيضًا على مر السنين، حيث استثمر عدد أكبر من المستثمرين في الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلاوة على ذلك، سجلت هناك زيادة في عدد المسرعات الخاصة وشركات رأس المال الاستثماري والتي تركزت تحديداً على قطاع التكنولوجيا المالية، والشكل الموالي يوضح ذلك:¹

الشكل رقم (1-10): عدد المستثمرين في الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2015-2019 حتى تاريخه

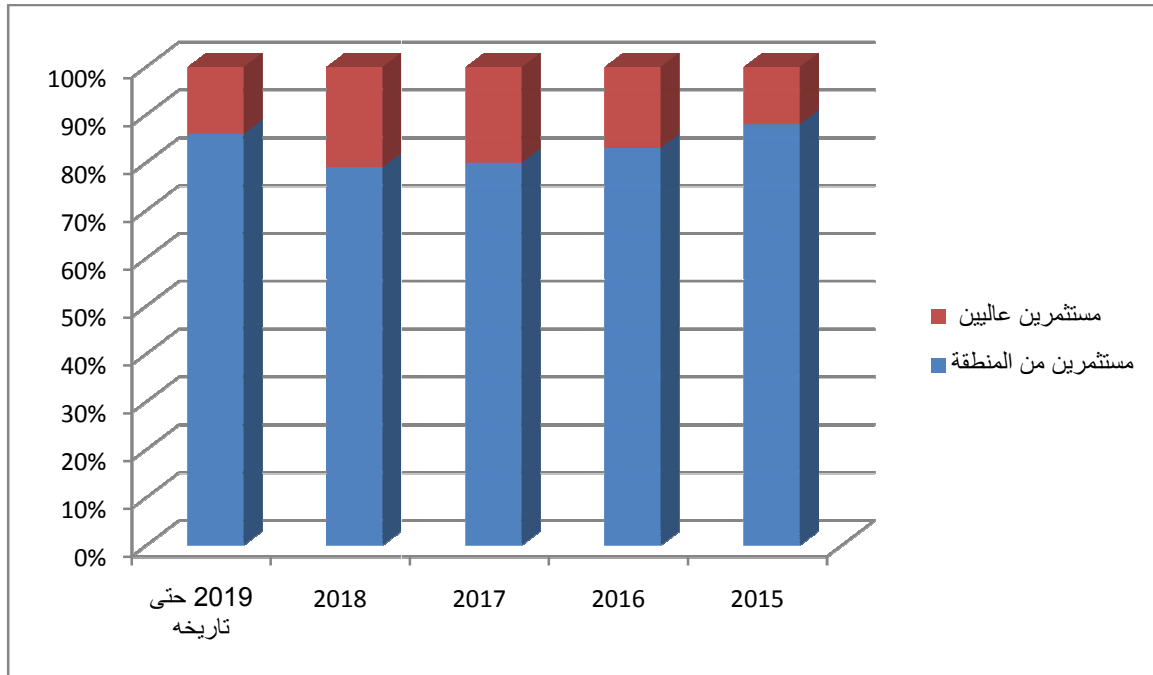


المصدر: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2019)، تقرير التكنولوجيا المالية 2019، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي، ص 16.

¹ تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 16.

والشكل الموالي يوضح عدد المستثمرين في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2015-2019 حتى تاريخه:

الشكل رقم(1-11): عدد المستثمرين في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2015-2019 حتى تاريخه



المصدر: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (2019)، تقرير التكنولوجيا المالية 2019، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي، ص16.

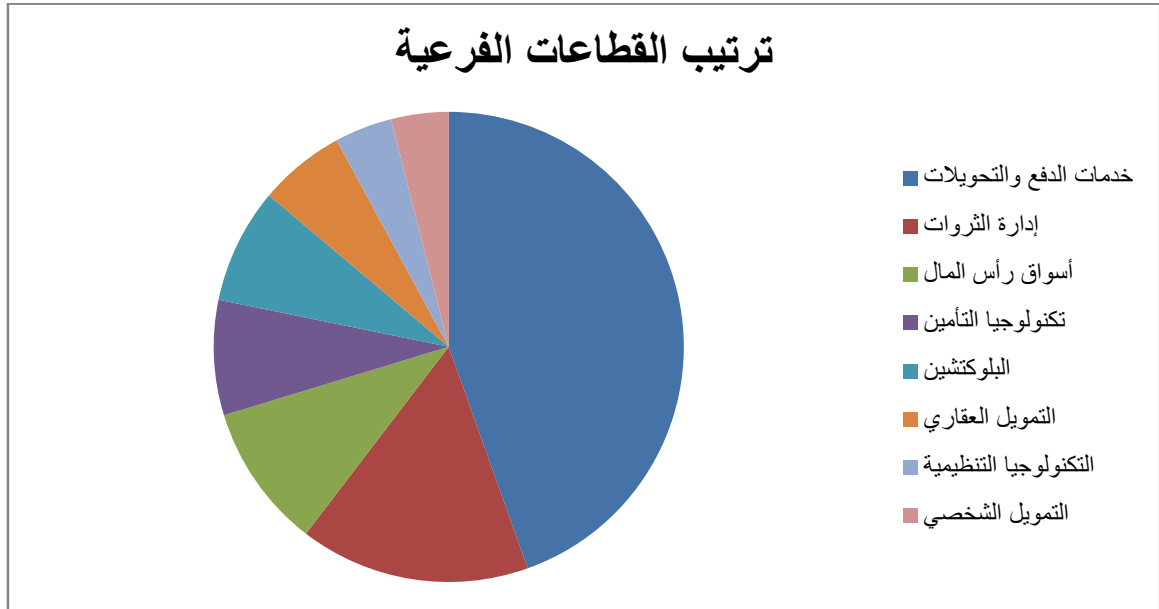
2.3. التكنولوجيا المالية فئات الشركات الناشئة

سنتطرق إلى ملخص فئات الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى نمو الفئات في قطاع تكنولوجيا المالية بالإضافة إلى إدارة الثروات، وأخيراً سنتطرق إلى الفئات والمشاريع الناشئة.

1.2.3. ملخص فئات الشركات الناشئة في قطاع التكنولوجيا المالية

هناك العديد من الأنواع المختلفة من شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، موزعة بيانياً على النحو الوارد أدناه. وهذا يشمل الشركات العاملة في مجال خدمات الدفع والتحويلات، وإدارة الثروات، والبلوكتشين، وتكنولوجيا التأمين وغيرها، ويرد أدناه لمحة عامة واضحة عن مدى انتشار كل نوع منها في المنطقة.

الشكل رقم (1-12): فئات شركات التكنولوجيا المالية الناشئة ووصفها



المصدر: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسخة 2019، تقرير التكنولوجيا المالية 2019، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي، ص 18.

حيث أنه:¹

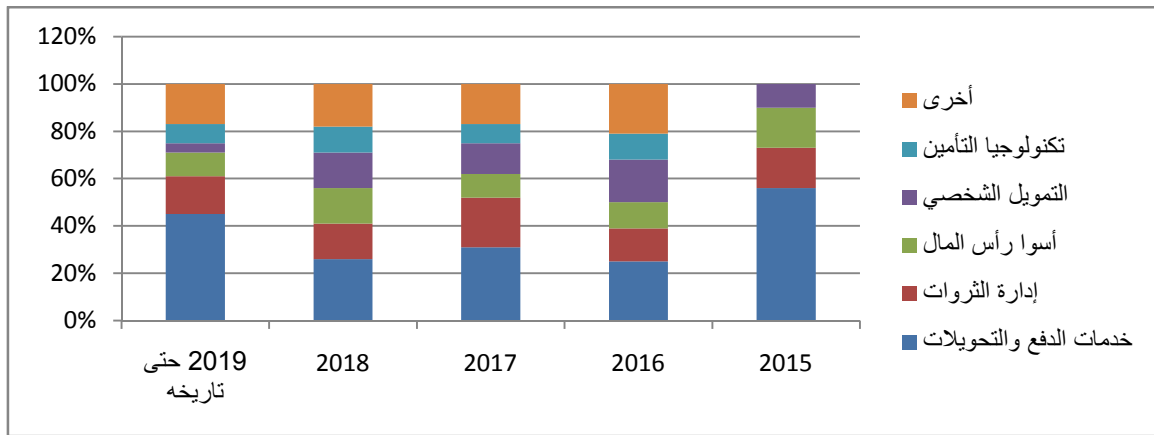
- 8: فئات للشركات العامة في قطاع التكنولوجيا المالية التي يسלט هذا التقرير الضوء عليها ويحللها؛
- 45%: نسبة إجمالي صفقات التكنولوجيا المالية في فئة خدمات الدفع والتحويلات في 2019 وحتى تاريخه وهو ما يقرب من نصف إجمالي الصفقات؛
- شهدت الفئات الأخرى، مثل إدارة الثروات وتكنولوجيا البلوكتشين زيادة في عدد الصفقات أيضاً.

¹تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2019): مرجع سبق ذكره، ص 18.

2.2.3. نمو الفئات في قطاع التكنولوجيا المالية

لطالما استحوذت الشركات الناشئة العاملة في مجال خدمات الدفع والتحويلات على نسبة كبيرة من إجمالي الصفقات في قطاع التكنولوجيا المالية، بينما استحوذت فئات خدمات إدارة الثروات وأسواق رأس المال والتمويل الشخصي على عدة صفقات، ومن ناحية أخرى، نجح قطاع تكنولوجيا التأمين في جذب مبالغ كبيرة من التمويل وخصوصاً في خدمات مقارنة عروض وأسعار منتجات التأمين، والشكلين الموليين يوضحان النسبة من إجمالي صفقات التكنولوجيا المالية حسب الفئة وحسب نوع نموذج العمل للسنوات ما بين 2015-2019:¹

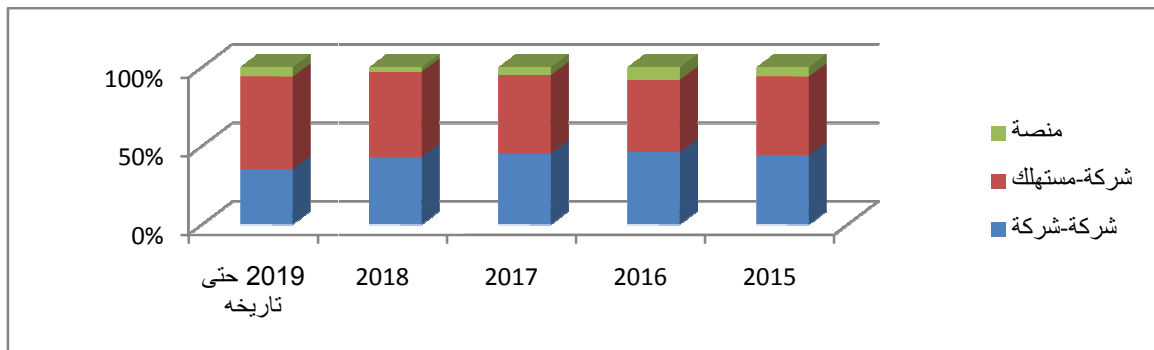
الشكل رقم(1-13): النسبة من إجمالي صفقات التكنولوجيا المالية حسب الفئة (2015-2019)



المصدر: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسخة 2019، تقرير التكنولوجيا المالية 2019، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي، ص 19.

الشكل رقم(1-14): النسبة من إجمالي صفقات التكنولوجيا المالية حسب نوع نموذج العمل (2015-2019)

(2019)



المصدر: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسخة 2019، تقرير التكنولوجيا المالية 2019، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي، ص 19.

¹ تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسخة 2019، مرجع سبق ذكره، ص 19.

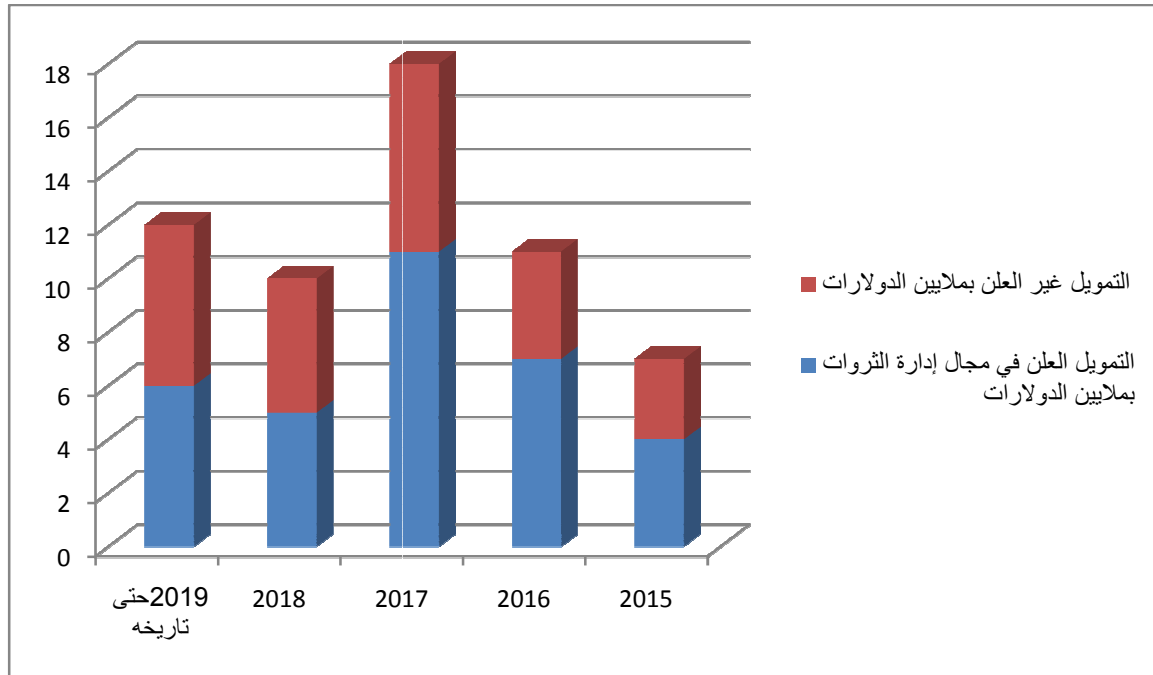
حيث أنه:¹

- 19%: نسبة الزيادة في صفقات الدفع والتحويلات من 2018 إلى 2019 وحتى تاريخه؛
- لطالما كانت صفقات الدفع والتحويلات وإدارة الثروات والتمويل الشخصي هي الأبرز؛
- 59%: نسبة شركات التكنولوجيا المالية الناشئة العاملة وفق نموذج شركة-مستهلك في 2019 وحتى تاريخه.

3.2.3. إدارة الثروات

من أهم القطاعات الفرعية في مجال التكنولوجيا المالية في المنطقة هي إدارة الثروات، والتي تتميز بحضور قوي في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص. ومن الأمثلة على الشركات التي جمعت تمويلاً مؤخرًا شركة إدارة الاستثمارات "سروة" التي تتخذ من دبي مقراً لها ومنصة التمويل الإلكترونية "بيهايف". والشكل التالي يبين حالة إدارة الثروات:²

الشكل رقم (1-15): إدارة الثروات (2015-2019)



المصدر: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسخة 2019، تقرير التكنولوجيا المالية 2019، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي، ص 21.

¹ تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2019): مرجع نفسه، ص 21.

4.2.3. الفئات والمشاريع الناشئة

على الرغم من أن الشركات الناشئة في مجال خدمات الدفع والتحويلات وإدارة الثروات شهدت عددًا كبيرًا من الصفقات، إلا أن هناك اتجاهات صاعدة أخرى في قطاع التكنولوجيا المالية أيضًا، بما في ذلك شركات قائمة باتت تطلق مشاريع تكنولوجيا مالية خاصة بها، بالإضافة إلى الزيادة المسجلة مؤخرًا في الاستثمار في تكنولوجيا البلوكتشين من قبل الشركات الناشئة و الحكومات. ومن بين الفئات والمشاريع الناشئة نجد ما يلي:¹

- ماجد الفطيم *مجال العمل الأساسي: تجارة التجزئة*: استحوزت شركة ماجد الفطيم على منصة Beam Wallet التي تعمل في التجارة عبر الهواتف المحمولة، وشمل ذلك حقوق الملكية الفكرية للمنصة وخدمات العلامات التجارية والمحفظة الإلكترونية في جميع أنحاء المنطقة؛
- Careem * مجال العمل الأساسي: النقل *: أعلنت شركة كريم عن هيكلية جديدة تعكس رؤيتها لعام 2022 بأن تصبح التطبيق الأفضل في المنطقة، حيث تسعى الشركة إلى توفير مجموعة من الخدمات للعملاء، بما في ذلك الخدمات المالية؛
- الاتصالات السعودية * مجال العمل الأساسي: الاتصالات *: أطلقت شركة الاتصالات السعودية خدمة STC Pay وهي محفظة رقمية، توفر حلول الدفع عبر الإنترنت، بما في ذلك التحويلات وتحويل الأموال مباشرة من خلال التطبيق؛
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي *مجال العمل الأساسي: تحويل الأموال *: أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن خطط لإطلاق عملة رقمية مشتركة، وسيتم استخدام مشروع Aber في التسويات المالية بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من خلال الاعتماد على تكنولوجيا البلوكتشين؛
- Midchains *مجال العمل الأساسي: تداول العملات الرقمية المشفرة *: حصلت العديد من منصات تداول العملات الرقمية المشفرة في المنطقة على تراخيص وتمويل، وتتطلع إلى توسيع مجموعة منتجاتها وخدماتها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتقديم خدمات تداول العملات المشفرة وخدمات الحفظ؛
- ABUDHABI GLOBAL MAKET *مجال العمل الأساسي: تنظيم قطاع العملات والأصول الرقمية*: في ظل الضبابية التي تحيم على تنظيم قطاع العملات الرقمية في العالم، وضعت بعض الجهات التنظيمية في المنطقة،

¹ تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسخة 2019، مرجع سبق ذكره، ص 22.

ومنها سوق أبوظبي العالمي 2018 وحكومة البحرين 2019 ، لوائح لتنظيم أنشطة البلوكتشين لتسهيل تبنيها وتعزيز الشفافية.

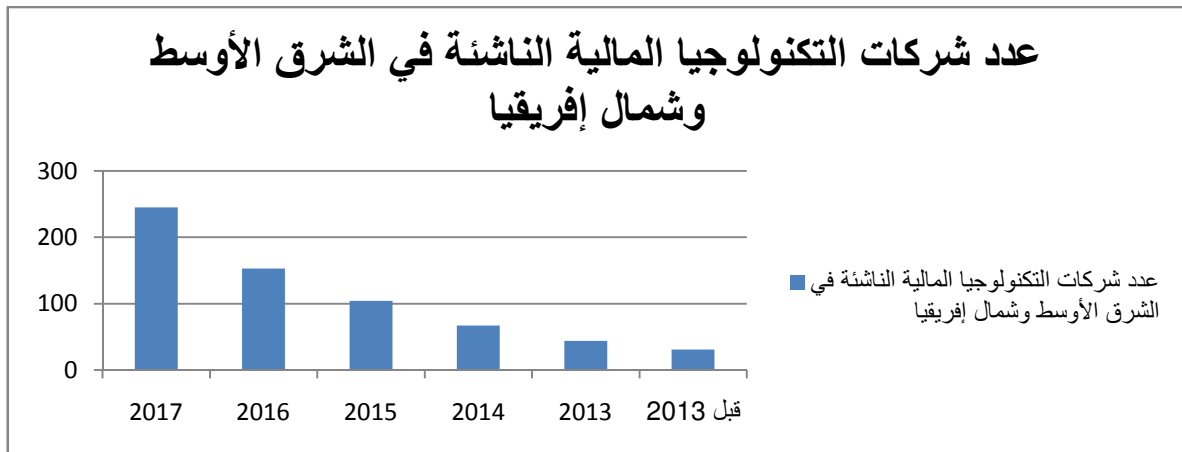
ومن خلال ذلك يمكن القول:

- تستثمر الشركات الكبيرة في قطاع التكنولوجيا المالية عبر مسرعات الأعمال والمحافظ الإلكترونية وغيرها من البرامج المخصصة لهذا القطاع؛
- 29%: نسبة إجمالي المستثمرين من الشركات أو شركات رأس المال الاستثماري في عام 2019 وحتى تاريخه؛
- 3: عدد منصات التداول المرخصة والممولة القائمة على تكنولوجيا البلوكتشين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

3.3. توزيع مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

1.3.3 عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة: نما عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوتيرة سريعة على مدار السنوات الماضية مقارنة بغيره من القطاعات، ومنذ عام 2012 ، شهد عدد من شركات التكنولوجيا المالية الناشئة معدل نمو سنوي مركب بلغ 3%، والشكل الموالي يبين عدد شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا¹.

الشكل رقم(1-16). عدد شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا(2013-2017)

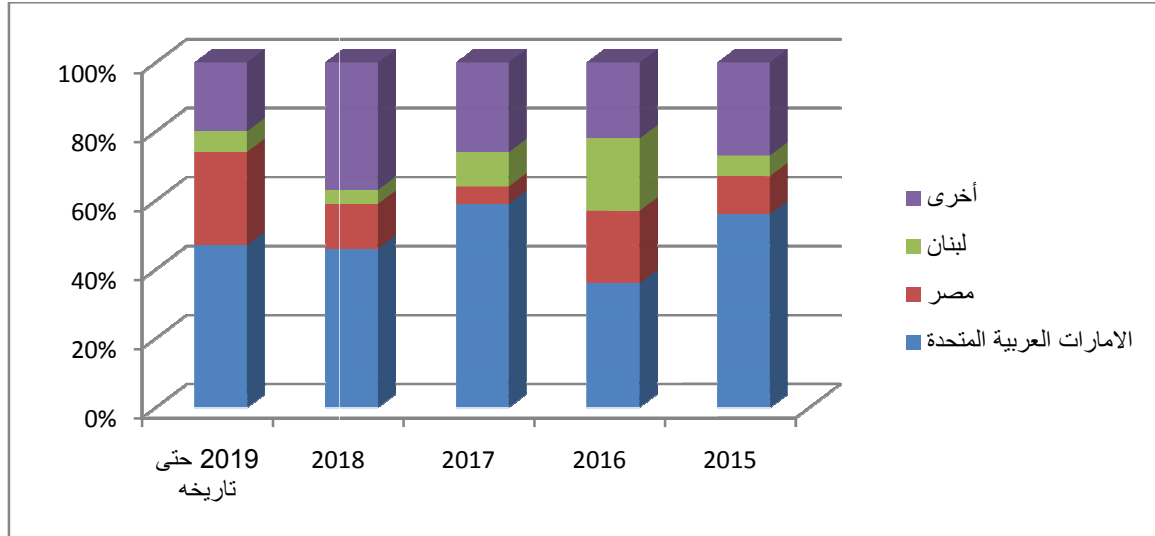


المصدر: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسخة 2019، تقرير التكنولوجيا المالية 2019، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي، ص25.

¹تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، (2019)، مرجع سبق ذكره، ص25.

2.3.3. صفقات التكنولوجيا المالية حسب البلد: على غرار عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، استحوذت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر على الغالبية العظمى من الصفقات في قطاع التكنولوجيا المالية خلال عام 2019 وحتى تاريخه، وهذا ليس بالجديد على أي حال، إذ استحوذ البلدان على ما نسبته 74% من صفقات التكنولوجيا المالية خلال عام 2019 وحتى تاريخه¹.

الشكل رقم (1-17): النسبة من إجمالي صفقات التكنولوجيا المالية حسب البلد (2015-2019)



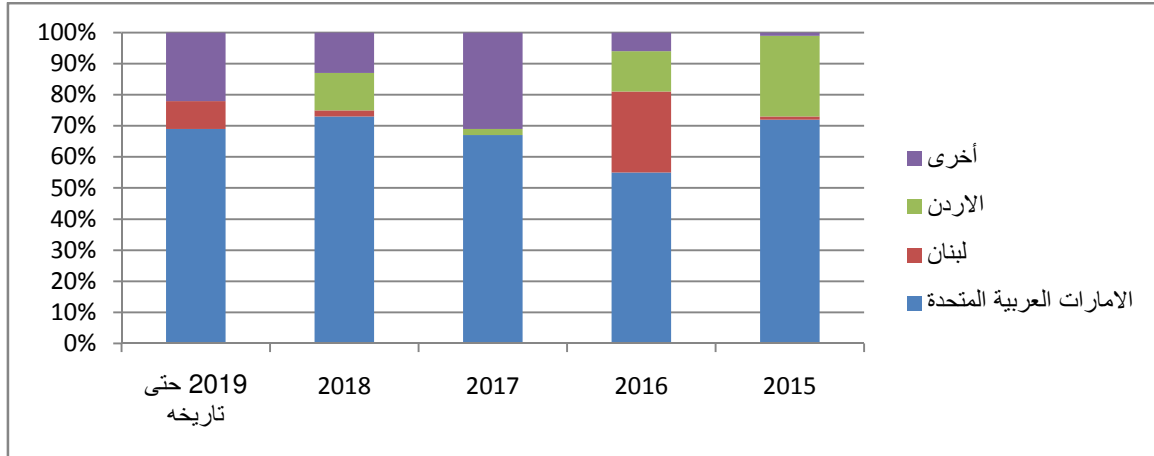
المصدر: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نسخة 2019، تقرير التكنولوجيا المالية 2019، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي، ص 26.

3.3.3. تمويل التكنولوجيا المالية حسب البلد: عند النظر إلى إجمالي التمويل الممنوح لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، تصبح الاختلافات في حجم المنظومات أكثر وضوحاً، واستحوذت دولة الإمارات العربية المتحدة على أكبر من 70% من إجمالي التمويل في عام 2019 حتى تاريخه، تلتها البحرين ولبنان بنسبة 9%، والموضحة في الشكل الموالي:²

¹ تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، (2019)، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، (2019)، مرجع نفسه، ص 27.

الشكل رقم (1-18): النسبة من إجمالي تمويل التكنولوجيا المالية حسب البلد (2015-2019)



المصدر: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (2019)، تقرير التكنولوجيا المالية 2019، تقرير صادر عن

منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي، ص 27.

خاتمة الفصل الأول

من خلال دراستنا لهذا الفصل نلخص إلى أن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية وتشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية، وللتكنولوجيا المالية مجالات عديدة كقطاعات الموجة الأولى و التي تنتمي إلى البيئة الحاضنة الناشئة بحيث يتميز معظم زبائنها بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة و يشمل قطاع المدفوعات وقطاع الإقراض والحصول على رأس مال، وهناك أيضا قطاعات الموجهة الثانية وعلى مستوى هذا الجزء تتوسع دائرة نشاطات شركات التكنولوجيا المالية لتشمل أنشطة تتركز أكثر على التقنية العالية الدقة والتكنولوجيا المتقدمة في المجال المالي، وتتميز التكنولوجيا المالية بمجموعة من المميزات فهي تساهم في تحقيق النمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الاحتواء المالي، كما تساعد التكنولوجيا المالية على التجارة عبر الحدود وتحويلات العاملين في الخارج، ومن الممكن أن تسهم التكنولوجيا المالية أيضا في تحقيق الاستقرار المالي بتخفيض تكاليف التشغيل في البنوك وتسهيل تحليل البيانات الضخمة لأغراض إدارة المخاطر وكشف الاحتيال.

– الفصل الثاني: الخدمات المالية في القطاع البنكي، تشخيص
الواقع وتحليل الأداء–

تمهيد:

إن مواطن النقص والقصور في الأسواق جعلت الخدمات المالية بعيدة عن متناول الكثير من الناس-أفراد ومؤسسات- وصعبت من وصولهم إليها فقد أنصب اهتمام الدول على معالجة هذا الأمر، وخلق لدى الجهات الرسمية فيها التزاما واسعا بتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل المريح أي باختصار تحقيق المتطلبات الأساسية لتعزيز الشمول المالي حيث حظي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء العالم وبداية من الألفية الثالثة ظهرت بوادر الثورة الصناعية الرابعة في مجال العمل المصرفي الذي تتميز بدمج التقنيات المالية الرقمية كحلول رقمية تطمئن الخطوط الفاصلة بين المجالات المادية والرقمية والتقليدية، وذلك بظهور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة التي وسعت من الخدمات المالية والمصرفية وتحولت من الاقتصاد الرقمي والابتكار المفتوح في التعاملات المالية بإدخال تقنيات مالية عابرة للحدود من بينها منصات التمويل الجماعي التي تعتبر من أهم الابتكارات المتضمنة في سياق التقنيات المالية الحديثة.

ومن هذا المنطلق سوف نتناول في هذا الفصل العناصر التالية:

1. تطور الخدمات المالية في القطاع المالي؛

2. دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي؛

3. منصات التمويل الجماعي.

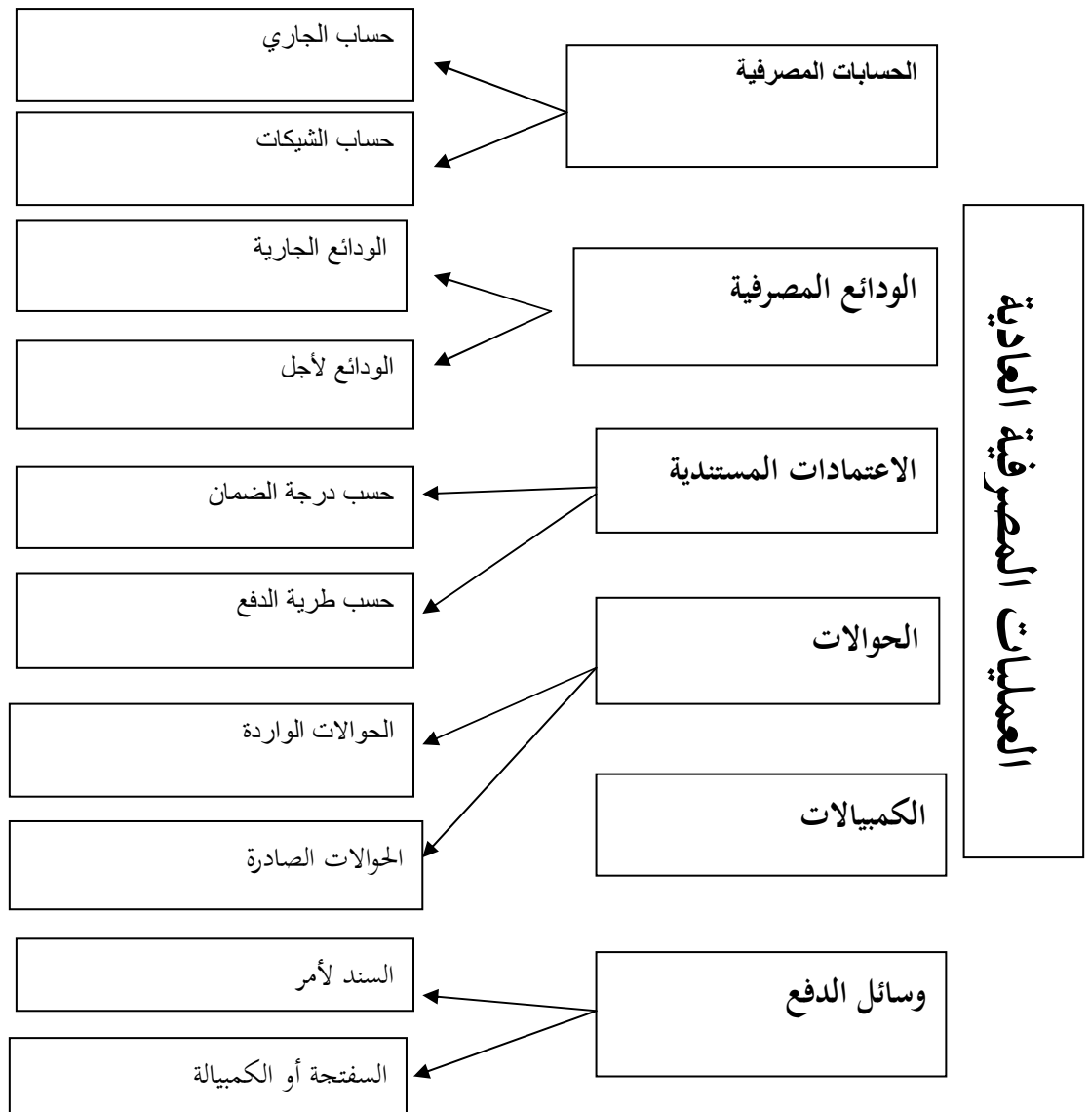
1. تطور الخدمات المالية في القطاع المالي

1.1. تطور الخدمات المالية في القطاع البنكي

1.1.1. العمليات المصرفية العادية

يمكن توضيح مختلف العمليات المصرفية العادية في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-1): العمليات المصرفية العادية



المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على المرجع: محمد الصيرفي. (2011): إدارة العمليات المصرفية، غير عادية- إلكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 139.

2.1.1. العمليات المصرفية غير العادية (خلق النقود القانونية)

الفرضيات التي تقوم عليها عملية خلق النقود:¹

- ✓ جميع البنوك التجارية في الوطن وكأها بنك واحد ذو فروع متعددة في جميع أنحاء البلاد؛
- ✓ نسبة الاحتياطي النقدي عن كل وديعة تحول إلى البنك المركزي كاحتياط إجباري؛
- ✓ جميع الساحبين والمودعين يتعاملون بال شيكات؛
- ✓ غياب التسرب النقدي بمعنى أن جميع الساحبين والمودعين يودعون أموالهم في هذا البنك أو أحد فروع فور الحصول عليها؛
- ✓ القروض تمنح على شكل حسابات جارية تودع فيما بعد في هذا البنك أو أحد فروع.
- العوامل المحددة لقدرة البنوك التجارية على توليد نقود الودائع وهي:²
- ✓ حجم الودائع الأولية: تربط بعلاقة طردية مع قدرة البنوك التجارية على توليد الودائع، فكلما زادت حجم الودائع الأولية من النقود الأساسية زادت قدرة البنوك التجارية على توليد نقود الودائع؛
- ✓ نسبة الاحتياطي النقدي: هي نسبة التي تحتفظ بها البنوك التجارية من ودائعها في صورة نقدية سائلة لدى البنك المركزي والعلاقة هنا تكون عكسية فكلما ارتفعت نسبة الاحتياطي النقدي كلما انخفضت قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع؛
- ✓ فرص الاستثمار: تمثل مستوى توظيف موارد البنك وهي ذات علاقة طردية مع قدرة البنوك على توليد الودائع، فكلما زادت الفرص الاستثمارية أمام البنوك كلما زادت قدرتها على منح الائتمان.

3.1.1. العمليات المصرفية الالكترونية

- مفهوم الصيرفة الالكترونية: تعني اتجاه البنوك نحو التوسع في إنشاء مقر لها عبر الانترنت بلدا من إنشاء مقر ومباني جديدة؛³
- أشكال الصيرفة الالكترونية: وهي كالآتي:⁴

¹ محمد الصيرفي. (2011): إدارة العمليات المصرفية، غير عادية - إلكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ص142.

² محمد الصيرفي. (2011): مرجع نفسه، ص142.

³ محمد الصيرفي. (2011): مرجع نفسه، ص145.

⁴ محمد الصيرفي، (2011): مرجع سبق ذكره، ص146.

- ✓ آلة الصراف الآلي: ظهرت في السبعينات من القرن 20 الماضي كبديل لموظفي الصرافة لتقليل عدد المعاملات داخل البنك أما في الثمانينات بدأ الاهتمام بتخفيض التكاليف ومن ثم البحث عن تحقيق ميزة تنافسية وقد تطور عمل هذه الأجهزة حيث أصبحت تقوم بالوصول إلى بيانات حسابات العملاء فوراً وأصبحت حالياً تقدم مجموعة من الوظائف منها التعرف على رصيد الحساب، بالإضافة إلى القيام بسحب وإيداع نقدي، وإجراءات تحويل النقود بين الحسابات، بالإضافة إلى سداد الفواتير؛
- ✓ نقاط البيع الإلكترونية: وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وأنشطتها، ويمكن للعميل استخدام بطاقة بلاستيكية أو بطاقة ذكية للقيام بأداء مدفوعات من خلال الخصم على حسابه إلكترونياً بتمرير هذه البطاقة داخل هذه الآلات المتصلة إلكترونياً بحواسيب الصراف؛
- ✓ الصيرفة المنزلية: هو ذلك الحساب الشخصي الموجود في المنزل أو العمل أو أي مكان، والذي يتصل بحاسب المصرف ليتمكن من خلال كلمة سر لإتمام عمليات مصرفية مطلوبة وهذا يتطلب السرية العالية في التعامل؛
- ✓ الصيرفة المحمولة: وهي تلك الخدمات المصرفية التي تتاح من خلال الهاتف المحمول، من خلال استخدام العميل ورقم سري يتيح له الدخول إلى حسابه لاستعلامهم عن أرصده، وكذلك الخصم منه تنفيذاً لأي من الخدمات المطلوبة؛

■ أنواع الخدمات المالية الإلكترونية

يمكن تقسيم موقع البنوك على الانترنت إلى نوعين هما:¹

- ✓ مواقع الإعلان عن الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك في الفروع التقليدية الخاصة به؛
- ✓ مواقع العمليات المتكاملة والتي يمكن من خلالها الحصول على الخدمات التالية:
 - مراجعة الحسابات: حيث يمكن للعميل مراجعة حسابه في أي وقت وكذلك مراجعة آخر التعاملات التي تمت، كما يمكن أيضاً فتح حساب لدى البنك من خلال استخدام بطاقة الائتمان؛
 - تحويل المدخرات: إمكانية تحويل الأموال من حساب إلى حساب، بعض البنوك تقوم بهذه الطريقة فور طلب العميل لها والبعض الآخر يأخذ بعض الوقت؛
 - توفير أسواق جديدة للمستهلك: حيث يقدم البنك عروض خاصة لمنتجات غير بنكية من خلال توضيح عناوين هذه الأماكن على الصفحة الخاصة بالبنك مع إعطاء تحقيقات إذا تم الشراء من هذه المواقع؛

¹ محمد الصيرفي. (2011): مرجع نفسه، ص 147.

- إعادة جزء من رسوم ماكينات الدفع الآلي؛
- الحصول على قروض؛
- طلب الحصول على بطاقة ائتمانية؛
- **خدمات التخطيط المالي:** مع زيادة درجة التعقد في الأسواق المالية تقوم بعض البنوك بمساعدة العملاء في إدارة أموالهم بحيث يمكن للعميل أن يستخدم موقع البنك على الانترنت بإدخال مجمل العمليات المقترحة فيقوم البنك بتحديد أيهما أعلى فائدة وأقل مخاطرة قبل إعطاء الأمر بالقيام بالعملية؛
- تقديم خدمات تأمينية؛
- خدمات السمسرة؛
- الخدمات الفنية، الحماية الخصوصية.

2.1. تطور الخدمات المالية في القطاع الغير بنكي (شركات التأمين)

1.2.1. مفهوم المنتجات التأمينية

❖ **تعريف الخدمة:** عرفت الجمعية الأمريكية للتسويق الخدمة على أنها: "عبارة عن نشاط الهدف منها تحقيق أرباح والرضا لدى المستفيد منها، كما يمكن تقديم تلك الخدمة على صفتها الموجودة بها. أو تكون غير مستقلة وتابعة لمنتج مباع"¹؛

❖ تعريف المنتجات التأمينية

- تعرف على أنها الخدمات التي تقدمها شركات التأمين لحامل الوثيقة التأمينية وما تمثله تلك الوثيقة من منفعة متمثلة بالحماية والأمان والاستقرار والمتمثل بتعويض الشركة للمؤمن لهم من الخسائر المتحققة عند وقوع الخطر المؤمن ضده؛ وهذا التعريف يعكس لنا العلاقة التعاقدية التي تمكن بين المؤمن له والمؤمن حيث يسعى الأول لتأمين نفسه من خطر الحادث أو يخشى وقوعه ويلتزم المؤمن نظير الحصول على قسط معين بتغطية هذا الخطر وتعويض المؤمن له².

¹ حمزة شريط ونصر الدين علاك. (2019/2018): تطور إنتاج شركات التأمين في الجزائر خلال فترة 2011/2017، مذكرة الماستر، كلية العلوم

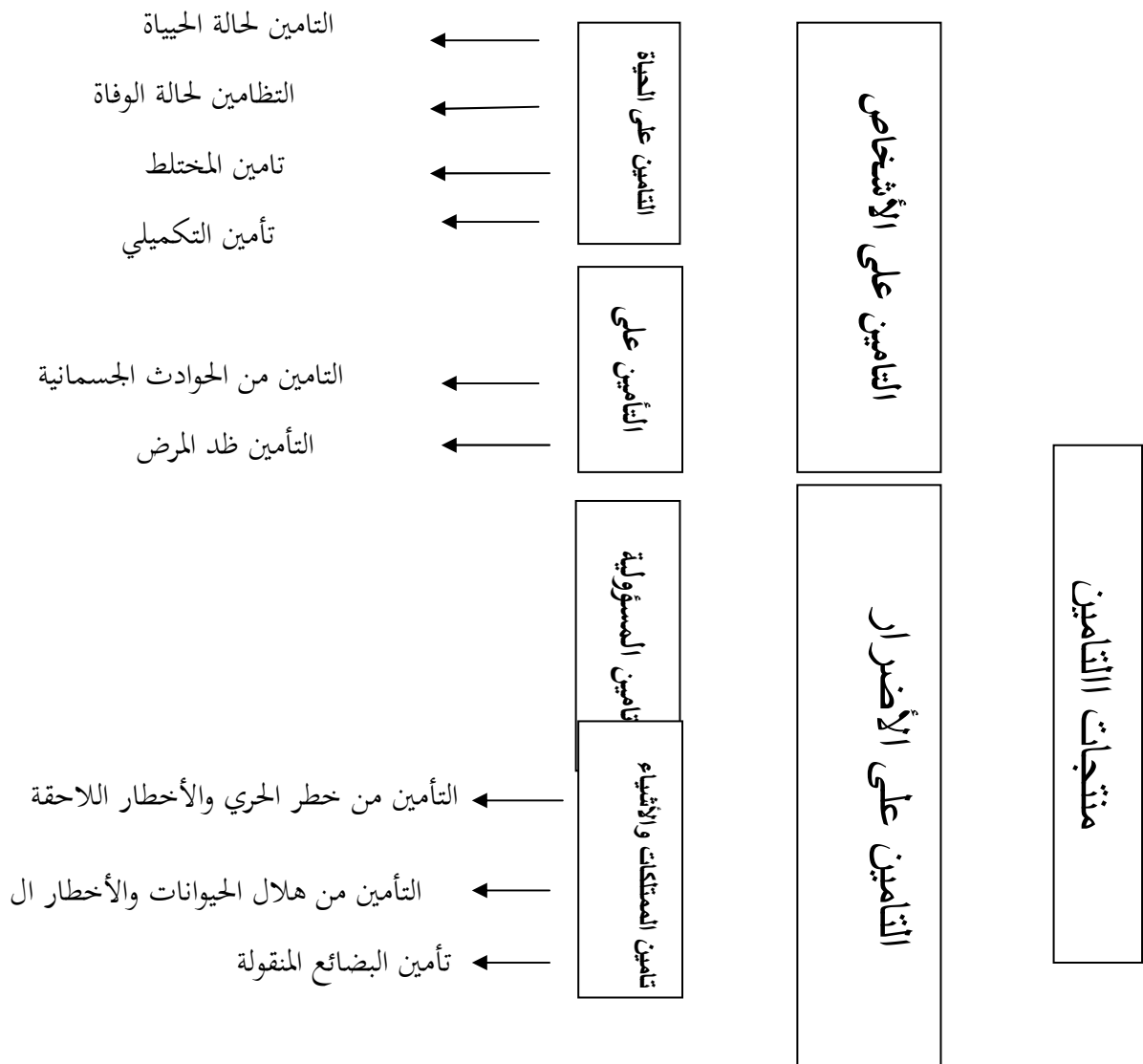
الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التأمين، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص12.

² أسماء حدباوي. (2012/2011): الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات - دراسة السوق الجزائرية"، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص9.

2.2.1. تقسيمات منتجات التأمين

تطور سوق الجزائري للتأمينات، وذلك راجع إلى تنوع المنتجات التأمينية، وذلك بسبب النهضة الاقتصادية التي تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقها عن طريق الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة في كل المجالات المالي والصناعي وغيرها، وقد قسمنا المنتجات التأمينية حسب المشرع الجزائري وفقا لأمر 07/95 من الجريدة الرسمية وهي كالآتي:

الشكل رقم (2-2): العمليات المصرفية العادية



المصدر، حمزة شريط ونصر الدين علاك. (2019/2018): تطور إنتاج شركات التأمين في الجزائر خلال فترة 2017/2011"، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التأمين، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص 14

3.1. تطور الخدمات المالية في الأسواق المالية

1.3.1. الهندسة المالية ومنتجاتها

❖ مفهوم الهندسة المالية

تعددت مفاهيم الهندسة المالية من اقتصادي لآخر يمكن عرضها كما يلي:¹

- **التعريف القائم على أساس عمليات الأسواق المالية:** من وجهة نظر الأسواق المالية فإن مصطلح الهندسة المالية يستعمل لوصف تحليل البيانات المحصلة من السوق المالية بطريقة علمية، يأخذ مثل هذا التحليل عادة شكل لخوارزميات الرياضياتية أو النماذج المالية؛ وتستخدم الهندسة المالية كثيرا في السوق المالية، خاصة في تجارة العملات وتسعير الخيارات وأسهم المستقبلات. و يسمح استعمال أدوات وتقنيات الهندسة المالية للمهندسين الماليين من فهم أفضل للسوق المالية، وبالتالي فهم أفضل من طرف المتعاملين في السوق. ويعد هذا مهما جداً بالنسبة للمتعاملين لأن دقة المعلومات وسرعتها أساسية في اتخاذ القرارات؛

❖ منتجات الهندسة المالية:

لقد أتاحت الهندسة المالية للمتعاملين أدوات مالية جديدة بهدف إيجاد حلول إبداعية لمشاكل التمويل فضلا عن التحوط من المخاطر التي تزداد في بيئة الاستثمار تمثلت هذه الأدوات في مختلف أنواع المشتقات المالية التي سنتناولها على النحو التالي:²

- **مفهوم المشتقات المالية:** المشتقات المالية هي أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة، وسميت بهذا الاسم لأنها مشتقة من أدوات استثمارية تقليدية كالأسهم أو السندات، كما أنها تعتمد في قيمتها على أسعار هذه الأدوات. وهي تضم مجموعة من العقود المالية التي تتنوع على وفق طبيعتها ومخاطرها وآجالها مما سبق فإن أبرز خصائص المشتقات المالية نجد ما يلي:

- ✓ ترتبط عقود المشتقات المالية بسعر فائدة محدد، ورقة مالية، سلعة، سعر صرف أجنبي؛
- ✓ تشتق قيمة العقود المالية من الأسعار الحالية للأصول المالية أو العينية محل التعاقد؛
- ✓ يتم تسوية المشتقات المالية في تاريخ مستقبلي؛
- ✓ لا تتطلب المشتقات عادة استثمارها مبدئية.

¹ نورين بومدين، (2012): منتجات الهندسة المالية كمدخل لتفعيل وظيفة سوق الأوراق المالية، د عدد، د مجلد، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر، ص إلى ص: 126 إلى 128.

² نورين بومدين، (2012): مرجع نفسه، ص إلى ص: 128 إلى 132.

• أنواع المشتقات المالية

تضم المشتقات المالية مجموعة واسعة من الأنواع يمكن عرضها في النقاط التالية:

- ✓ عقود الخيارات: الخيار هو عقد بين طرفين هما مشتري حق الخيار وبائع هذا الحق، ولمشتريه الحرية المطلقة في ممارسة هذا الحق أو عدم ممارسته مقابل دفع ثمن محدد يطلق عليه علاوة إلى البائع لحق الخيار مقابل تحمله الخسائر التي قد يتحملها المشتري من أثناء ممارسته لهذا الحق؛
- ✓ عقود المستقبلية: هي عقود تعطي الحق في شراء أو بيع كمية من أصل معين بسعر محدد مسبقا على أن يتم التسليم في تاريخ لاحق في المستقبل؛
- ✓ العقود الآجلة: هي اتفاق بين طرفين على تسليم الأصل محل التعاقد سوى كان حقيقيا أم ماليا بمكيات معينة وفي تاريخ معين؛
- ✓ عقود المبادلات: هي التزام تعاقدية بين طرفين يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي أو أصل معين مقابل تدفق أو أصل آخر بالسعر الحالي على أي يتم تبادل الأصل محل التعاقد في تاريخ لاحق؛
- ✓ التوريق: يعرف التوريق جعل الدين في ذمة الغير في المدة ما بين ثبوته في الذمة وحلول آجاله صكوكا قابلة للتداول في السوق الثانوية؛
- ✓ مقايضة الائتمان الافتراضية: هي عقود يتم بموجبها دفع مبالغ من المال إلى شركات التأمين، وعند تخلف المقترضين عن الدفع تقوم هذه الشركات بالتعويض عن المبالغ المستحقة.

2. دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

1.2. مفاهيم أساسية حول الشمول المالي

1.1.2. تعريف الشمول المالي

بدأ الاهتمام بمفهوم الشمول المالي منذ أوائل سنة 2000 حيث كان هدفا مشتركا للعديد من الحكومات والمصارف المركزية في الدول النامية، وقد تم تعريف الشمول المالي في أوائل ظهوره على أنه "عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة؛

وفي أعقاب الأزمة المالية سنة 2008 ازداد الاهتمام الدولي بتحقيق الشمول المالي من خلال إيجاد التزام واسع بمفهومه لدى الهيئات الدولية التي من أهمها:¹

- **البنك الدولي:** يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي على أنه "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية"؛
- **صندوق النقد الدولي:** حسب التقرير المشترك لصندوق النقد الدولي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في جانفي 2017 تحت عنوان "قياس الشمول المالي في العالم العربي" إن تمتع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغرهما، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار معقولة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات، تحويلات، ادخار، ائتمان، تأمين... الخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية تنظيمية مناسبة؛
- **المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP):** تعرف الشمول المالي بأنه "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال، ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيما جيدا"؛

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة المحاور الأساسية التي يركز عليها الشمول المالي وهي:

¹ يوسف حميدي وغري أحمد. (26 سبتمبر 2019): صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية"، ملتقى علمي وطني، جامعة يحيى فارس بالمدينة.

- الحصول على المنتجات والخدمات المالية من خلال توفير خدمات مالية رسمية ومنظمة وقرب المسافة، والقدرة على تحمل التكاليف؛
- القدرة المالية من خلال إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقل والتعامل مع الضائقة المالية؛
- استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام؛
- جودة الخدمات والمنتجات الماليتين حيث أنها مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع؛
- التنظيم والرقابة الفعالين بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

2.1.2. أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء، حيث تم قياس الشمول المالي قديماً بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية أو أجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها وفيما يلي يتم وصف الأبعاد في التالي:¹

- الوصول للخدمات المالية: ، وتمكن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في التالية:
 - ✓ عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
 - ✓ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع؛
 - ✓ حسابات النقود الالكترونية؛
 - ✓ مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛
 - ✓ النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.
- استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، وتكمن مؤشرات هذا البعد في:

¹ شيني صورية وبلخظر السعيد، (2018): أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية وتعزيز الشمول المالي"، العدد:02، المجلد 03، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة المسيلة، ص-ص: 09-10.

- ✓ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛
 - ✓ البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛
 - ✓ عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين؛
 - ✓ عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛
 - ✓ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
 - ✓ نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر؛
 - ✓ نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- جودة الخدمات المالية: وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي:
- ✓ القدرة على تحمل التكاليف: مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة ذوي الدخل المنخفض؛
 - ✓ الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة؛
 - ✓ الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية؛
 - ✓ حماية المستهلك: ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الممارسات غير العادلة؛
 - ✓ التثقيف المالي: وقياس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم؛
 - ✓ المديونية أو السلوك المالي: وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة؛
 - ✓ العوائق الائتمانية: الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

3.1.2. أهمية الشمول المالي

تكمن أهمية الشمول المالي فيما يلي:¹

- الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي: لقد أثبتت الدراسات بأن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، إذا من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي؛
- الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية: يساهم الشمول المالي في تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية، ويتحقق ذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية؛
- الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة كما يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو كما يساهم الشمول المالي في تعميم ونشر الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع لمختلف شرائحه وخاصة ذوي الدخل المحدود.

¹ صليحة فلاق وسامية شارفي، (2020): دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي- تجربة مملكة البحرين"، العدد: 01، المجلد 21، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، ص-ص: 307-308.

2.2. دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1.2.2. سياسات الشمول المالي

لمقارنة ومعرفة السياسات الناشئة للدول النامية، قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بوضع 35 حلا وسياسة لتعزيز الشمول المالي عبر 10 دول. من جهة أخرى بدت سياسة الند للند ظاهرة في الدول النامية كحلول وسياسات مبتكرة، ووجدت المؤسسة الألمانية ست سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل كل من: الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، تنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية. في حين الحلين المتبقيين هما: حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية والتي تلعب دورا رئيسيا في تمكين الشمول المالي. ونشير إلى بعض سياسات الشمول المالي كالتالي:¹

❖ **الوكيل البنكي:** أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا. مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك فحسب بل وكلاء للشمول المالي. إن التعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد للإجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة مثل التحويلات النقدية، والتوعية بالنظام المالي بالإضافة إلى زيادة إعداد المستخدمين بشكل كبير كما لوحظ مؤخرا في البرازيل، حيث أنها كانت الرائدة في وقت مبكر في وكلاء البنوك بواسطة المراسلات المصرفية بنطاق واسع لتوزيع المنح الاجتماعية للبرازيليين غير المتعاملين مع البنوك؛

❖ **الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول:** انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير من تكلفة المعاملات بالإضافة إلى أنه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول وقللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية وأيضا عملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقا. حيث أظهرت عدة دول نجاحا باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي، ففي الفلبين سجلت أول عملية نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال في البلدان النامية عام 2004؛

¹ صورية شني والسعيد بن لخصر، (2018): أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية- تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، العدد: 02، المجلد: 03، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، ص-ص: 111-113.

❖ **تنوع مقدمي الخدمات:** اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإيداعه، تدعى بإستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية؛

❖ **إصلاح البنوك الحكومية:** في الكثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، حيث من 73 إلى 102 دولة يمتلكون ما يعادل 15 % من البنوك كأصول. تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان ولتنفيذ برامج اجتماعية،

في هذا الصدد أغلقت بعض الدول البنوك الحكومية ذات الأداء الضعيف كخيار لتقليل التكلفة، كما فعلت البرازيل وبيرو، بينما البعض الآخر لا يزال يعاني من التدخل السياسي والأداء دون المتوسط. من الجدير بالاهتمام أن بعض صناع القرار دفعوا ببعض الإصلاحات لتحسين ربحية وشكل البنوك الحكومية، بدلا من إعادة هيكلة البنك ككل، قامت كل من اندونيسيا والبرازيل بإنشاء خطوط إدارية منفصلة لتقديم عمليات تمويل صغير مريح من خلال إصلاح الحكم وإحداث تقنيات جديدة للتمويل الصغير؛

❖ **حماية المستهلك:** تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاضم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا. ومنه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد ولكن بعضهم أساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أو ليس لديهم تأمين أو عائد على استثماراتهم، مثلما حدث في بوليفيا عام 2000 حيث أن الجمع بين الأمية المالية والممارسات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات وبعض الفراغات في الإطار القانوني أدت إلى وقوع بعض الانتهاكات، حيث منع عمل هذه المؤسسات يعتبر أمر بالغ الأهمية. بشكل عام تعتبر عملية فشل حماية المستهلك هي استجابة تنظيمية لفشل السوق، من هنا يجب على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم توازن المعلومات وتشجيع استدامة توسع السوق من خلال تقديم المعلومات للعملاء في الوقت المناسب قبل وبعد عقد الاتفاق بين المؤسسة والعميل، حيث يساعد ذلك العملاء في معرفة حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب؛

❖ سياسة الهوية المالية: في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان. والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب. بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض. ونتيجة لذلك هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى.

2.2.2. العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

قد يكون من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية (مثل سكان المناطق الريفية، مجموعة من الأقل حظاً في المناطق الحضرية الفقيرة، والفقراء). ويوحى ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والشمول المالي في كلا الاتجاهين¹.

تؤكد بعض الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي. كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات. فضلاً عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها.

على جانب الالتزامات، تفترض بعض الدراسات أن القطاع المالي الشامل عادة يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعاً، حيث ثبت أن الزيادة بنسبة 10 في المئة من نصيب الأفراد القادرين على الحصول على خدمة الودائع المصرفية قد يؤدي إلى تخفيف أو الحد من معدلات سحب الودائع بنحو ثلاثة إلى ثمانية نقاط في المئة. كما تبين أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلى الحفاظ على الودائع خلال فترات الأزمات النظامية وبالتالي فإن ودائع

¹ عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، (2015): العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،

صندوق النقد العربي، ص6.

العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى أو صعوبة الحصول عليها.

إلا أنه في أوقات الشدة أو الأزمات المالية قد يقوم المدخرون خاصة المدخرون الكبار بسحب ودائعهم من البنوك، بما يؤثر سلباً على أوضاع السيولة في القطاع المصرفي بصفة عامة، ويمكن الحد من ذلك إذا كانت الودائع أكثر تنوعاً، ويتحقق هذا التنوع عن طريق الحصول على الودائع المصرفية من عدد أكبر من الأفراد الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تحقيق الشمول المالي، بناءً عليه، فإن تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المصرفي بما يؤثر بشكل إيجابي على أوضاع السيولة وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام، كما أن الشمول المالي يؤدي إلى توجيه الأرصدة الخامدة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائداً¹.

وعلى جانب الأصول، تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة، وبالتالي فإن زيادة الشمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية.

وقد ثبت أن الشمول المالي قد يؤدي إلى تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشئت أو توسعت في الأسواق الجديدة.

كما أكدت بعض الدراسات أنه في الدول ذات المستويات العالية من الاستبعاد المالي فإن الخدمات المالية غير الرسمية التي يعتمد عليها القطاع العائلي والشركات تُعد بدائل غير مجدية عن الخدمات الرسمية، وقد تكون الخدمات المالية غير الرسمية في حد ذاتها مصدر لعدم الاستقرار المالي.

وقد أدركت مجموعة العمل المالي (FATF) أن الاستبعاد المالي يعتبر من أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لذا يتعين فهم أهمية العلاقة بين النزاهة المالية والشمول المالي المؤيد للاستقرار².

¹ عبد الرحمان بن عبد الله الحميدي، (2015): مرجع سبق ذكره، ص 7.

² عبد الرحمان بن عبد الله الحميدي، (2015): مرجع نفسه، ص 8.

3.2.2. واقع الشمول المالي في العالم (حقائق وأرقام)

لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي، حيث 37% فقط من السكان في المنطقة يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية في عام 2017، وهي أقل من معدل العالمي 67% وأقل من معدل الدول النامية 61% وكذا معدل الدول ذات الدخل المتوسط 64% كما تشير أرقام مؤشر الشمول المالي لعام 2017 إلى أن المنطقة العربية، تسجل أعلى نسبة من البالغين المستبعدين من الخدمات المالية، حيث إن 66% من البالغ ليس لديهم حساب مصرفي.¹

بحسب صندوق النقد العربي، إن الدول العربية باستثناء دول الخليج، هي الأكثر حرمانا من الخدمات والمنتجات المالية على المستوى العالم، حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي 21%-29% عام 2016، وامتلك نحو 30% فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة، وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ 34%، في حين تصل الفجوة في نسب الوعي المالي بين الرجال والنساء 5% في العالم، ترتفع إلى 8% على مستوى الدول العربية.²

¹ محمد بن موسى وقمان عمر، (2019): واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة 2011-2017 مع التركيز على الجزائر"، العدد: 03، المجلد 13، revue des réformes économiques et intégration en économie mondiale، ص05.

² محمد بن موسى وقمان عمر، (2019): المرجع نفسه، ص5.

3.2. دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

1.3.2. شروط اعتماد التكنولوجيا المالية بهدف تشجيع الشمول المالي وتطوير الأسواق المالية

سيكون للتكنولوجيا المالية دور حاسم في التغلب على المعوقات التي طال أمدها أمام الشمول المالي وإتاحة الفرص للبلدان النامية للمضي بصورة مباشرة نحو النهج الرقمية:¹

- ❖ **نطاق التغطية:** لقد ساعدت القنوات الرقمية التي تنشرها البنوك وشركات الاتصالات وغيرها من مقدمي الخدمات ملايين الأشخاص ممن لديهم هواتف محمولة من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية على مدى السنوات الأخيرة، وتم ربطهم ليس فقط بخدمات المدفوعات، ولكن أيضا بخدمات الادخار والتأمين والاستثمار؛
- ❖ **معلومات العملاء:** يشترط مقدمو الخدمات المالية التحقق من هوية العميل في إطار إجراءات العناية الواجبة بالعملاء والتأمين ضد المخاطر وإدارتها، وتتيح الهوية الرقمية وبصمة البيانات الناتجة عن استخدام الخدمات الرقمية (يشمل ذلك شبكات الهاتف المحمول والمدفوعات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي)؛
- ❖ **السلامة التجارية:** ينطوي اشتغال الفئات المحرومة من الخدمات على توفير قدر كبير من خدمات المدفوعات والودائع والتأمين ومنتجات الإقراض منخفضة القيمة المصممة حسب احتياجات العملاء.

2.3.2. الشمول المالي الرقمي

من شأن التكنولوجيا المالية أن تلعب دورا حاسما في زيادة نسبة الشمول المالي من خلال أشكال عديدة ومستحدثة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجراؤها عبر الهاتف لمحمول أو الانترنت، وعلاوة على ذلك، وبحسب تحالف الشمول المالي فيتم البحث في أبرز الخصائص التكنولوجية المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي:²

- تقنية البلوكشين وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها على تعزيز أمن المعلومات؛
- اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية في القطاع المالي؛
- تحليل البيانات الضخمة وأهميتها في عمليات التصنيف الائتماني؛

¹ زهرة سيد أعمار ودحمان بن عبد الفتاح، (2020): التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي-دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة أحمد دراية، العدد: 01، المجلد 08، مجلة التكامل الاقتصادي، أدرار- الجزائر، ص-ص: 73-74.

² زهرة سيد أعمار ودحمان بن عبد الفتاح، (2020): مرجع نفسه، ص74.

- التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءة الإجراءات "اعرف عميلك"؛
- التكنولوجيا الرقابية لتعزيز الامتثال للمعايير الدولية وبالتالي الحفاظ على الاستقرار المالي والنزاهة المالية، وكفاءة الإشراف المحلي.

3.3.2. التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي

- لا تزال هناك عدة معوقات كبيرة وهيكلية ومؤسسية تواجه وتحد من التكنولوجيا المالية في الدول العربية مما يعيق استخدامها في تحقيق الشمول المالي، ويمكن أن نذكر أهمها فيما يلي:¹
- ضعف بيئة الأعمال بوجه عام، ومشكلة القيود التي لا تزال قائمة على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق، تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل في الأسواق؛
 - ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة (المغامرة)، التي تركز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة؛
 - عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو قطاع التكنولوجيا المالية، بالرغم من العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية، ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية؛
 - تدني جودة خدمة الانترنت والهواتف المحمولة وأسعارها بالرغم من ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة؛
 - الدعم المؤسسي الأوسع لا يزال محدودا، حيث قام عدد قليل من الدول العربية بإنشاء حاضنات ومعجلات (مصر، لبنان، والإمارات العربية المتحدة) للمساعدة على زيادة الشركات الناشئة، أو مختبرات تنظيمية والتي تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية؛
 - من جانب الطلب على خدمات التكنولوجيا المالية فإن "فجوة الثقة" ومستويات الوعي المالي تشكل قيودا رئيسية أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع، توافر الثقة للحد من عدم اليقين، يضاف إلى ذلك مشكلة الترويج لهذا النوع من الخدمات ومشكلة المستوى التعليمي.

¹ زهرة سيد أعمار ودحمان بن عبد الفتاح، (2020): مرجع سبق ذكره، ص77.

3. منصات التمويل الجماعي

1.3. تعريف منصات التمويل الجماعي والأطراف الفاعلة في سوق منصات التمويل الجماعي

1.1.3. تعريف منصات التمويل الجماعي

تعددت تعريفات التمويل الجماعي لكنها جميعاً تضمنت مبادئ أساسية واحدة فهناك من يرى أنه عبارة عن وسيلة ممكنة عبر الانترنت للشركات أو المؤسسات الأخرى لجمع الأموال تتراوح قيمتها عادة من حوالي ألف دولار إلى مليون دولار أمريكي في شكل تبرعات أو استثمارات من عدة أفراد؛

ويمكن القول أنه آلية لتمويل المشروعات بطريقة تسمح بتمويل فكرة من خلال عدد كبير من المشاركين بدون وسطاء تقليديين، ومن خلال استخدام الانترنت كوسيلة للربط بين منظمي المشروعات والمشاركين بالتمويل؛

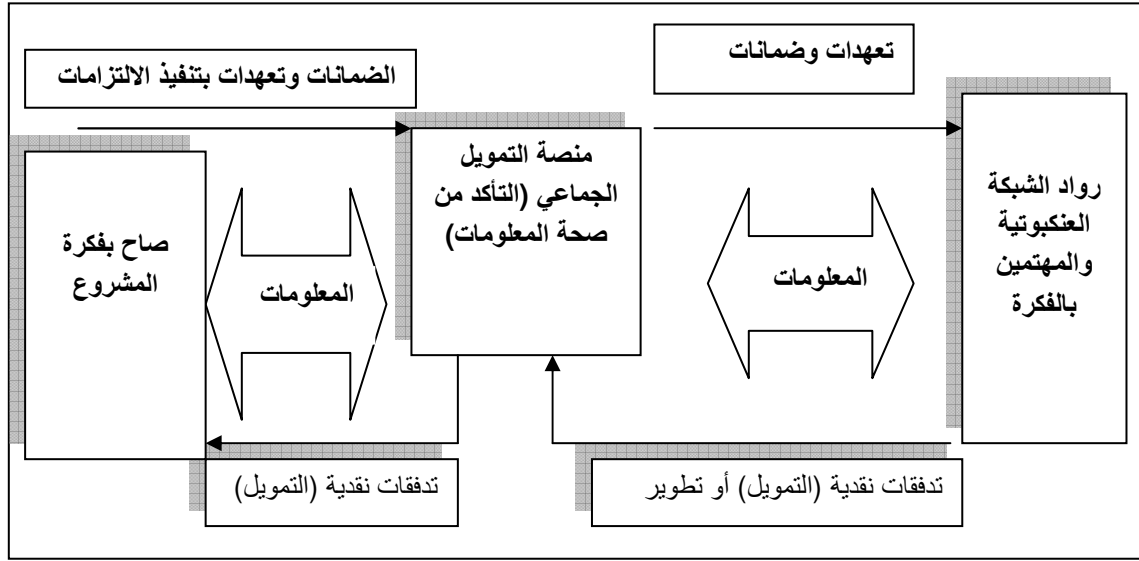
وبناءً على ما سبق فإن التمويل الجماعي ببساطة هو شكل من أشكال التمويل والذي غالباً ما يتم من خلال مواقع إلكترونية على شبكة الانترنت، حيث يقوم الشخص الراغب بعرض فكرة منتج أو مشروع على الناس لفترة زمنية معينة ليساهم أفراد هذا المشروع المعجبون بالفكرة بالاستثمار فيها، تمويلها أو شرائها حتى يتم الحصول على المبلغ المطلوب لتنفيذ المشروع؛¹

ويقوم التمويل الجماعي على 3 أطراف أساسية يتمثل في صاحب الفكرة المطوحة للتمويل، والثاني رواد شبكات التواصل الاجتماعي، والطرف الثالث هو أداة اتصال بين الطرفين السابقين أي منصة عبر شبكات التواصل الاجتماعي والشكل التالي يوضح ذلك:²

¹ أحلام مرسي، محمد السنطاوي: التمويل الجماعي في الدول العربية الواقع وآفاق المستقبل، مدرسة بقسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية التجارة، جامعة المتوفية، ص199.

² أحلام مرسي، محمد السنطاوي، مرجع نفسه، ص199.

الشكل رقم (2-3): أطراف التمويل الجماعي والتدفقات بينهم



المصدر: أحلام مرسي، محمد السنطاوي، التمويل الجماعي في الدول العربية الواقع وآفاق المستقبل، مدرسة بقسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية التجارة، جامعة المتوفية، ص 200.

2.1.3. أهمية التمويل الجماعي بالنسبة للدول النامية وأنواعه

❖ أهمية التمويل الجماعي بالنسبة للدول النامية

من المتوقع أن يشهد حجم سوق التمويل الجماعي تنامياً واضحاً في البلدان النامية، حيث من المرتقب ارتفاع حجم السوق لتصبح القناة التمويلية الرئيسة للشركات الصغيرة والمتوسطة،

هناك العديد من العوامل التي تزيد من أهمية التمويل الجماعي في الدول النامية ومن بينها على الأخص:

● المساهمة في سد فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: تعول العديد من البلدان النامية على النهوض

بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق عدد من الأهداف التنموية بما يشمل تعزيز فرص النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل بما يساعد على خفض معدلات البطالة لا سيما بطالة الإناث والشباب، حيث تعتبر تحديات النفاذ إلى التمويل من بين أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع، بالتالي فمن شأن انتشار منصات التمويل الجماعي خاصة منصات إقراض النظراء المنظمة التي تخضع لرقابة حصيفة من قبل السلطات الإشرافية أن تساعد بشكل كبير على النهوض بهذا القطاع المهم والحيوي في ظل ارتفاع مستويات فجوة تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية إلى نحو 4.3 تريليون دولار؛

● توفير التمويل اللازم للوفاء بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية: تواجه غالبية البلدان النامية تحدياً

يتمثل في محدودية قدرة الحكومات على توفير التمويل اللازم للوفاء بأهداف التنمية المستدامة 2030، في ضوء

التقديرات التي تشير إلى أن البلدان النامية تواجه فجوةً تمويليةً للوفاء بأهداف التنمية المستدامة تقدر بنحو 2.5 تريليون دولار سنوياً بناءً على تقديرات الأمم المتحدة، في هذا السياق تساهم منصات التمويل الجماعي في توفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فعدد من هذه المنصات يقدم الدعم للأفراد والأسر الفقيرة لدعم نفاذ هذه الفئات للغذاء والخدمات الصحية والتعليم والنفاذ كذلك إلى سوق العمل من خلال تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

● **دعم الابتكار في الدول النامية:** تلعب منصات التمويل الجماعي دوراً ملحوظاً في تمويل الابتكار في الدول النامية، الذي يعد محركاً أساسياً لزيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية. يرى البعض أن منصات التمويل الجماعي تمكن الدول النامية من التخلص من التحديات التي تواجه عملية تمويل الابتكار وتسمح للأفراد بتقديم مساهمات واستثمارات مباشرة في المشاريع التي يرغبون الاستثمار فيها، وهو ما قد يسمح للبلدان النامية أن تحقق قفزة في البنية التحتية المالية اللازمة لدعم الابتكار. في هذا السياق، توضح بعض الدراسات أن التمويل الجماعي لديه القدرة على تعزيز الابتكار من خلال توفير مصادر جديدة لرأس مال الشركات التي يحركها الابتكار، وبالتالي تقليل الفجوة التمويلية للشركات الناشئة المبتكرة. كما أن التمويل الجماعي يوفر طريقة لمشاركة عدة أطراف من الجمهور في عملية الابتكار من خلال تقديم ملاحظات لأصحاب الأفكار ورواد الأعمال، يمكن أن تتخذ هذه الملاحظات أشكالاً متعددة، بما في ذلك تقديم أفكار حول تطوير المنتج أثناء حملة جمع الأموال وبعدها، وتوفير مؤشرات جيدة عن مستويات الطلب المتوقع على المنتج الجديد؛¹

● **تعزيز مستويات الشمول المالي:** يعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه يتمثل في إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلي احتياجاتهم -المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. أصبح الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات والهيئات الرقابية ووكالات التنمية على مستوى العالم. إضافة لما سبق، يعتبر الشمول المالي عاملاً رئيساً في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أطلقتها الأمم المتحدة عام 2015 وقد التزمت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم وأكدت التزامها بتطبيق المبادئ العليا لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي. بناءً عليه، التزمت المؤسسات الدولية ومن أهمها البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية بتحقيق هدف الشمول المالي العالمي عبر تمكين نحو 2 مليار نسمة غير مشمولين بالخدمات المالية من النفاذ إلى تلك

¹ هبة عبد المنعم ورامي يوسف عبيد، (2019): منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص15.

الخدمات في هذا السياق، تعهد كذلك أكثر من 55 بلداً بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 30 بلداً بإطلاق أو إعداد إستراتيجية وطنية بهذا الشأن منذ عام 2010. تعول المؤسسات الدولية الهادفة إلى زيادة مستويات الشمول المالي على التمويل الجماعي لتحقيق قفزة ملموسة في مستويات نفاذ الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية بناءً على كونه وسيلة ممكنة لجمع الأموال مع عدد قليل من المتطلبات التنظيمية المحتمل. كما أنه يمكن أن يكون وسيلة تمويل فعالة من حيث التكلفة ويمكن أن يُحقق عائداً جيداً للمقرض. بشكل عام يمكن أن يعزز التمويل الجماعي جهود الشمول المالي عبر القنوات التالية:¹

- ✓ تحسين فرص نفاذ الأفراد والمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة غير المشمولة مالياً إلى خدمات مالية مناسبة وبكلفة مقبولة؛
- ✓ يسمح بتطوير الابتكارات في الخدمات المالية لخدمة العملاء في قاعدة الهرم الاستهلاكي من خلال تطوير نماذج التمويل الأصغر والخدمات المالية المقدمة عبر الإنترنت والهواتف المحمولة؛
- ✓ يسمح بالوصول إلى المزيد من المنتجات الاستثمارية المٌعقدة من أجل زيادة مستويات مرونة السوق وتطوير الأصول المالية.

❖ أنواع منصات التمويل الجماعي

توجد أربعة أنواع من التمويل الجماعي:²

- **التمويل الجماعي القائم على المكافأة:** وتكون فيه المساهمة مقابل المكافآت، حيث يحصل الممولون على هدايا حسب مقدار مساهمتهم و بحسب طبيعة المشاريع. وفي هذا النوع يقوم صاحب المشروع بعد نجاح تمويل مشروعه، بتقديم مجموعة من المكافآت للمتبرعين، وذلك حسب حجم التمويل، وتختلف قيمة المكافأة باختلاف المشروع، وهي تتراوح من كلمة شكرًا إلى نموذج من المنتج النهائي، فإذا كان المشروع يتمحور حول كتابة كتاب ما، فيحصل الممول على نسخة موقعة من صاحب الكتاب، وإذا كان المشروع عبارة عن جهاز تقني يحصل المتبرع على نسخة منه، وهكذا. ومن أهم المنصات في هذا النموذج، نجد **Indiegogo**؛
- **التمويل الجماعي القائم على العطاء والتبرع:** في هذا النوع من التمويل يعطي الشخص (الشركة) مبالغ نقدية من دون انتظار أي شيء في المقابل، وتعني عادة فئة التمويل هذه الجمعيات التي لا تتبغى الربح، كالمشاريع الشخصية،

¹ هبة عبد المنعم ورامي يوسف عبيد، (2019)، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 16-17.

² فيصل شباد، (2019): فرصة بديلة للتمويل في العالم العربي التمويل الجماعي الإسلامي، العدد 01، المجلد 08، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة سطيف 1، سطيف، ص-ص: 240-241.

والمتبرعون لديهم تحفيز شخصي أو اجتماعي لوضع أموالهم في مشاريع دون انتظار مقابل مادي، فقط الشعور بالرضي والسعادة لمساعدتهم للآخرين. وترتبط غالباً بالمشاريع الخيرية والاجتماعية، وأهم تلك المنصات:

GoFundMe·Kiva.org

● **التمويل الجماعي القائم على القروض:** يعرف أيضاً بالإقراض بالنقد للنقد (P2P)، فهو يسمح بإقراض الدال فيما يتجاوز البنوك التقليدية. طالما استمر المشروع حصل المستثمر على فائدة محددة على أمواله قبل استجماع رأس المال بالكامل في نهاية المشروع؛

وهناك نوعان مختلفان من التمويل الجماعي القائم على القرض: إقراض النقد للمؤسسة **P2B** ، وإقراض النقد للنقد **P2P (Peer to Peer)** ويحصل الإقراض الثاني عندما لا يستطيع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحصول على قرض من المصارف، أو الذين يبحثون عن قروض ميسرة، أو بأسعار فائدة منخفضة، أما الإقراض الأول، فيشير إلى قرض ممنوح لرجال الأعمال من قبل الأفراد.

● **التمويل القائم على الأسهم (الاستثمار):** يسمح التمويل الجماعي عبر إصدار الأسهم القيام باستثمارات مباشرة في شركات خاص، ويحصل الممول على أسهم في المشروع مقابل مساهمته، فيصبح بالتالي مساهماً في المشروع وغير ضامن لرأس ماله، ولكنه يتمتع بإمكانية تحقيق عوائد مالية كبيرة إذا كان إيراد الشركات كبيراً، كما يمكن أن يفقد استثماره إذا حقق المشروع خسارة. وبما أن الحملات على أساس التمويل الجماعي القائمة على الأسهم تستلزم إصدار أوراق مالية، فإن هذا التمويل يعتبر الأكثر تعقيداً والأكثر ربحاً في نفس الوقت، وأهم المنصات ضمن هذا النوع :

.AngelList, CircleUp, FundersClub, OurCrowd

الجدول رقم(2-1): أنواع التمويل الجماعي ومميزاته

نموذج التمويل	أمثلة عليه	وصفه	مميزاته	عيوبه
القائم على التبرعات	JustGiving	يتبرع الممولون للمشروع دون توقع أي مردود مادي أو نسبة من الأرباح.	لا توجد مخاطرة على أصحاب المشاريع.	يصعب على أصحاب المشاريع زيادة رأس المال الأصلي لمشروعهم بشكل كبير بالنسبة للممولين المتبرعون لا يحصلون على أية ضمانات (ضد الاحتيال أو عدم تنفيذ الفكرة وفشلها)
المساهمة	Kickstarter (AoN)	يستلم الممولون هدية	أقل مخاطرة (ما عليك	يصعب على أصحاب

<p>مقابل المكافآت</p>	<p>Indiegogo (KiA or AoN)</p>	<p>أو جزء من المنتج/ الخدمة، أو يحصلون على المنتج كاملاً بعد تصنيعه، وذلك على حسب مقدار مساهمتهم</p>	<p>إلا الوفاء بالعائد - المكافأة التي تعلن عنها للممولين)</p> <p>المشاريع زيادة رأس المال الأصلي إن لم يحصل المنتج / الخدمة على طلب شعبي كبير بالنسبة للممولين: العائد المحتمل منه ضئيل نسبياً. لا توجد ضمانات كافية للممولين وغير متعارف بشكل نموذجي كيف سٌستخدم الأموال في تنفيذ الفكرة.</p>
<p>القائم على القروض</p>	<p>aKi Funding Circles</p>	<p>يقدم المولون المبلغ المطلوب غالباً مقابل نسبة محددة، ثم يقوم صاحب المشروع بتسديد هذا المبلغ لهم على مدى فترة من زمن المشروع.</p>	<p>تشكيل رأس مال نقدي جيد خصوصاً للمشروعات الكبرى، الشركات، والصناعات المتوسطة والصغيرة.</p> <p>قد يكون تنظيم العمل المصرفي غير واضح بالنسبة للفرد في القروض التجارية“ حسب قوانين الدولة. بالنسبة للممولين: ربما لا يتم تسديد القروض احتمالية- خسارة الاستثمار قائمة.</p>
<p>القائم على الاستثمار</p>	<p>wdcubeCr seedinvest</p>	<p>يكون للممولين نسبة من حق الملكية في المشروع، أو المشاركة في الأرباح على حسب الاتفاق</p>	<p>إمكانية كبيرة لتحقيق مكاسب مالية، وتعظيم رأس مال المشروع. يجذب عدد كبير نسبياً من المستثمرين. بالنسبة للممولين: المشاركة في أرباح المشروع، وربما المشاركة في الإدارة أيضاً.</p> <p>المساهمون يتحولون إلى قائمة الدائنين في حالة إفلاس المشروع. قوانين الضمانات المتعلقة بالاستثمار الجماعي ربما تكون معقدة في بعض الدول.</p>

المصدر: فيصل شياد. (2019). فرصة بديلة للتمويل في العالم العربي التمويل الجماعي الإسلامي، العدد01، المجلد 08، مجلة الإدارة

والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة سطيف 1، سطيف، ص-ص: 241-242.

3.1.3. الإطار التنظيمي لمنصات التمويل الجماعي

حتى يتم تفعيل منصات التمويل الجماعي بشكل يخدم الاقتصاد وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا بد من إطار تنظيمي واضح المعالم ومهما اختلفت أنواع منصات التمويل الجماعي، سواء القائمة على القروض أو التبرعات، أو الأسهم، فهناك ثلاثة أطراف مشاركة، أولها منصة التمويل الجماعي نفسها، والثانية الشركات الراغبة في الاستثمار والمشاركة، والثالثة المجموعة المهتمة بتوفير الأموال.

ويتضمن الإطار التنظيمي لمنصات التمويل الجماعي الجوانب الرئيسة التالية:¹

- توضيح الجهات المسؤولة ومسؤولياتها؛
- تحديد ما يجب الإفصاح عنه، من قبل الشركات حول أعمالهم، والمنصة حول دورها، والعمليات والرسوم وطريقة إدارة تضارب المصالح، والمستثمرين عن أنفسهم وعن مدى معرفتهم وفهمهم للمخاطر المتعلقة؛
- وفي إطار حوكمة لمنصات التمويل الجماعي، ينبغي أن تكون الآليات واضحة لإدارة النزاعات وصراعات المصالح الممكن وقوعها، بين صاحب المشروع وجمهور المستثمرين. ودور آليات الحوكمة هو مراقبة وتوجيه قرارات صاحب المشروع بطريقة تجعل مصالح المستثمرين محترمة؛
- هذا الإطار التنظيمي يسمح بممارسة سلطة غير ملزمة تسمح لصاحب المشروع (وفريقه) الحرية الكاملة جمع المعلومات، لتعبئة المعرفة والخبرة من أعضاء شبكات التواصل الاجتماعي والجمهور. ولا ننسى أن الجمهور هو وسيلة لتعظيم رأس المال الاجتماعي لمالك المشروع؛
- من أجل بناء وزيادة الثقة في منصات التمويل الجماعي، تضع بعض المنصات ميكانيزمات خاصة، مثل التصويت الإلكتروني **Electronic Voting**، الذي يسمح ببناء رأي ثابت ومحفز من الجمهور حول نجاح المشروع في التمويل عن طريق منصة الانترنت؛
- عندما يتم طلب الأموال، فإن نموذج (كله أو لا شيء) **All or Nothing** يتضمن خطر الاحتيال والسرقة، وذلك لأنه إذا لم يتم التوصل إلى المبلغ المطلوب جمعه، فإن المبلغ الإجمالي سيتم دفعه للمساهمين وعلى العكس من ذلك، يسمح النموذج الثاني المسمى "الكل وأكثر" لصاحب المشروع الاحتفاظ بالأموال التي تجمعها المنصة بغض النظر عن عتبة الوصول.

¹ فيصل شياد، (2019): مرجع سبق، ذكره، ص-ص: 245-246.

2.3.2. الطبيعة القانونية للتمويل الجماعي

حتى يتسنى لنا التعرف على التكييف القانوني للتمويل الجماعي لابد من مقارنته ببعض أساليب التمويل التقليدية التي تنظمها معظم القوانين الوضعية، والأمر في مجمله لا يخرج عن فرضيتين إما أن يكون التمويل الجماعي مجانياً، وإما أن يكون بمقابل.

1.2.3. الطبيعة القانونية للتمويل الجماعي

❖ التمويل الجماعي المجاني

لا يمكن أن نغفل البعد الاجتماعي والإنساني الذي تقوم عليه فكرة التمويل الجماعي، فمع هذا النوع من التمويل لم يعد المرء بحاجة لأن يولد غنياً، ما يحتاجه هو أن يكون صاحب مهارة واجتهاد و أفكار نيرة وسيندفع الناس لتمويل هذه الأفكار نستطيع الحديث عن نوعين من التمويل المجاني في مجال التمويل الجماعي، النوع الأول هو الهبة أما النوع الثاني فهو القرض بدون فوائد.¹

❖ التمويل الجماعي بمقابل

لوحظ في السنوات الأخيرة كما ذكرنا سابقاً اتجاه عدد من المستثمرين لإلى أسلوب الإقراض عبر منصات التمويل الجماعي وتراجعته في المقابل عبر المصارف التجارية، ويعزوا المختصون ذلك إلى عدة أسباب من أهمها القواعد الجديدة التي تم فرضها بموجب اتفاقية بازل الثانية؛²

2.2.3. محددات التمويل الجماعي

تنقسم محددات التمويل الجماعي إلى محددات تعود إلى جانب العرض متمثلة في منصات التمويل الجماعي، وأخرى تعود إلى جانب الطلب متمثلة في رواد شبكات التواصل الاجتماعي والمهتمين بالأفكار المعروضة وفيما يلي طرح لأهم هذه المحددات:³

- **محددات العرض:** هي مجموعة من الضوابط والشروط التي تضعها منصات التمويل الجماعي بهدف تنظيم عمليات التمويل من خلالها وتعزيز الثقة في أداء المنصات وخفض المخاطر التمويلية، بما يشجع الإقبال على التمويل الجماعي ويحافظ على أموال الممولين ويعظم حقوق المساهمين ومن المعلوم أن هذه المحددات تربط بنموذج التمويل المتبع ومن ثم

¹ محمد العيش الصالحين، (2016): الحوكمة التمويل الجماعي -قراءة في التجربة الفرنسية، العدد 01، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، جامعة بن غازي ليبيا، ص-ص: 632-633.

² محمد العيش الصالحين، (2016): مرجع نفسه، ص635.

³ أحلام مرسي، مرجع سبق ذكره ، ص-ص: 04-05.

تختلف من منصة لأخرى، ولكن هناك محددات مشتركة بين جميع المنصات وهي الحد الأدنى لعرض الفكرة أو المشروع، نعرض أهمها فيما يلي:

✓ **فكرة المشروع:** فكلما كانت فكرة المشروع مبتكرة ومتطورة وفرص التوسع المستقبلي معلومة كان تبنيها أسهل وأيسر؛

✓ **قدرة مالك الفكرة على الإقناع لمنظمي المنصة بفكرته أو مشروعه، ومدى حديثه في تنفيذ فكرته** حفاظ على سمعة المنصة؛

✓ **الإفصاح عن المعلومات من مالك الفكرة، فكلما كانت المعلومة المصرح بها من مالك الفكرة أو المشروع صحيحة ومتطابقة مع نتائج بحث القائمين على المنصة كلما حظي مشروعه بالقبول؛**

✓ **ضمانات رد الأموال إلى الممولين، والتي تتزايد بتزايد احتمال عدم نجاح المشروع حال تنفيذه؛**

✓ **مدة المشروع فكلما كانت مدة المشروع قصيرة كلما حاز القبول.**

● **محددات الطلب:** وهذه المحددات تعود إلى رواد شبكات التواصل الاجتماعي والمهتمين بالفكرة المقدمة ويمكن عرض أهم هذه المحددات فيما يلي:

✓ **المنصة:** كلما كانت سمعة المنصة جيدة وتقوم بدراسة الأفكار والمشروعات المقدمة من خلالها كلما زاد الإقبال عليها بالتالي زادت احتمالات التمويل من خلالها؛

✓ **العائد المعروض ولا سيما حال التمويل بقرض وطريقة السداد؛**

✓ **آليات الانسحاب من المشروع من أهم العوامل المؤثرة في الإقبال على التمويل؛**

✓ **ضمانات رد الأموال التمويل وعوائدها، كلما كانت هناك ضمانات مؤكدة لرد الأموال وعوائدها كلما زاد الإقبال على التمويل؛**

✓ **درجة الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمنظمين للمنصة، وصاحب الفكرة والمشروع.**

3.2.3. مزاي التمويل الجماعي وعيوبه

❖ **مزاي التمويل الجماعي:** للتمويل الجماعي المزايا التالية:¹

● **بالنسبة للاقتصاد:** يقدم التمويل الجماعي فرص بديلة للتمويل لمن يحتاج إليه فعلا، فالمستهدف بالدرجة الأولى هو المشاريع الناشئة والأفكار الإبداعية التي تواجه صعوبة حقيقة في الحصول على التمويل خصوصا عبر الائتمان المصرفي

¹ محمد العيش الصالحين، (2016): مرجع سبق ذكره، ص-ص: 630-631.

وبالتالي فهو يسمح لأي شخص بأن يكون صاحب المشروع، ويخلق فرص للعمل ويجد من البطالة؛ من ناحية أخرى يخلق سوق تنافسيا جنبا إلى جنب مع مصادر التمويل الأخرى، وهو ما يعكس إيجابيا على الاقتصاد؛

● **بالنسبة لأصحاب المشاريع:** يتيح التمويل الجماعي لمن يبحث عن تمويل لمشروعه العثور على ضالته بشكل أيسر وأسهل مما عليه الوضع عبر الأساليب التقليدية للتمويل، كما أنه من خلال الحصول على التمويل اللازم ونجاح مشروعه يزيد ذلك من فرصه المستقبلية ويجذب إليه المزيد من المستثمرين، وهو ما يضيف عليه مزيداً من الأرباح، ناهيك عن كون صاحب المشروع يستفيد من عامل الوقت وميزة السرعة التي تميز عملية التمويل الجماعي حيث يستطيع جمع ما يحتاجه من مال في وقت قصير جداً؛

● **بالنسبة للممولين:** المزايا التي يقدمها التمويل الجماعي للممولين تختلف باختلاف الباعث الذي دفعهم إلى الاستثمار عبر هذا النشاط، فلو كان الهدف إنسانياً أو اجتماعياً فالممولين سيكونون راضين جداً في حال استطاعوا تمويل المشروعات والأعمال الخيرية والإنسانية التي يرغبون فعلاً في تمويلها، أما في حالة ما إذا كان هدف الممول ربحياً فإنه يستطيع استثمار المبلغ الذي يريد في المشروع وذلك عي خيارات لا حصر لها، وهنا نتاج الفرصة للجميع فلا ضرورة لأن يكون الممول غنياً أو من رؤوس الأموال.

❖ عيوب ومخاطر التمويل الجماعي

من عيوب التمويل الجماعي عدم قدرة المستثمرين على استرجاع أموالهم في حالات معينة، فمثلاً عندما لا يتم جمع المبلغ المطلوب للتمويل، فمن المفترض أن تقوم منصة التمويل الجماعي بإرجاع المبالغ الجزئية التي تم دفعها فهنا قد تتحاييل بعض المنصات من أجل الاستيلاء على هذه الأموال أو استخدامها في مشاريع أخرى غير التي يرغب المستثمر في تمويلها؛

يضاف إلى عيوب التمويل الجماعي كذلك المخاطر المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية فالكشف عن فكرة المشروع في فترة مبكرة من عمره يجعل صاحب الفكرة يخاطر بفكرته بأن تسرق أو تطور بشكل أفضل من قبل مستثمرين عن طريق الاستفادة من الصيغ الجديدة لحماية الأفكار المقدمة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية والتي تدعى (كرينيف باركود).¹

¹ محمد العيش الصالحين، (2016): مرجع سبق ذكره، ص-ص: 631-632.

3.3.3. منصات التمويل الجماعي، نماذج دول عربية الواقع وآفاق

1.3.3. تطور منصات التمويل الجماعي

من الملاحظ أن هناك تبايناً واضحاً في توجهات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية حول ترخيص هذه الشركات، حيث هنالك دول عربية قامت بترخيص شركات تمويل جماعي مثل جمهورية السودان ومملكة البحرين مع وجود فارق زمني بينهما، حيث قام بنك السودان المركزي بترخيص أول شركة تمويل جماعي في عام 2011، في حين منح مصرف البحرين المركزي أول ترخيص لشركة تمويل جماعي في هذا العام. 2019 أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بإعداد مشروع نظام متكامل للتمويل الجماعي، وجاري العمل على إصدار النظام في العام الحالي¹.

2.3.3. نماذج أعمال منصات التمويل الجماعي

فيما يخص نماذج الأعمال المطبقة أو التي سيتم تطبيقها لدى شركات التمويل الجماعي في الدول العربية، فيمكن القول بأن هناك إجماع لدى الدول العربية التي رخصت أو سترخص شركات التمويل الجماعي، على قيام شركات التمويل الجماعي بتبني نموذج التمويل المبني على الإقراض، وبدرجة أقل نوعاً ما لنموذج التمويل المبني على الاستثمار؛ في دولة الإمارات العربية المتحدة، سيقوم نموذج الأعمال في شركات التمويل الجماعي على الإقراض، أما في مملكة البحرين وجمهورية السودان، فيسمح لشركات التمويل الجماعي المرخصة ممارسة نموذجين للتمويل الجماعي، الأول، قائم على أساس الإقراض، والثاني قائم على أساس الاستثمار، مع الأخذ بالاعتبار بأن خدمات التمويل الجماعي التي تقدم في جمهورية السودان تتم من خلال صيغ التمويل المتوافق مع الشريعة (البيع، المشاركة - المضاربة..... الخ).²

الجدول رقم (2-2): نماذج أعمال منصات التمويل الجماعي في بعض الدول العربية

الدولة	نماذج التمويل			
	التمويل / الإقراض	الاستثمار	المكافآت	التبرعات
الإمارات	V	X	X	X
البحرين	V	V	X	X
السودان	V	V	X	X
المغرب	V	V	X	V

المصدر: هبة عبد المنعم ورامي يوسف عبيد، (2019): منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية، صندوق النقد العربي، ابو

ضبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 48.

¹ هبة عبد المنعم ورامي يوسف عبيد، (2019): مرجع سبق ذكره، ص 36.

² هبة عبد المنعم ورامي يوسف عبيد، (2019): مرجع نفسه، ص 47.

3.3.3. المخاطر المرتبطة بمنصات التمويل الجماعي والتحديات التي تواجهه

❖ المخاطر المرتبطة بمنصات التمويل الجماعي

بشكل عام، ما زالت المخاطر التي قد تنجم عن استخدام منصات التمويل الجماعي غير مقلقة في الوقت الحالي، كون الاستثمار فيها لا زال محدوداً إذا ما قورن بحجم الخدمات المالية التقليدية في الدول العربية، إلا أن النمو السريع والمضطرد للتقنيات المالية قد يؤدي إلى ظهور مخاطر محتملة جديدة على الاستقرار المالي، الأمر الذي يستدعي تنبه السلطات الرقابية حول المخاطر التي قد تنجم عن هذه المنصات. فيما يخص مخاطر الائتمان باستثناء جمهورية السودان، لا يوجد حالياً أدوات لقياس الجدارة الائتمانية للعميل من قبل شركات التمويل الجماعي في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، ومملكة المغرب، وتستخدم شركات التمويل الجماعي في السودان مؤشرات الجدارة الائتمانية الخمسة (الشخصية، رأس المال، القدرة على الوفاء، الظروف الاقتصادية، الضمان) بالإضافة إلى السياسات الداخلية الخاصة بكل مؤسسة لقياس الجدارة الائتمانية للعميل، أما في مملكة البحرين فبالرغم من عدم وجود أدوات لقياس الجدارة الائتمانية، إلا أن شركات التمويل الجماعي مخولة بالاطلاع على المعلومات الخاصة بعملائها لدى شركات المعلومات الائتمانية؛¹

وفيما يتعلق بالمخاطر الأخرى المرتبطة بشركات التمويل الجماعي، يمكن القول بأن هناك شبه إجماع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على أن المخاطر التشغيلية تشكل أكبر تحدي لشركات التمويل الجماعي،

❖ التحديات التي تواجه منصات التمويل الجماعي

فيما يخص التحديات التي يمكن أن يواجهها قطاع شركات التمويل الجماعي في الدول العربية، يرى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي أنه وبشكل عام فإن إيجاد نموذج أعمال ناجح وتوفير رأس المال اللازم لاستدامة أعمال هذه المنصات، من أهم التحديات الرئيسية التي قد تواجه منصات التمويل الجماعي. في حين أن وجهة نظر مصرف البحرين المركزي أوضحت أنه من السابق لأوانه تحديد التحديات التي من الممكن أن يواجهها هذا القطاع.

فيما يخص التحديات في السودان، فقد أشار بنك السودان المركزي إلى أن أبرز هذه التحديات يتمثل في قلة المشروعات غير التقليدية والمبتكرة، إضافةً إلى تهيئة البيئة التشريعية والقانونية الملائمة لمنصات التمويل الجماعي، كذلك فإن غياب الحوافز التشجيعية لأصحاب المشروعات الجماعية قد يحد من انتشار منصات التمويل الجماعي.²

¹ هبة عبد المنعم ورامي يوسف عبيد، (2019) مرجع سبق ذكره، ص-ص: 48-49.

² هبة عبد المنعم ورامي يوسف عبيد، (2019): مرجع نفسه، ص-ص: 51-52.

خاتمة الفصل الأول

من خلال دراستنا لهذا الفصل نلخص إلى أن التكنولوجيا المالية أداة لإرساء الشمول المالي الرقمي، حيث تسمح بتسهيل وتسريع المعاملات المالية اليومية، مما يساهم بوصول الخدمة المالية لجميع فئات المجتمع، وللتمويل الجماعي أهمية كبيرة تكمن في المساهمة في سد فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دعم الابتكار في الدول النامية، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للوفاء بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، وللتمويل الجماعي أنواع رئيسية تتمثل في التمويل الجماعي القائم على المكافأة بالإضافة إلى التمويل الجماعي القائم على العطاء والتبرع والتمويل الجماعي القائم على الأسهم (الاستثمار).

– الفصل الثالث: منصات التمويل الجماعي: عرض تجارب
ناجحة مع الإشارة لحالة الجزائر –

تمهيد:

تعتبر التكنولوجيا المالية ثورة في الاقتصاد العلمي حيث تساهم في تسهيل وتسريع المعاملات المالية اليومية، وفي ظل التطور التكنولوجي والانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات واستخدام الوسائط الالكترونية شهد الاستثمار في التكنولوجيا المالية زيادة كبيرة، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق استثمارية في هذا المجال من خلال منصة (الإقراض عبر الانترنت)، كما أدت هذه التطورات التكنولوجية أيضا إلى ظهور ما يسمى بمنصات التمويل الجماعي والتي يتمثل دورها في تطوير أساليب مبتكرة تهدف لتوفير التمويل المناسب للمشروعات وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل حيث قمنا بتقسيمه إلى عنصرين:

1. تجارب دول ناجحة في التكنولوجيا المالية؛

2. مقارنة منصات التمويل الجماعي بين الدول المتقدمة والدول النامية.

1. تجارب دول ناجحة في التكنولوجيا المالية

1.1. تجارب الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في التكنولوجيا المالية

انخفض الاستثمار في التكنولوجيا المالية في الأمريكيتين بشكل حاد في النصف الأول من عام 2020 مدفوعا في العام الأول بسبب عدم وجود صبة الاندماج والاستحواذ الكبيرة، حيث كانت أكبر صفات الاستحواذ والاندماج في النصف الأول من عام 2020 تضمنت عملية اندماج عكسي بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي واستحواذ 700 مليون دولار على شركة العناية الواجبة لمكافحة غسيل الأموال،

في منتصف العام، كان الاستثمار في عمليات الاندماج والاستحواذ أقل من 3 مليارات دولار أمريكي، بينما شهد الربع الأول من عام 2020 أدنى ربع للاستثمار في عمليات الاندماج والاستحواذ منذ الربع الأول من عام 2013، وفي ظل الجائحة امتنع المستثمرون عن هذه العمليات وأعادوا التفكير في التقييمات.

1.1.1. الاستثمار في رأس المال في مجال التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كوفيد -19

ظل الاستثمار رأس المال الاستثماري في مجالا لتكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ويا (12.9 مليار دولار أمريكي) بوتيرة متسارعة لتتجاوز الرقم القياسي لعام 2019 فد استحوذت الولايات المتحدة على معظم هذا الاستثمار 8.6 مليار دولار أمريكي؛

تدرك شركات التكنولوجيا المالية الناضجة أن الحجم مهم خاصة الآن نظرا السوق التكنولوجيا المالية المتنامي في الولايات المتحدة فقد أصبح من الواضح أن ذلك الحجم مهم عندما يتعلق الأمر بالنجاح على المدى الطويل.¹

2.1.1. الاتجاهات التي يجب مراقبتها في الولايات المتحدة وكندا

أكبر مصدر قلق للعديد من مستثمري تكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة وكندا لاسيما الولايات المتحدة هي المدة الزمنية التي سيستغرقها الاقتصاد للتعافي من تأثير كورونا، إذا استمر الاقتصاد في الاستقرار فد يشهد النصف الثاني من عام 2020 استثمار اقوي في التكنولوجيا المالية؛

¹ Pulse of Fintech H2'2020, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2020, p38.

تعاين الاقتصاد جنبا إلى جنب مع جودة الائتمان يمكن أن يكون محركا مهما لنشاط التكنولوجيا المالية في مجال إقراض البنوك حيث حظيت برؤوس الأموال أفضل مهما كانت عليه خلال الفترة 2008-2009 سيكون من المهم مراقبتها حيث يمكنهم إجراء بعض الاستثمارات الكبيرة في جهودهم لتسريع أجنادهم الرمية، من المرجح أن ترتفع أموال الأسهم الخاصة أيضا كمستثمرين للبحث عن الصفات الانتهازية.¹

ويمكن توضيح ذلك من خلال الأشكال الآتية:

الشكل رقم (3-1): إجمالي نشاط الاستثمار في التكنولوجيا المالية 2020/2017



Source: Pulse of Fintech H2'2020, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2020, p39.

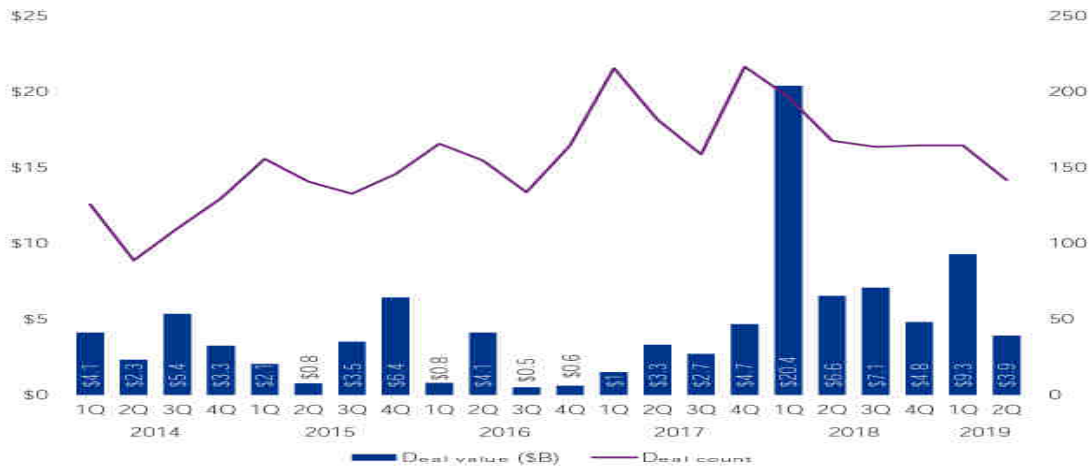
¹ Pulse of Fintech H2'2020, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2020, p38.

2.1. تجارب الدول الأوروبية في تكنولوجيا المالية

انخفض إجمالي الاستثمار في التكنولوجيا المالية في أوروبا في النصف الأول من 2019 ظل الاستثمار رأس المال المغامر في التكنولوجيا المالية قويا ليحقق مستوى قياسيا جديد سنويا في حالة استمرار مستويات الاستثمار بينما شهدت المملكة المتحدة أكبر حجم لصفقات التكنولوجيا المالية في أوروبا شهدت أكبر صفقتين خلال النصف الأول من عام 2019 الاستحواذ قيمة 6 مليارات والاستحواذ بقيمة 1.3 مليار دولار كما شهدت النرويج صفقة كبيرة في الاستحواذ بقيمة 383 مليون دولار على اوسلو.

1.2.1. إجمالي نشاط الاستثمار في التكنولوجيا المالية في أوروبا

الشكل رقم (3-2): إجمالي نشاط الاستثمار في التكنولوجيا المالية في أوروبا



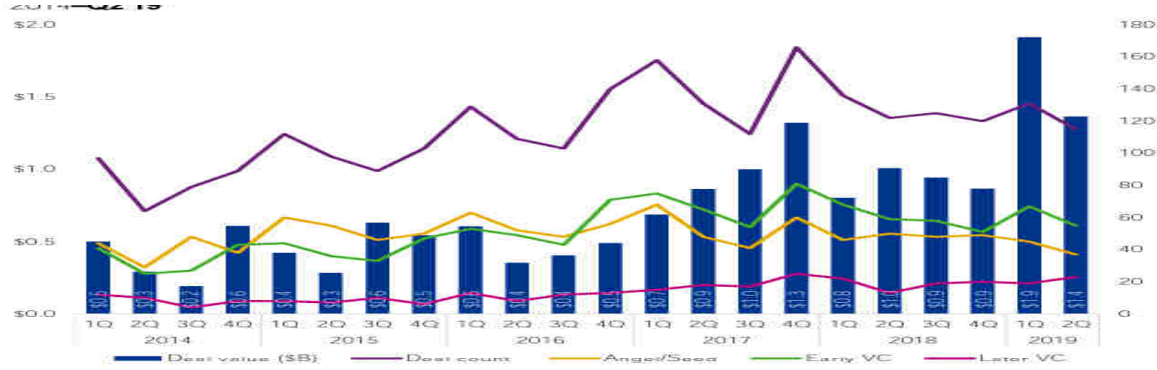
Source: Pulse of Fintech H2'2019, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019, p51.

من خلال الشكل السابق نلاحظ استمرار الانكماش ربع السنوي في حجم التكنولوجيا المالية في أوروبا منذ الإصدار؛ بل الأخير ولكن نظرا لأن المستويات الإجمالية لا تزال تتماشى مع المتوسطات التاريخية طويلة المدى فلا ينبغي المبالغة في تفسير الانخفاض على أنه تحول كبير في الاستثمار في التكنولوجيا المالية.¹

¹ Pulse of Fintech H2) (2019 Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019, p51.

2.2.1. الاستثمار الاستثماري في شركات التكنولوجيا المالية في أوروبا

الشكل رقم (3-3): الاستثمار الاستثماري في شركات التكنولوجيا المالية في أوروبا

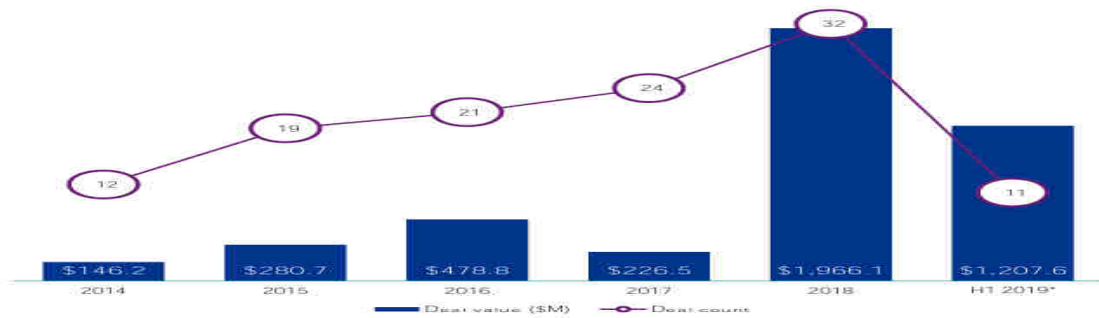


Source: Pulse of Fintech H2'2019, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019.p 52.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن هناك تماشيا مع مشهد المشاريع الأوروبية الأوسع حتى مع انكماش الحجم إلى حد ما ربعا مقارنة بالربع، ظل استثمار رأس المال الاستثماري قويا في إشارة إلى التركيز في المرحلة المتأخرة وحد من خلال الشكل السابق نلاحظ ر المستثمرين على الرهانات الأكثر أمانا إن كانت أسعارها أعلى.¹

3.2.1. نمو نشاط الاستثمار في الأسهم الخاصة للتكنولوجيا المالية في أوروبا

الشكل رقم(3-4): نمو نشاط الاستثمار في الأسهم الخاصة للتكنولوجيا المالية في أوروبا



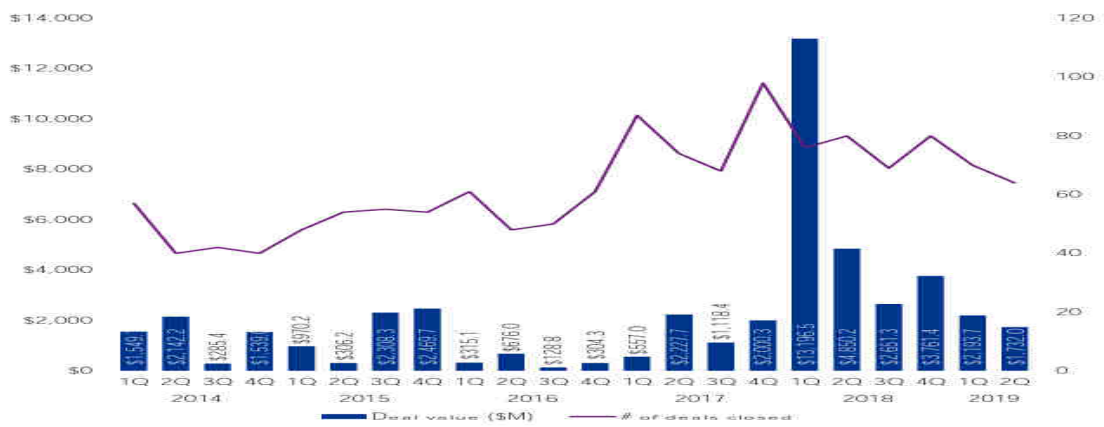
Source: Pulse of Fintech H2'2019, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019.p 54.

¹ Pulse of Fintech H2'2019, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019, p52.

يتبين من خلال الشكل السابق أنه على مدى السنوات العديدة الماضية، تمتع استثمار الأسهم الخاصة في التكنولوجيا المالية بارتفاع بطيء ولكنه ثابت وبلغ ذروته في أعلى الحصيلة حتى الآن لكل من الحجم وقيمة الصفقات في العام الماضي، يعود هذا الارتفاع على الأرجح إلى الاهتمام المتزايد لمستثمري الأسهم الخاصة لشركات التكنولوجيا المالية بشكل عام، مع وجود العديد من شركات الاستثمارات الخاصة للخدمات المالية.¹

4.2.1. إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في المملكة المتحدة

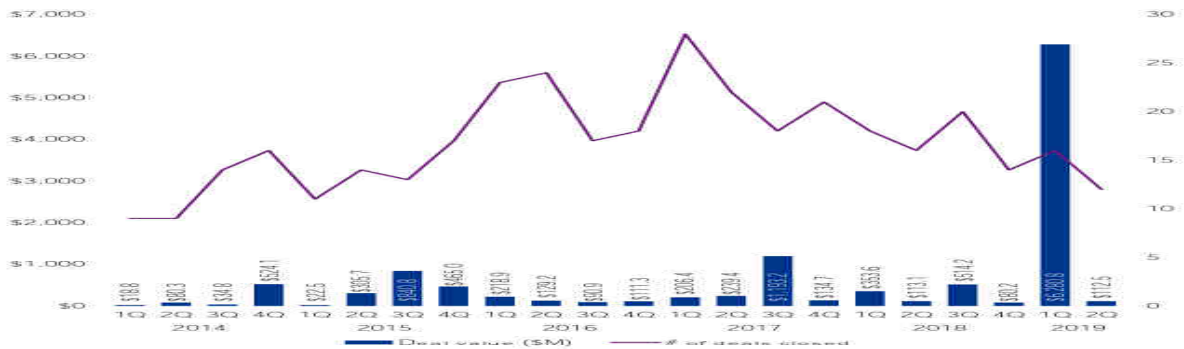
الشكل رقم (3-5): إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في المملكة المتحدة



Source: Pulse of Fintech H2'2019, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019.p 57.

5.2.1. إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في ألمانيا

الشكل رقم (3-6): إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في ألمانيا

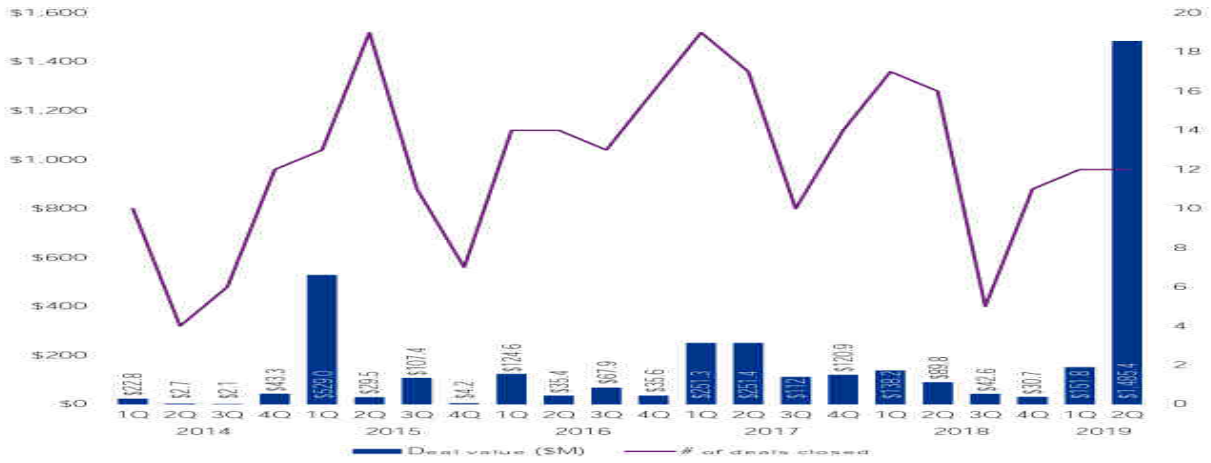


Source: Pulse of Fintech H2'2019, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019.p 58.

¹ Pulse of Fintech H2'2019, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019, p54.

6.2.1. إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في فرنسا

الشكل رقم (3-7): إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في فرنسا



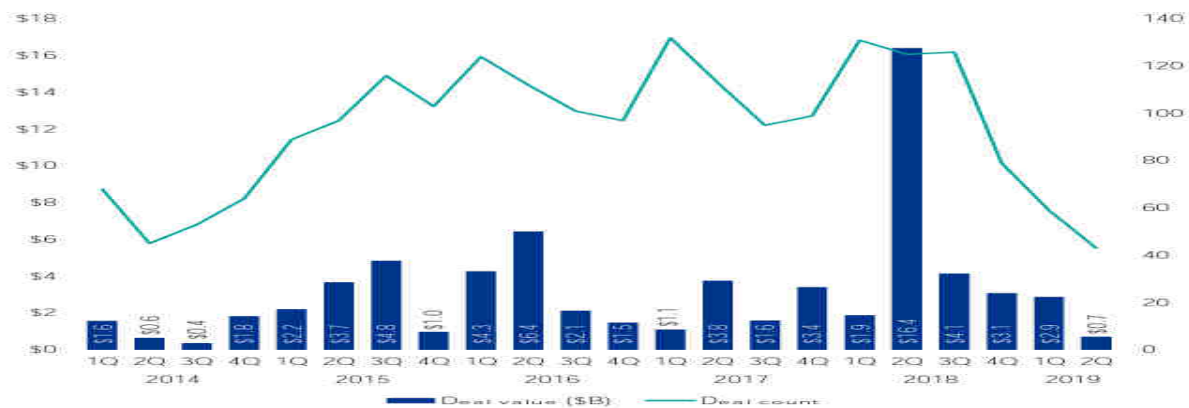
Source: Pulse of Fintech H2'2019, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019.p 59.

3.1: تجارب دول آسيا والمحيط الهادي في مجال تكنولوجيا المالية

بدأ الاستثمار في التكنولوجيا المالية في منطقة آسيا والمحيط الهادي بداية متواضعة في عام 2019 بعد أن شهد استثمارا قياسيا في عام 2018، جاء كل من استثمار رأس المال الاستثماري في منطقة آسيا والمحيط الهادي محطما بشكل كبير خلال النصف الأول من العام، بسبب الافتقار إلى كل من صفقات الولايات المتحدة في الصين وغالبية توترات التجارية الحاصلة في الصين والتركيز التنظيمي المتزايد على التراجع في التكنولوجيا المالية والمستثمرون.

1.3.1. إجمالي نشاط الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية في آسيا والمحيط الهادي

الشكل رقم (3-8): إجمالي نشاط الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية في آسيا والمحيط الهادي



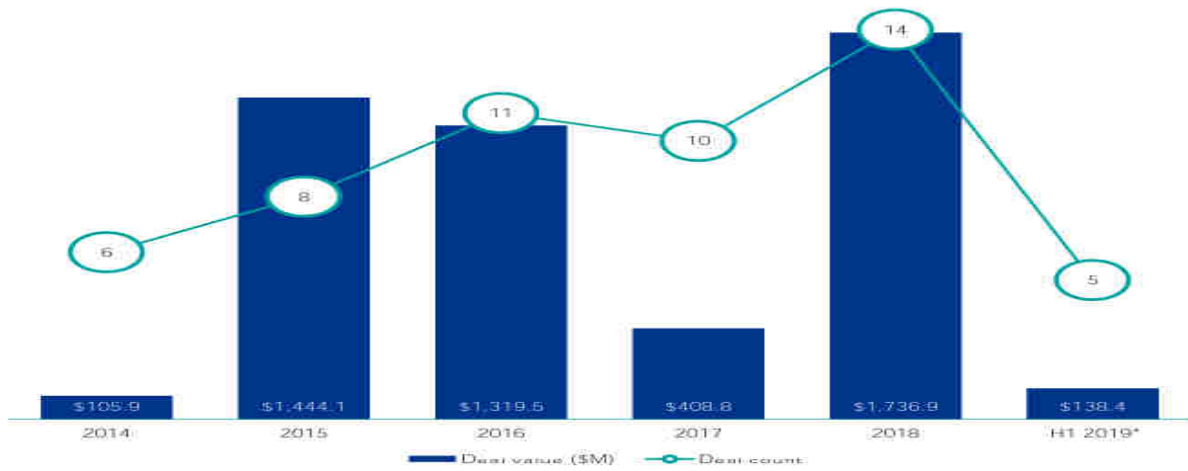
Source: Pulse of Fintech H2'2019, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019.p 65.

كما لوحظ في الإصدار السابق فإن بيانات الأسواق المالية تميل إلى التأخير وبالتالي فإن الانكماش في الصفقة قد لا يكون الحجم حادا تماما كما يبدو حاليا ولكن من المحتمل أن يكون أكثر تشابها مع الأرقام المسجلة في عام 2014 ومع ذلك فإن الانكماش واضح.¹

2.3.1. نمو النشاط الاستثمار في الأسهم الخاصة في مجال التكنولوجيا المالية في آسيا والمحيط الهادي

الشكل رقم (3-9): نمو النشاط الاستثمار في الأسهم الخاصة في مجال التكنولوجيا المالية في آسيا والمحيط

الهادي



Source: Pulse of Fintech H2'2019, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019, p 68.

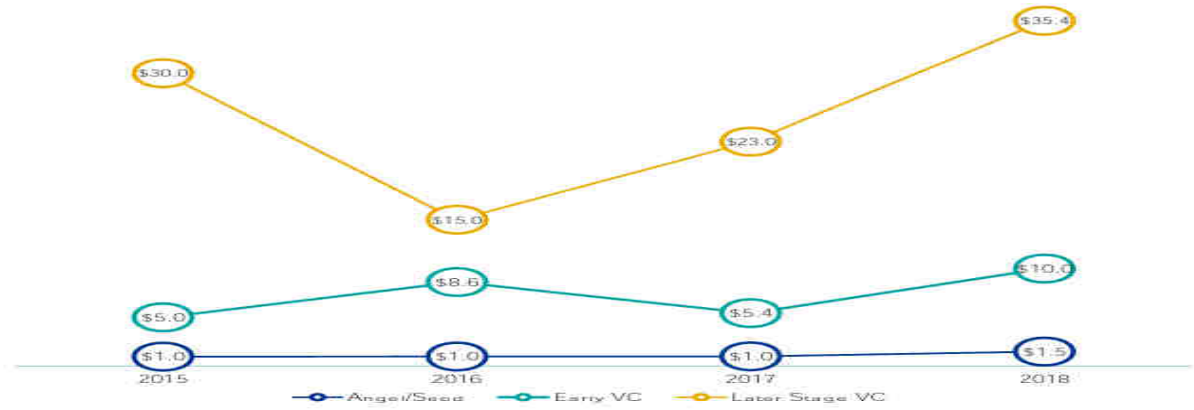
لا تزال شركات الأسهم الخاصة تعلق الصفقات داخل المنطقة ولا كن بشكل هام بوتيرة أبطئ بكثير من المحتمل تصاحبها المخاوف حول الحروب التجارية انتقامية واحتمال تباطؤ النمو الاقتصادي وكذلك الإمدادات الإجمالية الأكثر نضجا للشركات التكنولوجيا المالية.²

¹ Pulse of Fintech H2'2019, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019, p65.

² Pulse of Fintech H2'2019, Même reference, p68.

3.3.1. متوسط حجم تمويل المشاريع في مجال التكنولوجيا المالية في آسيا والمحيط الهادي

الشكل رقم (3-10): متوسط حجم تمويل المشاريع في مجال التكنولوجيا المالية في آسيا والمحيط الهادي



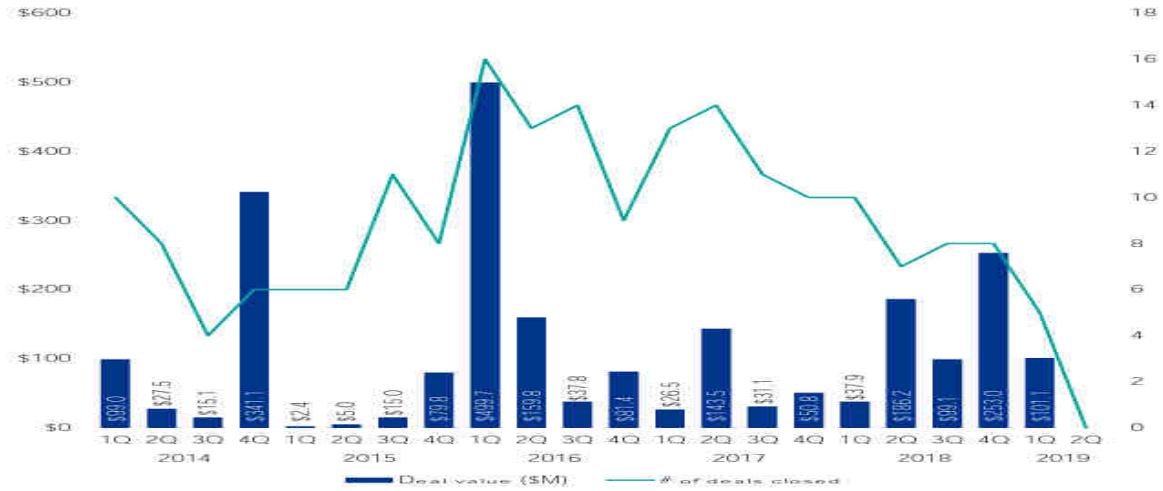
Source: Pulse of Fintech H2'2019, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019.p 70.

يوضح الشكل السابق أنه من المحتمل أن يكون للتضخم التدريجي حتى لو كانت الأرقام المتوسطة أثرا سلبيا على معدل نشاط رأس المال الاستثماري في منطقة آسيا والمحيط الهادي، المشروع البيئي في عام 2019 حتى الآن لم تكن المتوسطات متاحة لندرة أحجام العينات.¹

¹ Pulse of Fintech H2'2019, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019, p70.

4.3.1 إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في أستراليا

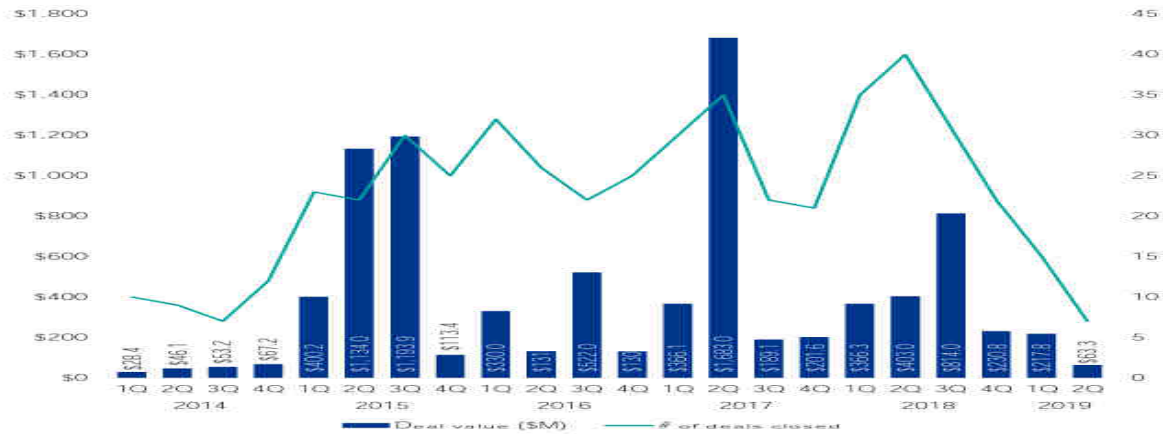
الشكل رقم (3-11): إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في أستراليا



Source: Pulse of Fintech H2'2019, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019.p 71.

5.3.1 إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في الهند

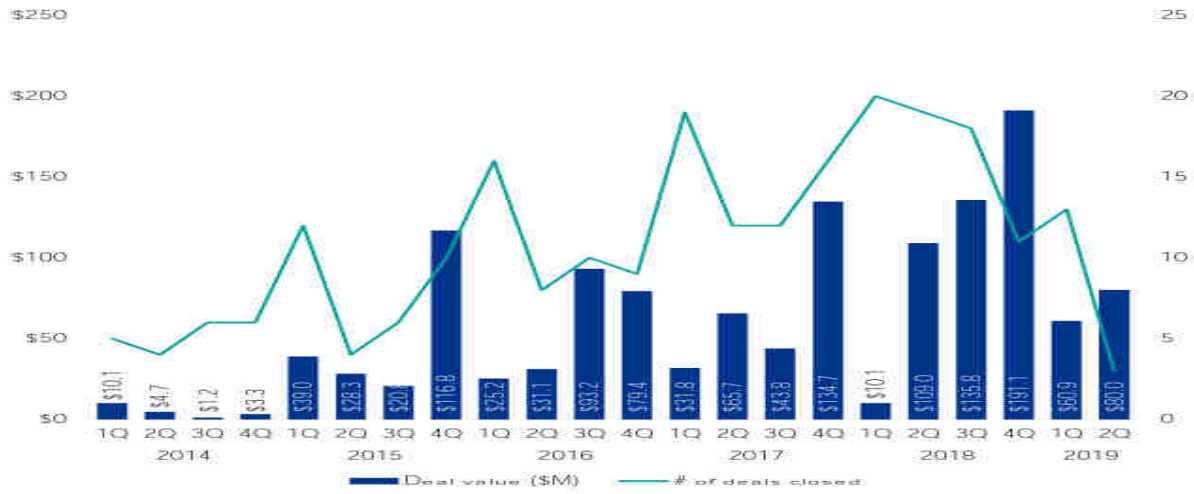
الشكل رقم (3-12): إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في الهند



Source: Pulse of Fintech H2'2019, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019.p 73.

6.3.1 إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في سنغافورة

الشكل رقم (3-13): إجمالي نشاط الاستثمار في مجال تكنولوجيا المالية في سنغافورة



Source: Pulse of Fintech H2'2019, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019.p 74

2. مقارنة منصات التمويل الجماعي بين الدول المتقدمة والدول النامية

رغم تكاثف الجهود من الحكومات ومؤسسات التمويل الخاصة والعامّة المحلية والدولية لدعم المشروعات الناشئة الصغيرة والمتوسطة إلا أن ضعف فرص التمويل تتصدر قائمة التحديات التي يواجهها رواد الأعمال في المنطقة العربية على عكس الدول المتقدمة التي تعتبر مصدرا من مصادر قوتها الاقتصادية، وفي ما يلي عرض لهم منصات التمويل الجماعي:

1.2 منصات التمويل الجماعي: فرنسا، إسبانيا، دول الشرق الوسط، شمال إفريقيا

1.1.2 التمويل الجماعي في فرنسا

تعد فرنسا من أوائل الدول التي تبنت التمويل الجماعي، حيث تم إطلاق المنصات الأولى (القائمة على الإقراض بدون فوائد) في عام 2007-2008، اليوم فرنسا لديها حوالي 140 منصة، منذ عام 2013 تضاعفت أحجام التمويل الجماعي على الرغم من حدوث تباطؤ إلا أن التبرع والمكافئة لا يزالان أكثر أشكال التمويل الجماعي شيوعا.

✓ المجلدات: (2015) ما يقارب 300 مليون يورو مقسم إلى:¹

❖ تمويل الجماعي القائم على التبرعات: 8.3 مليون يورو؛

❖ التمويل الجماعي القائم على المكافئة: 41.9 مليون يورو؛

❖ التمويل الجماعي القائم على أساس حقوق الملكية: 50.1 مليون يورو؛

❖ الإقراض المستهلك: 137.5 مليون يورو.

✓ المنصات المحلية: بالمقارنة مع الدول الأخرى هناك العديد من المنصات المحلية في فرنسا أكبرها وأكثرها شهرة هي

؛Wissed, Anaxago, Lendixn, Lendopolis, Kisskissbanque

✓ المنصات الأجنبية: لا توجد بيانات دقيقة متاحة ولكن "Lendingclub" هي على الأرجح واحدة من أكبر

المنصات الدولية النشطة في فرنسا بجانب: Indiegogo d union, Kickstarter, pret.²

¹current state of crowdfunding in europe(2016): is ar appot based on reseach conducted by growdfinding, hùb.p33.

² Htts ://www.growdfundinginoineurope.eu.

2.1.2. التمويل الجماعي في إسبانيا

على الرغم من مرور 7 سنوات على بدأ استخدام التمويل الجماعي وتوسعه في إسبانيا، إلا أن نمو هذه الصناعة كان غير غير متكافئ حيث ظهرت العديد من المنصات في هذه السنوات من التطور في مجال التمويل الجماعي القائم على المكافآت والتبرعات، والذي كان النوع الأول من التمويل الجماعي الأكثر شيوعاً ومع ذلك فقد تنوع هذا العدد من المنصات نظراً لظهور أنواع جديدة من التمويل الجماعي التي اكتسبت قوة في إسبانيا مثل الإقراض الجماعي أو التمويل الجماعي للأسهم، يبلغ العدد الحالي لمنصات التمويل الجماعي حوالي 52 منصة وهي سوق صغيرة نسبياً ولكنها تنمو باستمرار وتؤدي بشكل متزايد إلى منتجات استثمارية.¹

✓ المجلدات (2014)

❖ التمويل الجماعي القائم على التبرع: 0.8 مليون يورو؛

❖ التمويل الجماعي القائم على المكافأة: 35.1 مليون يورو؛

❖ إقراض المستهلك: لا توجد بيانات متاحة.

❖ التمويل الجماعي القائم على السهم: 10.7 مليون يورو؛

✓ المنصات المحلية

❖ "Verkani" و "Lanzanos": عبارة عن منصات تمويل الجماعي القائمة على المكافآت للمشاريع الإبداعية، تم

تأسيس كلاهما عام 2010؛

❖ Goteo: عبارة عن منصة للمشاريع المدنية والتعليمية والتعاون في المبادرات المواطنين؛

❖ Libros.com: هي عبارة عن منصة التمويل الجماعي التي تركز على نشر الكتب؛

✓ المنصات الأجنبية

❖ "Kuckstarter" and "Indiegogocro wdcbie": منصة التمويل الجماعي القائم على الأسهم من

المملكة المتحدة؛

❖ Findeb Byme (2011): التمويل الجماعي القائم على الإقراض الاستهلاكي والحقوق الملكية؛

❖ Ulule: التمويل الجماعي القائم على المكافأة.

¹current state of growdfunding in eùrop(2016) :Méme reference, p 54.

3.1.2. التمويل الجماعي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

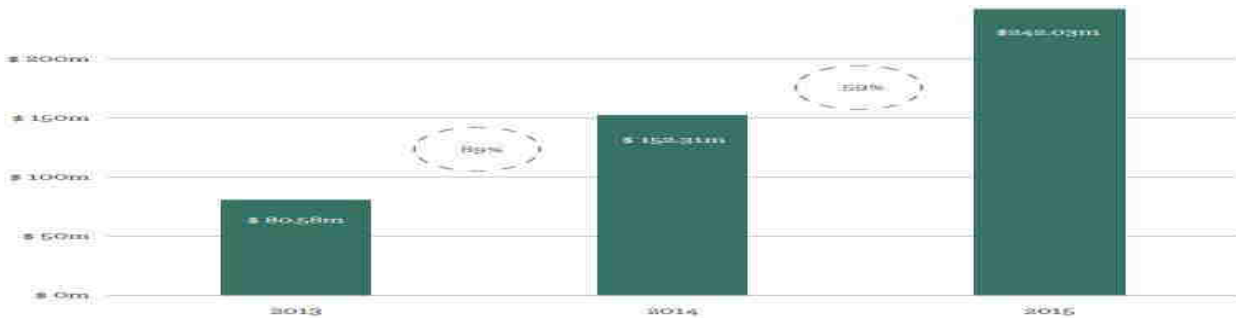
يتمثل التمويل الجماعي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

✓ التمويل البديل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يمكن توضيح حجم التمويل البديل في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في الشكل الآتي:

الشكل (3-14): حجم سوق التمويل البديل في الشرق الأوسط وإفريقيا خلال الفترة 2013-2015

(دولار أمريكي)



المصدر: أسماء بالعممة، (2020): تمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد (02)، المجلد 05، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 12.

نلاحظ من الشكل أنه خلال الفترة (2013-2015) تم جمع ما مقداره 475 مليون دولار عبر منصات تمويل بديلة على الإنترنت، بين جميع الشركات والمنظمات والأفراد والمشاريع في جميع أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط، وبلغ متوسط معدل النمو السنوي خلال هذه السنوات الثلاثة 74%، حيث انخفض إجمالي نمو السوق لكل من إفريقيا والشرق الأوسط مجتمعين في الفترة (2013-2014) إلى 59% في الفترة (2014-2015) وفي سنة 2015 تم جمع أكثر من 242 مليون دولار، مما وفر مصادر بديلة لرأس المال لجمع التبرعات الفردية والتجارية في هذه المناطق.

✓ القطاعات التي يتم تمويلها من خلال التمويل الجماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أسهمت نماذج التمويل البديلة على الإنترنت في تسهيل عملية تمويل الأعمال التجارية للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة في قطاعات مختلفة، نبين في الجدول أهم القطاعات التي تم تمويلها تحديدا من خلال، مختلف نماذج التمويل الجماعي:¹

الجدول رقم(3-1): أهم القطاعات الممولة حسب نماذج التمويل الجماعي

نماذج التمويل الجماعي	القطاعات الممولة
لتمويل الجماعي القائم على الأسهم	التكنولوجيا؛ التمويل؛ الإنترنت والتجارة الإلكترونية.
التمويل الجماعي القائم على التبرعات	الصدقة والعمل الخيري؛ التعليم والبحوث؛ المؤسسات الاجتماعية
التمويل الجماعي القائم على المكافأة	الفن والموسيقى والتصميم؛ التكنولوجيا؛ المؤسسات الاجتماعية.
التمويل الجماعي العقاري	العقارات والإسكان؛ البناء.

المصدر: أسماء باللعمة، (2020): تمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد(02)، المجلد 05، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، ص13.

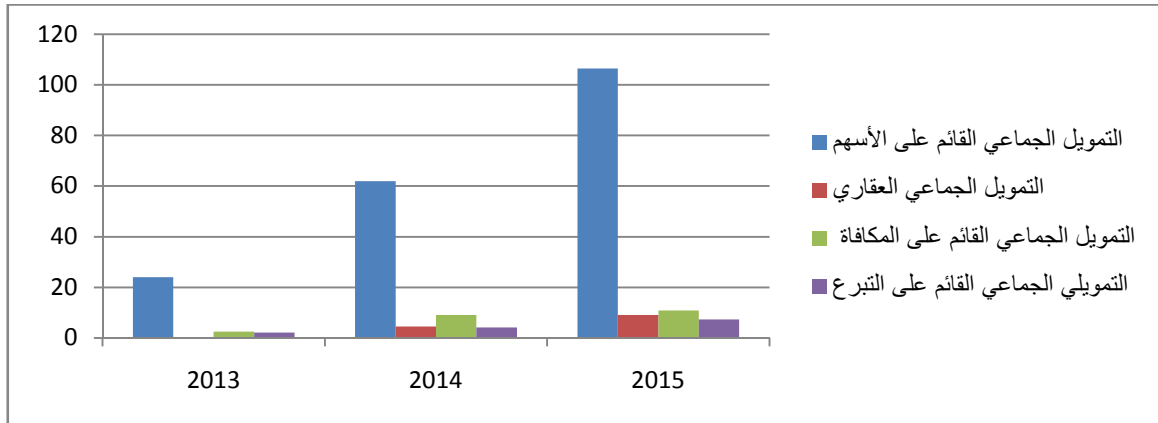
بالنظر إلى القطاعات الأساسية الممولة من مختلف نماذج التمويل الجماعي، نجد أن التمويل الجماعي القائم على الأسهم يلي بوضوح احتياجات الشركات في مجال التكنولوجيا وصناعات الإنترنت والتجارة الإلكترونية، وركز عن التمويل الجماعي القائم على التبرعات على القضايا الخيرية فضلا عن المؤسسات التعليمية والاجتماعية، في حين وفر التمويل الجماعي القائم على المكافأة أموالا معظمها للمساعي الفنية والثقافية فضلا للتكنولوجيا، ومقترحات المشاريع الاجتماعية.

¹أسماء باللعمة، (2020): تمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد(02)، المجلد 05، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، ص12.

✓ حجم التمويل الجماعي لمنطقة الشرق الأوسط

يوضح الشكل الموالي حجم التمويل الجماعي لمنطقة الشرق الأوسط:

الشكل (3-15): حجم التمويل الجماعي حسب النموذج في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة 2013-2015 (دولار أمريكي)



المصدر: أسماء باللعمة، (2020): تمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا، العدد (02)، المجلد 05، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 13.

تعددت منصات التمويل الجماعي المتاحة للشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ونذكر أهم هذه

المنصات:¹

✓ منصة "Liwwa": منصة أردنية، تربط الشركات الصغيرة التي تحتاج إلى رأس المال مع مستثمرين ذوي دخل

ثابت، فهي توفر وسيلة مريحة وسريعة لاستثمار في قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة، تتراوح نسبة العائد الداخل

السنوي 7% و 18%، ويستلم المستثمرون دفعات شهرية أو شبه شهرية يستطيعون استثمارها في قروض جديدة

لزيادة عوائدهم؛

خلال الفترة 2015-2020 بلغ مجموع القروض المكتتبه حوالي 4.432 مليار دولار أمريكي بحيث كان عدد

القروض 970 قرض، منها 586 قروض تم دفعها كاملة، و 361 قروض قائمة و 23 قروض مشطوبة؛

✓ منصة Zoomaal (ذومال): انطلاقا من لبنان بدأت منصة ذومال سنة 2012، كواحدة من أول منصات

التمويل الجماعي في المنطقة في المنطقة العربية:

¹ أسماء باللعمة، (2020): مرجع سبق ذكره، ص 13.

- تشجع ذومال رواد الأعمال والمبدعين العرب على تقديم مشاريعهم الإبداعية والاجتماعية الشبابية للحصول على تمويل من قبل ممولين من جميع أنحاء العالم؛
- تعد ذومال منصة تمويل جماعي قائمة على المكافآت مولت 290 مشروع، إلى غاية نوفمبر 2020 بمجموع أكثر من 3 ملايين دولار، ساهم فيها 12870 داعم وفيما يلي توضيح لأهم مجالات المشاريع الممولة والناجحة:

الجدول رقم(3-2): أهم مجالات المشاريع الممولة والناجحة

مجموع التمويل (دولار أمريكي)	عدد المشاريع الناجحة	عدد المشاريع الممولة	مجالات المشاريع
1071379	85	8269	ثقافة وفن
354210	42	4292	شباب وتعليم
1834375	148	19245	اجتماعية
88127	15	1154	تمويل خاص

المصدر: أسماء باللعمة، (2020): تمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة إشارة إلى منطقة الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا، العدد(02)، المجلد 05، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة احمد دراية، أدرار، الجزائر، ص13.

✓ منصة **Eureeca** بوريكا: تم إطلاقها من دبي سنة 2013 من أجل منح فرصة تأمين رأس المال الأولى

للشركات الناشئة من خلال الحصول على استثمارات من الجمهور عبر الانترنت

تعمل منصة بوريكا وفق نموذج التمويل الجماعي القائم على الأسهم وتقدم خدماتها من مكاتبها في كل من دبي، لندن، كولا لمبور، أمستردام، إلى شبكة مستثمريها؛

✓ منصة **Yomken** يمكن: تم تأسيسها في مصر سنة 2012 تركز على تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة بطريقة

مختلفة، بحيث أن المبتكرين ورجال الأعمال لا يمكنهم طلب التمويل فقط، بل الأفكار التي تساهم في حل المشكلات؛

توسعت هذه المنصة وأصبح لها مكتب في تونس وأربع دول أخرى، وتسجل حاليا أكثر من 6 آلاف مبتكر مع

236 ابتكار و75 تحدي معروف و82% نسبة نجاح؛

✓ منصة **SmartCrowd** سمارت كروود: مقرها دبي تعمل هذه المنصة على جعل الاستثمار العقاري في متناول الأفراد

والعائلات بأسعار معقولة وتعد منصة الاستثمار العقاري الأولى الوحيدة في الشرق الأوسط؛

تأخذ منصات التمويل الجماعي القائمة في المنطقة على عاتقها مهمة التعاون مع السلطات، وتقديم التوجيهات

اللازمة لوضع اللوائح المنظمة للتمويل الجماعي، وتمثل منصة سمارت كروود، أفضل مثال ناجح في هذا المجال، بحيث

نبحث هذه المنصة في استيفاء قواعد وإجراءات تنظيمية معقدة لدى كل من الجهات التنظيمية العقارية والكيانات المالية التي تنظم التمويل الجماعي؛

✓ **منصة سكوپير scopeer**: تم تأسيسها في المملكة العربية السعودية سنة 2018، تهتم باستمرار الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تسمح لأصحاب المشاريع بجمع الاستثمارات عن طريق طرح جزء من أسهم الشركة الناشئة كما توفر للمستثمرين الفرصة لاستثمار في مشاريع زيادة الأعمال الواعدة؛

✓ **منصة بهاف Beehive**: أول منصة لإقراض في بين لنظراء في منطقة الشرق الوسط شمال إفريقيا مقرها في الإمارات وتضع لرقابة سلطة دبي للخدمات المالية؛ تعمل على الربط المباشر بين الشركات الباحثة عن التمويل والمستثمرين؛

✓ **منصة شكرا** انطلقت بمصر سنة 2012 على يد 07 مؤسسة ينتمون إلى طاعات عديدة تتراوح بين 20000 و 200.000 دولار وتحصل عليه الشركات الناشئة في صيغة المشاركة أو المشاركة المتناقصة وقد قامت هذه المنصة سنة 015 بتمويل 70 شركات ناشئة في مختلف القطاعات؛¹

✓ **منصة آفري كويتي Afrikwity** : هي عبارة عن منصة تمويل جماعي قائم على التبرع، مخصصة لتمويل مشاريع ريادة الأعمال في إفريقيا بحيث تختار الشركات الناشئة المبتكرة والشركات الصغيرة والمتوسطة فتضعها على الانترنت من أجمع الأموال من خلال مجتمع المستثمرين؛

✓ **منصة Afineety**: هي عبارة عن منصة تمويل جماعي مغربية تأسست سنة 2014 تخدم القارة الإفريقية وتهدف إلى جمع كبار المشاريع وتعتبر بمثابة المكان المناسب لاكتشاف مشاريع رواد الأعمال الجدد في إفريقيا؛

2.2. منصات التمويل الجماعي في الجزائر

يوجد في الجزائر اليوم 4 منصات للتمويل الجماعي، على الرغم من عدم وجود إطار قانوني نهائي يحكم آلية التمويل الجديد تستهدف هذه المنصات قادة المشاريع في الجزائر والمساهمين من جميع أنحاء العالم، ولا سيما الشباب الجزائري، وتجدر الإشارة إلى أن المنصتين الأوليين لهما خصوصية مشتركة، وقد تم إنشاؤها وفقا للإطار القانوني .

تنظم هذا النشاط باستثناء منصة Ninvesti و kheyma التي تمت الموافقة عليها من قبل cosob وفقا للقانون الجزائري، تحت وضع Advised Digital Intermediry تم سردها بترتيب الإنشاء على النحو التالي:²

¹ بولجال زويبر، (2020): تحديات التمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة، دراسة حالة منصة شكرا، المعداد:01، المجلد:03، المجلة الدولية للمالية الريادية، ص42.

² Sansri saa cherùfa hakima,2020: les plateforme du growdfunding, alternatives m̀nerikes pour les "pme" en temps d̀ covid 19 ,N : 02, volume :13, revus des sciences economike des gestion et comesials, Algérie, p300.

❖ منصة Twiza سنة 2013؛

❖ منصة chriky سنة 2014؛

❖ منصة Ninvesti سنة 2019/2020؛

❖ منصة خيمة 2020.

يبين الفراغ القانوني وعدم وجود أحكام تشجع هذا الشكل من التمويل، شهدت أول منصتين جزائريين " تويزة " و شريكى " فشلا أو حتى توقفتا عن النشاط قبل أن ينجحا حتى في تمويل المشاريع رواد الأعمال الجزائريين، من بين العوامل التي ساعدت في هذا الفشل، لوحظ البحث التالي:

❖ عدم وجود إطار قانوني وتنظيمي في الجزائر يحكم هذا النشاط ، تأخير في سد وإنشاء نظام موثوق للدفع الإلكتروني في الجزائر؛

❖ مشاكل الاتصال بالإنترنت (انخفاض معدل انتشار الإنترنت وسرعته)؛

❖ عدم حشد الدولة أو الفاعلين الاقتصاديين للترويج لهذا النشاط الجديد؛

❖ إن ثقافة التمويل والاستثمار الإلكتروني عبر المواقع لم تتطور بعد كممارسة شائعة لدى الجزائريين مع ذلك اختارت الجزائر مؤخرا اعتماد قانون المالية التكميلي لعام 2020 المتعلق بمؤسسة التمويل الجماعي؛ في إطار التفكير في هذا، وآفاق منصات التمويل الجماعي الجزائرية من أجل البقاء في أوقات " covid 19 " مشروع التمويل الجماعي في الجزائر شروط وقواعد الموافقة.

ينص قانون المالية التكميلي لعام 2020 في مادته رقم 45 بتاريخ 4 يونيو 2020 على إنشاء وإدارة المنصات

الاستشارية في الاستثمار والاستثمار التشاركي على الإنترنت، من الأموال من الجمهور العام في المشاريع التشاركية.

وفي هذا السياق تقوم هيئة التنظيم والإشراف على عمليات البورصة على وضع وتحديد الشروط واللوائح والإجراءات التي يجب إتباعها من أجل الحصول على موافقة مستشار الاستثمار التشاركي cIp وفقا للمادة نفسها يمنح بشكل أساسي على الأنواع الثلاثة التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية وهي:

✓ شركة تجارية: منشأة ومخصصة حصريا لهذا النشاط؛

✓ وسيط سوق الأوراق المالية IoB؛

✓ شركة إدارة صناديق الإستثمار sGfi.

أعلن رئيس "cosoB" عبد الحكيم براح مؤخرا أن مشروع تطوير الإجراءات واللوائح التي تحكم نظام التمويل الجماعي قيد التنفيذ، وفقا لشروط هذه اللائحة حالة "cIp" هذه بعد فحصها من قبل cosoB، بما في ذلك نموذج الاستثمار، والنطاق التقديري لمبالغ جمع الأموال، وإجراءات اختيار المشروع المستحق، الاجتهاد الذي يتعين القيام به تتطلب مسودة اللائحة التي يتم دراستها حاليا من قبل cosoB شروط معينة مثل:¹

- امتلاك المهارات الفنية والمهنية اللازمة لإدارة هذا النشاط؛
- تطوير الإجراءات اللازمة لضمان عملها ، على سبيل المثال : مدونة أخلاقيات وقواعد حسن السلوك من أجل خلق مناخ من الثقة بين مختلف أصحاب المصلحة؛
- تقديم معلومات واضحة وشاملة عن المشاريع المقترحة والمخاطر التي يتعرض لها المستثمر ... إلخ.

تم إنشاء منصات الويب لربط المستثمرين وقادة المشاريع الذين يواجهون عقبات مالية في تطوير أعمالهم، يتم بعد ذلك تنظيم جمع التبرعات عبر المنصة ومن ثم تصبح المعاملات غير المادية تماما وغير وسيطة ، وصول هذا المفهوم إلى الجزائر وتأخر تنفيذه يرجع بشكل أساسي إلى الجوانب التنظيمية والتقنية لذلك يتم تقديم التمويل الجماعي كبديل لما يسمى التمويل التقليدي يمارس ويشارك في شكل جديد من التنوع من حيث المدخرات والاستثمارات.

1.2.2. الأنواع المختلفة للتمويل الجماعي

- ❖ **Crowdfunding**: كما يوحي اسمها، يشمل هذا النوع الأول التبرعات التي لا مقابل بها والتي تتعلق بشكل أساسي بالجمعيات والأسباب الاجتماعية، شخص طبيعي أو اعتباري غير مهتم بالربح يتبرع بمبلغ من المال من خلال العمل الخيري لتمويل مشروع معين دون توقع أي شيء في المقابل؛
- ❖ **الإقراض الجماعي**: هذا الشكل الثاني من التمويل الجماعي يتعلق بالقروض، هذه الممارسة تشبه نهج المعاهد المصرفية، في هذه الحالة يمنح الشخص الطبيعي أو الاعتباري قرضا لتمويل مشروع، سيتم بعد ذلك سداد القرض المعني بفائدة أو بدونها وفقا للشروط التي حددها مسبقا قائد المشروع؛
- ❖ **الاستثمار التشاركي**: في مثل هذا النوع الأخير، يجب التمييز وفقا لطبيعته مشروع الاستثمار وطريقة المكافأة ثم نميز تمويل شركة ناشئة أو غير ذلك ينطوي على إشراك مستثمر في مشروع وأن يصبح مساهما مشاركا أو مشاركا للشركة، تمويل مشروع محدد حيث يتم دفع أجر المستثمر أيضا من خلال مدفوعات الفائدة.

¹ <https://www.dz.entepeneue.com> consulter a 04/04/2021.

2.2.2. تقديم منصة التمويل الجماعي "NinvEsti"

منصة التمويل الجماعي Ninvesti ليست أول تجربة تمويل جماعي في الجزائر، أطلقها رواد الأعمال الشباب الجزائريون الفرنسيون في 10 ماي 2020، في خضم الأزمة الصحية والعالمية، تهدف هذه المنصة إلى تمويل صانعي الأعمال الشباب من خلال جعلهم على إتصال وثيق مع مستثمرين من الشتات الجزائري بشكل رئيسي، وذلك لتخفيف من القيود المختلفة التي يواجهها قادة الشباب في مواجهة نظام التمويل التقليدي في الجزائر، يتم عرض ورقة بيانات النظام الأساسي في الجدول على النحو التالي:¹

جدول رقم (3-3) عرض تعريف التعيين لمنطقة Ninvesti

التعريف	التعيين
نزيه سيني فوزي العياشي كريم شايب	المؤسسون والمتعاونون
حيدرا/الجزائر/مارسيليا/فرنسا	المكتب الرئيسي
2019	تاريخ الإنشاء
05/10/2020	تاريخ الإصدار الرسمي
15	عدد المشاريع المنشورة
00	عدد المشاريع الممولة
التبرع والقرض والاستثمار	نوع ممارسة التمويل الجماعي

Source: Sansri saa cherùfa hakima,2020: les plateforme du growdfùding, alternatives m̀nerikes pour les "pme" en temps d̀ covid 19 ,N : 02, volume :13, revus des sciences economike des gestion et comesials, Algérie, p302.

3.2.2. وصايا وشروط استخدام منصة Ninvesti:

❖ الوصايا: حددت المنصة 2020، Ninvesti ثمانية 08 وصايا تم تصنيفها في ثلاث فئات وهي:

✓ الأموال المحصلة: يجب أن يمر المحصل أثناء التحصيل عبر الدائرة المصرفية بطريقة قانونية وتقليدية ويتم سدادها بالدينار وليس بالعملة الأجنبية، إن تحصيل هذا المبلغ يلزمك عندما يتعلق الأمر بقرض أو استثمار في رأس المال، لا

¹ Sansri saa cherùfa hakima, 2020: M̀me reference, p-p: 302-303

يمكن تحميل Ninvesti المسؤولية إذا حدثت صفقة أو تم التفاوض عليها بين المساهم وقائد المشروع خارج المنصة، متلقي الأموال هو المسؤول الوحيد عن القرارات الغريبة والاجتماعية الهيئات المتخصصة؛

✓ السرية: يخضع كل من الشخصيات لتقدير واحترام سرية العناصر في موكبه؛

✓ التقاضي: قد تؤدي أي معلومات خاطئة أو مثيرة للجدل أو مظلمة من جانب المساهم أو المروج للمشروع إلى استبعاد الأخير من المنصة في حالة وجود نزاع تجاري أو نزاع بين المساهم وقائد المشروع، تختلط Ninvesti بالحق في الاستئناف لدى وسيط؛

4.2.2. شروط استخدام المنصة

تقدم المنصة Ninvesti 2020 للشركات الناشئة مشروعاً محدداً جيداً والتي يرغبون في تمويل تنفيذها لإطلاق حملة التمويل الجماعي بهم من أجل:

- ❖ تحديد هدف لجمع التبرعات يجب أن يتوافق مع الحد الأدنى المبلغ اللازم لتمويل المشروع؛
- ❖ تحديد فترة التحصيل بين يوم واحد وستين يوماً والتي يمكن أن تصل إلى (90) يوماً؛
- ❖ يعتمد التمويل على قاعدة "كل شيء أولاً شيء" من يعني أنه إذا لم يتم الوصول إلى هدف جمع الأموال خلال فترة جمع الأموال، يتم تعويض المساهمين ولا يحصل حاملها على التمويل ولا يتم تحصيل أي عمولة بواسطة المنصة، يتم تقديم المكافآت من قبل قائد المشروع للمساهمين فيه مقابل تبرعاتهم.

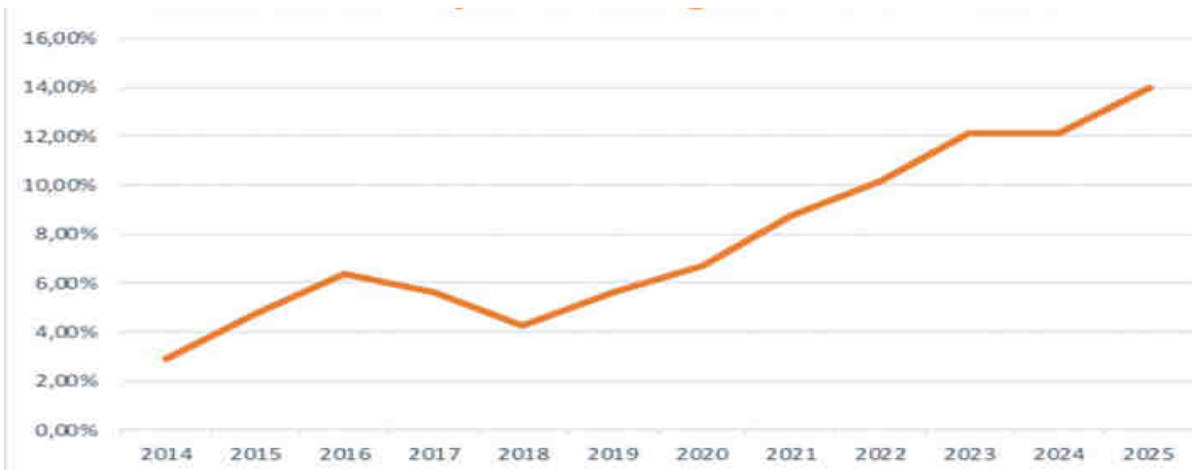
5.2.2. أهداف وطموحات منصة "Ninvesti"

- ❖ في عام 2015 أطلق رجل الأعمال "ناظم سيني" حدث " Le salon de l'algérie en france " بهدف الترويج للجزائر كوجهة اقتصادية؛
- ❖ في عام 2017 بدأ يهتم بالعالم الرقمي وأنشأ شركة "Tekdata"، التي يتمثل دورها في إنشاء تطبيقات تتناسب مع حياة الإنسان اليومية، المنتج الأول لهذه الشركة الناشئة هو Ninvesti؛
- ❖ توجيه مدخرات المغتربين والمستثمرين من القطاع الخاص بطريقة آمنة نحو المشاريع المبتكرة ذات القيمة العالية في الجزائر؛
- ❖ ضبط تدفق العملات الأجنبية إلى الجزائر من خلال دائرة قانونية وتقليدية، وهذه الغاية من المهم دراسة وتحليل العوامل التي يمكن أن تبطل هذا الشكل من التمويل، والتي تمثل تحديات كبيرة لتطوير التكنولوجيا المالية والتمويل التشاركي في الجزائر، مثل: التضخم، معدل العائد، دخل الأسرة، اهتلاك الحق.

6.2.2: تحديات وعوائق تكنولوجيا المالية والتمويل الجماعي

❖ **التضخم ومعدلات العائد:** التضخم ومعدلات العائد على أي استثمار هي عوامل مرتبطة جوهريا على نطاق الاقتصاد الكلي، فهي تؤثر على معدلات الفائدة المجزية من خلال توزيع الدخل، عندما يتم وضع حد أقصى لأسعار الفائدة على الودائع، فإن معدل التضخم العائم يضبط المدخرات عن طريق تقليل الهامش حيث تتحول أسعار الفائدة الحقيقية إلى سلبية، الأمر نفسه ينطبق على الاستثمارات على مستوى التمويل الجماعي بشكل عام، تتراوح معدلات العائد على استثمارات التمويل الجماعي بين 5% و12% في العالم يمكن أن يكون الاستثمار التشاركي مربحا بنفس القدر 6.7% لعام 2020 يؤكد الأثر المالي السلبي على المدخرات والاستثمار في التمويل الجماعي.¹

الشكل (3-16): تطور التضخم في الجزائر من 2014/2014



Source: Sansri saa cherùfa hakima,2020: les plateforme du growdfùding, alternatives múnériques pour les "pme" en temps d' covid 19 ,N : 02, volume :13, revus des sciences economike des gestion et comesials, Algérie, p305.

وفقا للرسم البياني أعلاه فإن معدل التضخم يتزايد بسرعة 2.92% في 2014 و 5.6% في 2019 على الرغم من انخفاض طفيف في عام 2018 في معدل بنسبة قدرها 4.27%، التوقعات ليست واعدة، ويتوقع الخبراء أن النمو سيأتي بنسبة 14% في 2014؛

يكون معدل العائد الحقيقي مساويا المعدل الاسمي مطروحا منه معدل التضخم، عندما يكون هذا أعلى من معدل المكافأة، تكون العوائد التي يتلقاها المقترض فعليا سلبية، يتلقى المقترض عند الاستحقاق مبلغا أقل مما أقرضه من حيث القوة الشرائية، ومن الواضح أن مثل هذا الموقف يثبت عزمته حتى لو كانت معدلات التضخم المعلنة من قبل المنظمات

¹ Statista a 2020, Statista récupé sur evolution de l'inflation par rapport a l'année précédente en Algérie. De 2014 a 2024, <https://fr.Statista.com>. Algérie.

المتخصصة في بعض الأحيان منخفضة قليلا، فإنها تظل دائما أعلى من معدلات عائد الاستثمار في الجزائر بكافة أشكاله.

❖ دخل الأسرة

ووفقا للمكتب الوطني للإحصاء (ONS) فإن متوسط الراتب الشهري في الجزائر هو 41 ألف دينار جزائري، في الواقع لوحظ زيادة طفيفة عن السنوات السابقة هذه الزيادة لا تزال أقل من 1.90% في عام 2019 وبحسب المصدر نفسه مع هذه الزيادة يصعب على الجزائري تصور المدخرات.

جدول رقم (3-4): متوسط الدخل في الجزائر والعالم (بالدولار أمريكي 2016).

التعيين	الجزائر	سكان العالم
الدخل الشهري الإجمالي	352	858
الدخل السنوي الإجمالي للفرد	4220	10295

Source: Sansri saa cherùfa hakima,2020: les plateforme du growdfùding, alternatives m̀nerikes pour les "pme" en temps d̀ covid 19 ,N : 02, volume :13, revus des sciences economike des gestion et comesials, Algérie, p306.

تميل المدخرات في الجزائر إلى الركود مع زيادة متواضعة طفيفة، والدليل على ذلك في الأرقام التي تقدمها المنظمات الوطنية والدولية، ويقدر الراتب الجزائري ب 352 دولار شهريا ، وهذا الدخل ل يكفي للادخار في البنوك أو في البنوك أو في نظام التمويل الجماعي، يمثل هذا عائقا رئيسيا أمام تطوير التمويل الجماعي في الجزائر.

جدول (3-5): المدخرات الوطنية 2014/2023 (بمليارات الدولارات)

السنة	2014	2015	2016	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المبلغ	36.6	33.5	35.1	32.3	36.02	25.62	23.3	22	21.3

Source: Sansri saa cherùfa hakima,2020: les plateforme du growdfùding, alternatives m̀nerikes pour les "pme" en temps d̀ covid 19 ,N : 02, volume :13, revus des sciences economike des gestion et comesials, Algérie, p306.

التعليق على الجدول: وفقا لما قاله الرئيس التنفيذي لبنك رشيد مترف متوسط مبلغ الإستثمار الذي قام به المدخر بين 50% و 60% أو المدخرات بنسبة 200.000 دج علامة أخرى مرتبطة بالذنب ، كثير منهم هم الموظفون اللذين يسحبون رواتبهم بالكامل في نهاية كل شهر.

❖ إهلاك الدينار الجزائري

يستمر الدينار الجزائري في الضعف مقابل اليورو والدولار لقد وصل اليورو 148.81 دينار جزائري في (22 جوان 2020) و198 دينار في السوق السوداء يمكن أن يؤثر هذا الوضع على القرار الاستثماري للوكلاء الاقتصاديين على منصة Ninvesti نظرا لانخفاض الدخل الذي يتلقونه من انخفاض قيمة العملة، وبالتالي فإن أسعار المنتجات الاستهلاكية المحلية تزيد من هذا مما يؤدي إلى انخفاض في الأجور الحقيقية وبالتالي انخفاض في القوة الشرائية والمدخرات حيث ترخص الأسر أي انخفاض في مستوى استهلاكها الحقيقي.¹

3.2. دروس مستخلصة

1.3.2. واقع التمويل الجماعي على المستوى الدولي

✓ التوزيع النسبي للتمويل الجماعي حسب المناطق في العالم

التمويل النسبي الجماعي لسنة 2015 يتركز بشكل أساسي من حيث القيمة في كل من دول أمريكا الشمالية وآسيا، وذلك بنسبة 50% و30% على التوالي، وهذا راجع أساسا أن النوع من التمويل هو بمثابة ظاهرة تمويلية حديثة قد نمت وتطورت بشكل أساسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

والجدول رقم (3-6) يوضح ذلك التوزيع النسبي لحجم التمويل الجماعي لسنة "2015" حسب المناطق الجغرافية في العالم:

جدول (3-6): التوزيع النسبي لحجم التمويل الجماعي لسنة 2015 حسب المناطق الجغرافية في العالم.

المناطق الجغرافية	أمريكا الشمالية	آسيا	أوروبا	باقي المناطق	المجموع
حجم التمويل الجماعي (مليار دولار امريكي)	17.2	10.5	6.4	0.3	34.5

المصدر: عمران عبد الحكيم، فريد مصطفى. (2018): منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات - عرض تجربة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية، العدد 01، المجلد 07، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص304.

¹ Salami(2018), lépargne des ménages –sessoufle récupéré sur <https://www-liberté- algéie.com>.

ويمكن توضيح معطيات الجدول رقم (3-6) بحيث وتعد كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من الدول الرائدة في مجال التمويل الجماعي من حيث عدد المنصات المتخصصة في التمويل الجماعي أما، بالنسبة للدول الأوروبية فنجد كلا من بريطانيا وفرنسا وإسبانيا من الدول الرائدة في هذا المجال. وبالنسبة للدول الإفريقية تعتبر دولة جنوب إفريقيا من الدول الرائدة في مجال التمويل الجماعي بحيث يوجد بها حوالي 22 منصة للتمويل من بين 57 منصة موجودة في إفريقيا، ويليهما فيما بعد ذلك كلا من نيجيريا ومصر ب 09 و 05 للتمويل على التوالي.

أما بالنسبة لقضايا التمويل الجماعي في الجزائر عديدة ، منها التأثيرات المشتركة لارتفاع التضخم وانخفاض الدخل وانخفاض قيمة العملة تؤثر سلبا على المدخرات والتمويل الجماعي، تؤدي بعض هذه العوامل إلى تدفق المدخرات إلى النقود الورقية والأسواق غير الرسمية بالنظر إلى حالة التضخم الدائم وغير القابل للانعكاس المرتبط ارتباطا جوهريا باقتصاد بلدنا بحثا عن النمو فمن الصعب أن تنجح منصة "Ninvesti" التي أنشأت سنة 2020 تقوم على التمويل مشاريع الشباب وربما تصدها لجنة التمويل الجماعي الجزائري، مثل المبادرات المماثلة السابقة " Twiza و chRiki التي كانت قد رأت النور قبل بضع سنوات دون تنمية.¹

✓ التوزيع النسبي لحجم التمويل الجماعي حسب نوع التمويل

من ضمن الأنواع الأساسية للتمويل الجماعي يبقى التمويل الجماعي القائم على فكرة جمع الأموال وتقديمها في شكل قروض من أكثر أنواع التمويل الجماعي استخداما من حيث القيمة المقارنة بالأنواع الأخرى ، حيث يمثل نسبة تقارب 76% من إجمالي التمويل الجماعي لسنة 2015، والجدول رقم (3-7) يبرز ذلك بكل تفصيل:

جدول (3-7): التوزيع النسبي لحجم التمويل الجماعي لسنة "2015" حسب نوع التمويل.

نوع التمويل الجماعي	التمويل الجماعي في شكل قروض	التمويل الجماعي في شكل إعانات	التمويل الجماعي في شكل استثمارات في حقوق الملكية
حجم التمويل الجماعي (مليار دولار)	25	5.5	2.5
التوزيع النسبي لحجم التمويل الجماعي	70%	17%	7%

المصدر: عمران عبد الحكيم، فريد مصطفى. (2018): منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات - عرض تجربة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية، العدد 01، المجلد 07، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص305.

¹ عمران عبد الحكيم، فريد مصطفى. (2018): منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات - عرض تجربة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية، العدد 01، المجلد 07، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص298.

ويمكن توضيح معطيات الجدول رقم (3-7) بأن ذلك التطور في حجم التمويل الجماعي القائم على فكرة جمع الأموال وتقديمها في شكل قروض الذي لم يكن مثل في سنة 2012 إلا حوالي 23% من إجمالي التمويل الجماعي في نهاية سنة 2012 والذي أصبح لا يمثل إلا نسبة تقارب 17% في نهاية سنة 2015 وهذا ما قد يجعل من هذا النوع من التمويل

الجماعي بمثابة صناعة مالية متخصصة تنمو باضطراب ضمن تطوير فرص الاستثمار القائم على شبكة الانترنت.¹

2.3.2. دروس مستخلصة

يتبين من خلال هذه الدراسة أن الأفكار المتعلقة بالاستثمار في التكنولوجيا المالية والتمويل الجماعي من حيث المبدأ ليست بالجديدة في حد ذاتها، بل أن الجديد هو استخدام شبكة الانترنت في توسيع نطاق الاستثمار وتطوير منصات متخصصة في التمويل الجماعي تتيح للأفراد وأصحاب المشروعات التمويل المناسب عبر العديد من صيغ التمويل الجماعي المتاحة.

❖ تزايد الاهتمام بالتكنولوجيا المالية عبر الأمريكتين وآسيا والمحيط الهادي، فقد كان المستثمرون الأمريكيون قوة دافعة للاستثمار في التكنولوجيا المالية الذي أضحى يتسم بالانخفاض سنة 2019 وذلك راجع لقلّة الصفقات الضخمة واضطراب الاستقرار السياسي نتيجة جائحة كورونا الذي لا زال يواصل اضطرابه إلى غاية يومنا هذا؛

❖ عرف التمويل الجماعي في الآونة الأخيرة معدلات نمو معتبرة في دول أمريكا الشمالية وآسيا، وهو ما قد يجعل من منصات التمويل الجماعي في المستقبل القريب فاعلا أساسيا في مجال تمويل المشروعات، ولاسيما المشروعات المبتكرة التي تعاني من صعوبات الحصول على التمويل أثناء مرحلة تأسيسها مثل مشاريع تمويل الشباب في الجزائر من خلال منصة " نانفستي "؛

❖ يمنح التمويل الجماعي فرص للشركات الناشئة في الحصول على التمويل المناسب لدورة حياتها فهو يمثل تحولا أساسيا في طريقة الوصول إلى التمويل، بحيث تمكن منصات التمويل الجماعي عبر الانترنت، الشركات الناشئة من الوصول إلى العديد من المستثمرين اللذين يدعمون فكرة هذه الشركة، على عكس مؤسسات التمويل التقليدية التي عادة ما ترفض طلبات الشركات الناشئة في الحصول على قرض؛

¹عمران عبد الحكيم، فريد مصطفى، (2018): مرجع نفسه، ص 299.

- ❖ تتوفر الشركات الناشئة المتواجدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عدة منصات للتمويل الجماعي من أشهرها منصة zomal ومنصة Eureeca.
- ❖ أسهمت منصات التمويل الجماعي المتاحة للشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في عملية تمويل عدد كبير من الشركات الناشئة، الأمر الذي يؤكد أن التمويل الجماعي ساعد في سد الفجوة الائتمانية المتعلقة بالاستثمارات في الشركات الناشئة.
- ❖ أنشأت الجزائر منصة فرنسية جزائرية لتمويل مشاريع الشباب Ninvesti؛ والتي من شروط استخدامها: أن تقدم للشركات الناشئة مشروعا محدودا والتي يرغبون في تنفيذها لإطلاق حملة التمويل الجماعي الخاصة بهم من أجل تحديد الهدف لجمع التبرعات؛
- ❖ إن المنصة ستكون عاملا مباشرة في المساهمة في تحويل العملات الأجنبية لسوق الاستثمار الجزائر وذلك في إطار ما يسمح به القانون الجزائري؛
- ❖ مع كل هذا تبقى المنصة جديدة ولا يمكن التنبؤ بنجاحها أو فشلها.

خاتمة الفصل الثالث

من خلال دراستنا لهذا الفصل نلخص إلى أن:

- ✓ ظهور شركات التكنولوجيا المالية وتحقيق نجاح أمر لا مفر منه ولا بد من الاعتراف به على غرور تبنيها من مختلف دول العالم.
- ✓ إن التوفير منصات التمويل الجماعي تتميز بالسرعة والمرونة مع تخصص كل منصة بنوع معين من التمويل الجماعي وبشروط ورسوم تمويل خاصة تسمح للشركات الناشئة بالاختيار بين مختلف منصات التمويل الجماعي حسب ما يناسبها ويخدم فكرتها؛
- ✓ لدى دول منطقة الشرق الأوسط إمكانات كبيرة في جمع الموال عن طريق التمويل الجماعي؛
- ✓ لا يخلوا التمويل الجماعي في الجزائر من المخاطر، فهناك خطر الخسارة الكلية أو الجزئية لرأس المال المستثمر أو الموال المقترضة، وكون هذه المنصة جديدة لا يمكن التنبؤ بنجاحها أو فشلها.

- الخاتمة -

ساهم التطور السريع للتكنولوجيا المالية في ظهور العديد من الخدمات المالية المبتكرة، مما سمح بتعزيز الشمول المالي، حيث تقلصت العديد من القيود التي تعيق إمكانية الحصول على الخدمات المالية، الأمر الذي نتج عنه قيام مختلف حكومات دول العالم ببذل مجهودات معتبرة لمواكبة الثورة الرقمية، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تولي اهتماما كبيرا لدعم الشمول المالي، من خلال المجهودات التي تبذلها الحكومة ويمكن القول أنها حققت في السنوات الأخيرة معدل مقبول نوعا ما في الشمول المالي الرقمي وتفعيل التكنولوجيا المالية، كما لقي التمويل الجماعي في الجزائر حظه أخيرا حيث قامت بإنشاء منصة لتمويل مشاريع الشباب.

- نتائج البحث:

- ❖ التكنولوجيا المالية أو ما يعرف بالفينتك هي ثورة مالية اجتاحت الساحة الاقتصادية والتي كانت كضرورة لتسهيل المعاملات للوصول إلى أكبر شريحة من المتعاملين مع البنوك نظرا لعدة اعتبارات، ففي ظل التقدم السريع لوسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي كان لا بد من مسايرة هذا الزخم الحديث من خلال التكنولوجيا المالية والتي أضفت هيكلية جديدة للتمويل المالي من خلال الشركات الناشئة التي تنشط في سياقه؛
- ❖ إن من أهم التطورات في التكنولوجيا البنكية، والأكثرية انتشارا هي البنوك الإلكترونية والتي صاحبها ظهور خدمات بنكية إلكترونية تهدف هذه البنوك إلى تطوير وسائل تقديم الخدمات ورفع كفاءة أداءها وكذلك تخفيض تكاليف عملياتها البنكية؛
- ❖ تعد الصيرفة الإلكترونية من أهم أوجه تطوير الخدمات البنكية حيث توفر العديد من المزايا وتساهم في توسع البنك وكسب أكبر عدد ممكن من العملاء، وكذلك اكتساب مكانة في السوق البنكية؛
- ❖ يدفع القطاع المصرفي والشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية واضعي القرارات على توفير تسهيلات إضافية لتحفيز نمو الأعمال ويعملون على توفير معلومات مناسبة وأساسية لتنمية المجال ونشر المعلومات عن مدى تأثير هذه التكنولوجيا؛
- ❖ هناك فرص للتكنولوجيا المالية وكيفية التعامل مع العملاء الرقميين على غرار ما تقوم به المنصة الاجتماعية الرقمية التي تقدم قروضا صغيرة لرواد الأعمال على نطاق صغير عن جمع البيانات وتحليلها أساسيان لفهم سلوك العملاء؛
- ❖ يتعلق تمويل التكنولوجيا المالية بتمويل الابتكار ليس فقط بالاستثمار، بل توفير الفرص لمبتكري التكنولوجيا المالية لبناء منصات تغير مستقبل الخدمات المالية؛
- ❖ إن إدراج التعامل بالمشتقات المالية في سوق الأوراق المالية يعد خطوة هامة في تطوير التعامل في هذه السوق، لجعله يتكيف مع رغبات المستثمرين فيه من خلال توفير المنتجات المالية المناسبة لهم بهدف الوفاء لمتطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية؛

- ❖ إن الشمول المالي هو العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية تلجأ إليها الدول قصد الوصول إلى تحقيق هدفها أي الحصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وتكاليف معقولة، وعبر قنوات رسمية قصد تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول؛
- ❖ الشمول المالي بطبيعته يؤدي إلى الاستقرار المالي من خلال النهوض بالقطاع العائلي والمؤسسات الصغيرة، وزيادة كفاءة الوساطة المالية، وزيادة فاعلية تطبيق السياسة النقدية وعلى الجهات الرقابية والبنوك المركزية؛
- ❖ تعتبر التكنولوجيا المالية أداة فعالة لتعزيز الشمول المالي الرقمي، حيث تسمح بتسهيل وتسريع المعاملات المالية اليومية، مما يسهم بوصول الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع؛
- ❖ من شأن التكنولوجيا المالية أن تعزز الشمول المالي من خلال أشكال عديدة وجديدة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجراؤها عبر الهاتف المحمول، فعلى سبيل المثال إن حلول الدفع عبر استخدام الهاتف المحمول، يمكن أن توسع نطاق الشمول المالي خصوصا مع ارتفاع نسبة استخدام الهواتف الذكية وتفوقها على عدد الحسابات المصرفية.
- ❖ يمنح التمويل الجماعي فرصا للشركات الناشئة في الحصول على التمويل المناسب لدورة حياتها، فهو يمثل تحولا أساسيا في طريقة الوصول إلى التمويل، من خلالها تستطيع الشركات الناشئة الوصول إلى آلاف المستثمرين الذين يدعمون فكرة هذه الشركة على عكس مؤسسات التمويل التقليدية التي عادة ما ترفض طلبات الشركات الناشئة في الحصول على قرض؛
- ❖ إن توفر منصات تمويل جماعي تتميز بالسرعة والمرونة مع تخصص كل منصة بنوع معين من التمويل الجماعي وبشروط ورسوم تمويل خاصة، يسمح للشركات الناشئة بالاختيار بين مختلف منصات التمويل الجماعي حسب ما يناسب ويخدم فكرتها ومشروعها.

- اختبار الفرضيات:

في ظل جملة النتائج المتوصل إليها تم اختبار الفرضيات كالتالي:

- ❖ تم قبول الفرضية الأولى والتي تنص على أنه "يربط الاستقرار المالي والتمويل المالي علاقة ترايب وتكامل"؛
- ❖ تم قبول الفرضية الثانية والتي جاء في فحواها "تساهم التكنولوجيا المالية في زيادة نسبة الشمول المالي من خلال تقنية "البلوك شين" ."
- ❖ كما تم رفض الفرضية الثالثة القائلة: "تساهم منصة التمويل الجماعي NINVESTI في الجزائر في تنمية القطاع المالي والبنكي بشكل كبير" .

- اقتراحات البحث:

- من خلال دراستنا لموضوع "دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والبنكية في الجزائر"، وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي نراها مفيدة وهي كما يلي:
- ❖ تعزيز الإطار القانوني والتشريعي المرتبطة بحماية الأموال ومكافحة الجريمة الإلكترونية والأمن المعلوماتي لحماية حقوق جميع الأطراف المتعاملة في مجال التكنولوجيا المالية؛
 - ❖ التسريع في إنشاء حاضنات الأعمال الضرورية لتقديم المساعدات الفنية لأصحاب رأس مال المخاطر وتشجيعهم على الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية، وتقليل حجم مخاوفهم ومخاطر الاستثمار فيها؛
 - ❖ تفعيل دور مختلف الوسطاء من وسائل الإعلام والجامعات والهيئات المالية في نشر الثقافة المالية المتعلقة بمختلف الخدمات المالية التي تتيحها التكنولوجيا المالية وفوائدها ومزاياها؛
 - ❖ إدراج تخصصات في الجامعات ومراكز التكوين تعنى بتأهيل العنصر البشري وتكوينه وتزويده بالمهارات والخبرات اللازمة لإنشاء شركات التكنولوجيا المالية؛
 - ❖ لا بد من تطوير بيئة تحتية مالية وقوية ومرنة للرقمنة، تدعم الانتشار الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية، ونظم ووسائل الدفع والتسوية؛
 - ❖ الاستفادة من الخبرات الدولية والعربية الناجحة في مجال الشمول المالي؛
 - ❖ اشتراك القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام وأهمية التعاون بينهما لتعزيز الشمول المالي؛
 - ❖ ابتكار خدمات مالية تناسب كل الشرائح المجتمعية بحسب حاجاتهم وقدراتهم وتطلعاتهم، على أن تكون ملائمة من حيث التكلفة والعدالة والشفافية؛
 - ❖ العدالة والشفافية في تقديم الخدمات المالية، وهو أمر ضروري لحماية المستهلك ماليًا، ويعزز من الثقة في النظام المالي والمصرفي ويزيد من شمولية الشرائح المجتمعية مع الوقت؛
 - ❖ تحسين مناخ الأعمال وهذا من خلال إجراء إصلاحات اقتصادية تحسن من بيئة الأعمال، لتدعم الاستثمار المحلي والأجنبي، وتضمن الاستقرار في المنظومة المالية؛
 - ❖ يجب على الجزائر الاستفادة من التطبيقات المعاصرة للتمويل الجماعي قصد توفير مصادر تمويلية غير تقليدية للمشروعات التي تعاني من صعوبة الحصول على التمويل الملائم أو قصد تطوير المالية المحلية؛

-آفاق البحث:

وفي الأخير، رغم محاولتنا الجادة للإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أننا ندرك تماما أن هذه الدراسة المتواضعة لا تزال تحتاج إلى المزيد من التوسع في التحليل والدراسة، وبالتالي الموضوع يحتاج إلى دراسات وبحوث أخرى لتغطية جوانب القصور فيه وإثرائه أكثر من خلال:

- ❖ دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الخدمات البنكية وتحقيق الميزة التنافسية؛
- ❖ العلاقة بين نظم المعلومات المصرفية وجودة الخدمة المصرفية؛
- ❖ أثر تطبيق نظام المعلومات الائتماني في تحسين جودة الخدمة المصرفية.

- قائمة المراجع -

قائمة المراجع

– أولاً: الكتب:

– باللغة العربية:

1. محمد الصيرفي. (2011): إدارة العمليات المصرفية، غير عادية- إلكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

– الكتب باللغة الاجنبية:

1. Calvet Henri,(2002): Techniques Bancaires “ Méthodologie de l’Analyse financières des Etablissement de crédit ”, 2éme édition, Economica, Paris, France.
2. Michel Mathieu,(1995): L’exploitant bancaire et risque crédit, la reveubanque,cedex, paris.

– ثانيا: المجالات والدوريات العلمية:

– باللغة العربية:

1. أحلام مرسي، محمد السنطاوي: التمويل الجماعي في الدول العربية الواقع وآفاق المستقبل، مدرسة بقسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية التجارة، جامعة المتوفية؛
2. بولجبالزوير، (2020): تحديات التمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة، دراسة حالة منصة شكرا، المعداد:01، المجلد:03، المجلة الدولية للمالية الريادية؛
3. تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2019، تقرير التكنولوجيا المالية 2019، تقرير صادر عن منصة ماجنيت بالتعاون مع سوق أوظيفي العالمي؛
4. حيزية بنية وابتسام عليوشقريوع، (سنة 2018)، تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصادية جديدة-دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد:03، المجلد:07، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، المركز الجامعي تماراست؛
5. حيزية بنية وابتسام عليوشقريوع؛ (2018)، تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصادية جديدة-دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد:03، المجلد:07، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، المركز الجامعي تماراست؛

6. حيزية بنية ومحمد بنية، (جانفي 2020)، الابتكار والتكنولوجيا في التمويل الإسلامي ودوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية- التجربة الماليزية نموذجاً، المحلة الجزائرية للإدارة والتسويق، جامعة محمد بوقرة بومرداس، جامعة 8 ماي 1945 قالمة؛
7. زهرة سيد أعمر ودحمان بن عبد الفتاح،(2020): التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي- دراسة حالة الشرق الوسط وشمال إفريقيا، ، جامعة أحمد دراية، العدد: 01، المجلد 08، مجلة التكامل الاقتصادي ، أدرار- الجزائر؛
8. شبني صورية وبلخضر السعيد، (2018): أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية وتعزيز الشمول المالي"، العدد:02، المجلد 03، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة المسيلة؛
9. صليحة فلاق وسامية شارفي، (2020): دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي- تجربة مملكة البحرين"، العدد: 01، المجلد 21، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1؛
10. صورية شبني والسعيد بن لخضر، (2018): أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية- تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، ، العدد: 02، المجلد: 03، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة؛
11. الطيب سعيد ومنور أوسرير، (2007): البعد التكنولوجي كمدخل لتحفي الميزة التنافسية، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر؛
12. عبد الرحمان بن عبد الله الحميدي، (2015): العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي؛
13. عمران عبد الحكيم، فريد مصطفى. (2018): منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات- عرض تجربة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية، العدد 01، المجلد 07، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
14. فيصل شياد، (2019): فرصة بديلة للتمويل في العالم العربي التمويل الجماعي الإسلامي، العدد01، المجلد 08، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة سطيف 1، سطيف؛
15. زهاري زاويد ونفيسة حجاج، (سنة 2018)، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي- الواقع والآفاق، ،العدد: 03، المجلد:07، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة قاصدمبرياح، ورقلة-الجزائر؛

16. محمد بن موسى ولقمان عمر، (2019): واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة 2017/2011- مع التركيز على الجزائر"، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد: 03، المجلد 13.
17. مليكة بن علقمة ويوسف سائحي، (سنة 2018). دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، العدد: 03، المجلد 07، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة سطيف، المركز الجامعي لتمنراست،
18. نورين بومدين، (2012): منتجات الهندسة المالية كمدخل لتفعيل وظيفة سوق الأوراق المالية، د عدد، د مجلد، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر؛
19. وهيب عبد الرحيم وأشواق بن قدور، (سنة 2018): توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، العدد: 03، المجلد: 07، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمنراست؛
20. يوسف حميدي وغربي أحمد. (26 سبتمبر 2019): صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية"، ملتقى علمي وطني، جامعة يحيى فارس بالمدينة.

- باللغة الأجنبية:

1. Sansrisaacherùfa hakima,2020: les plateforme du growdfùding, alternatives mùnèriques pour les "pme" en temps ducovid 19 ,N : 02, volume :13, revus des sciences economike des gestion et comesials, Algérie,

- ثالثا: الأطروحات والمذكرات الاكاديمية:

- باللغة العربية.

1. أسماء حدباوي،(2012/2011): الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات- دراسة السوق الجزائرية"، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر؛
2. حمزة شريط ونصر الدين علاك. (2019/2018): تطور إنتاج شركات التأمين في الجزائر خلال فترة 2017/2011"، مذكرة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التأمين، جامعة محمد بوضياف، المسيلة؛
3. سحانينالميلود، (2017/2016): مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه فيالعلوم الاقتصادية، جامعة اليابس، سيدس بلعباس، الجزائر؛
4. هبة عبد المنعم ورامي يوسف عبيد، (2019): منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية، صندوق النقد العربي، ابو ضبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

– رابعا: تقارير ومراسيم:

– باللغة الأجنبية:

1. Pulse of Fintech H2'2020, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2020,
2. Pulse of Fintech H2) (2019 Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019,
3. Pulse of Fintech H2'2019, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019,
4. Pulse of Fintech H2'2019, Global Analysis of Investment in Fintech, KPMG International (data provided by PitchBook) June 30, 2019,
5. cùent state of growdfunding in eùrop(2016):is arappot based on reseach conducted by growdfinding, hùbm,

– خامسا: مواقع الانترنت الرسمية:

– باللغة العربية:

1. www. Bna .dz, Consulté le01/04/ 2021.
2. Htts ;//www growdfundinginoineùrope
3. https :www.dz entepeneùe.com consulter a 04/04/2021.

– باللغة الفرنسية:

1. Salami(2018), lépargne des ménages –sessouflerécupéé sur :https//:www- liberté- algéie.com.